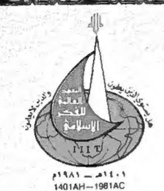




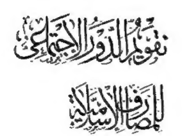


الجزء الثالث

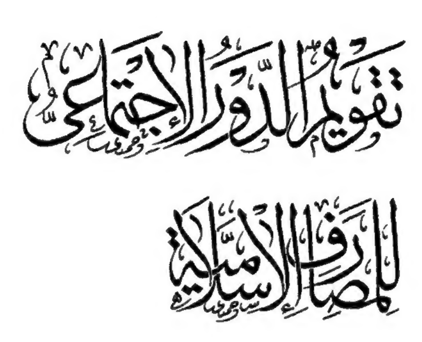
تقويم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية

إعداد

لجنة من الأساتذة الخبراء
الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين


تقويم الدور الاجتماعي
للمصارف الإسلامية

الطبعة الأولى
(١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م)



إعداد

لجنة من الأساتذة الخبراء الإقتصاديين والشرعيين والمصرفيين

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

القاهرة

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

(دراسات في الاقتصاد الإسلامي ؛ ٣)

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
٢٦ ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج.م.ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة .

تقويم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية / إعداد لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين .
- ط١. - القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦ .
حـ ٣ . سم . - (موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية ؛ ٣)
تدمك ٠ - ٥٠ - ٥٢٢٤ - ٩٧٧.
١ - البنوك الإسلامية - تضامن .
أ - العنوان . ب - (السلسلة)

رقم التصنيف ٣٣٢,١
رقم الإيداع ٧٢٣٠ / ١٩٩٦ .

المحتويات

الموضوع	الصفحة

تصــــدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ، ثم أما بعد . .

فيهدف هذا المشروع ، إلى دراسة صيغ المعاملات المصرفية ، والاستثمارية، والمالية المستخدمة في المؤسسات الإسلامية ، وخاصة في البنوك ، وشركات الاستثمار .

يتمثل نتاج هذا المشروع ، في عدد من البحوث ، التي يغطي كل منها ناحية، أو موضوعاً محدداً، من الصيغ التي تنظم علاقات هذه المؤسسات ، سواء أكانت مع غيرها من الأفراد ، والمؤسسات الأخرى، أم في جانب استخداماتها للأموال المتاحة لها ، أم في جانب الخدمات الأخرى غير التمويلية ، التي تقوم بها ، ويقدر – مبدئياً – أن يصل عدد البحوث المطلوبة، إلى حوال ٤٠ بحثاً ، تغطي النواحي التالية :

في جانب موارد أموال المؤسسة ، تخصص أبحاث لرأس المال الفردي ، والذي يأخذ شكل شركة رأسمالية ، أو تعاونية ، أو شرعية ، وكذلك في صورة رأس المال المساند .

كما تخصص أبحاث لكل من أنواع الودائع الجارية وحسابات التوفير ، والودائع الاستثمارية العامة ، والمخصصة سواء قطاع ، أو إقليم ، أو مشروع معين ، وتقدر بحوث هذا المجال بخمسة عشر بحثا .

في جانب استخدامات المؤسسة للأموال المتاحة لها تخصص بحوث لكل نوع من هذه الاستخدامات، سواء في ذلك ما يتم على الصعيد المحلي ، أو ما يتم في السوق الدولية، وتشمل صيغ المشاركة، والمضاربة ، والبيع، والإيجار بكافة صورها ، والتي لا داعي لتفصيلها هنا ، وتقدر بحوث هذا المجال ، بخمسة عشر بحثاً .

وفي جانب الخدمات غير التمويلية ، التي تقوم بها هذه المؤسسات ، تخصص أبحاث لكل نوع من أنواع هذه الخدمات مثل : إصدار ، وبيع ، وصرف الشيكات السياحية ، وإصدار بطاقات الائتمان ، وصرف العملات الأجنبية ، وتحويل الأموال ، سواء إلى عملتها ، أو إلى عملة أخرى ، وإصدار الشيكات المصرفية ، سواء بالعملة المحلية ، أو بعملات أخرى ، وإصدار الضمانات المصرفية ، وفتح ، وتبليغ ، وتثبيت الاعتمادات المستندية ، وشراء ، وبيع الذهب ، والفضة ، والمعادن النفيسة ، وفتح الحسابات الجارية بالمعادن النفيسة ، وإصدار شهادات الودائع بها ، وقبول تحصيل سندات الدفع ، والأوراق التجارية ، وتأسيس الشركات، وطرح الأسهم للاكتتاب ، وتقديم الخدمات الإدارية للشركات القابضة ، وشراء ، وبيع ، وحفظ ، وتحصيل أرباح الأسهم لحساب العملاء، وتقديم الاستشارات، فيما يتعلق باندماج

الشركات، أو شرائها ، وإدارة العقارات لحساب العملاء، وإدارة الأوقاف، وتنفيذ الوصايا ، وقبول الأمانات ، وتأجير الخزائن الحديدية، وخدمات الخزائن الليلية، ودراسات الجدوى الاقتصادية، وتقديم خدمة الاستعلامات التجارية، والترتيبات التأمينية ، والاستشارات الضريبية، والخدمات القانونية، وخطابات التعريف، وتحصيل القوائم التجارية لصالح العميل ، وأية أنشطة أخرى ، مما تقوم به البنوك فى مجالات البحث، والتدريب، والأعمال الاجتماعية ، والخيرية.

وتجمع بعض هذه الأنشطة – وفقاً لطبيعتها – فى بحوث محددة، بحيث لايتجاوز عدد البحوث في هذا المجال ، عشرة بحوث .

ويشترط فى كل من البحوث المطلوبة فى هذا المشروع ، أن تغطى عناصر معينة ، على وجه التحديد هى :

– وصف للوظيفة الاقتصادية للعقد ، أو العملية، أو النشاط موضوع البحث ، أى للفائدة المستهدفة من كل منها .

– وصف تحليلى للإطار القانونى للعقد ، أو العملية ، أو النشاط ، أى للأحكام القانونية الوضعية، التى تحكم كلا منها، وتنظمها .

– بيان الحكم الشرعى للعقد ، أو العملية ، أو النشاط ، فإن كان الحكم الشرعى ، هو الإباحة بصورة مبدئية – ولكن يشوب العقد ، أو العملية ، أو النشاط ، بعض المخالفات الشرعية الجزئية – فينبغى أن يشمل البحث بياناً بالتعديلات ، أو التحفظات المقترح إدخالها، لإزالة الاعتراض الشرعى ، وكذلك بحث مدى قبول هذه التعديلات للتطبيق ، من الناحية القانونية الوضعية ، التى تحكم العملية .

– أما إذا كان الحكم الشرعى ، هو الحرمة من الناحية المبدئية ، وتعذر تصحيحها شرعياً بإجراء تعديلات ، أو تحفظات ، فينبغى أن يشمل البحث ، اقتراح البديل المقبول شرعاً ، والذى يؤدى نفس الوظيفة الاقتصادية للعقد ، أو العملية، أو النشاط ، وكذلك بحث مدى قبول هذا البديل ، للتطبيق من الناحية القانونية الوضعية ، التى تحكم العملية.

– ينبغى أن يشتمل البحث كذلك على نموذج ، أو نماذج لصيغة العقد البديل المقترح، كما فى البند السابق أعلاه ، أو التعديل المقترح، كمافى البند الذى يسبقه ، مع توضيح إجمالى للإطار القانونى الوضعى ، المقبول شرعاً ، مع الإحالة إلى رقم القانون، ورقم المادة ما أمكن ، كما يوضح – تفصيلاً – الأحكام الشرعية ، مع بيان الدليل الشرعى والمرجع الفقهى ، موضحاً بالطبعة، والجزء ، والصفحة .

– ونظراً لتعذر القيام بهذه البحوث ، بصورة شاملة لجميع المؤسسات المصرفية والاستثمارية ، والمالية الإسلامية ، فى جميع البلاد ، فيكتفى بإجراء البحوث بصورة مقارنة، على أساس انتقائى لدولتين ، أو ثلاث ، أو أربع، ويراعى فى اختيارها ، أن يكون إطارها القانونى ممثلاً لنموذج معين من العقد، أو العملية، أو النشاط موضوع البحث .

ويراعى في اختيار هؤلاء الأفراد، تكامل التخصصات المصرفية ، والقانونية، والشرعية .

واتبع المعهد العالمى للفكر الإسلامى منهجاً ، حرص فيه على خروج الأبحاث بشكل علمى جيد ، فتم تشكيل لجنة ضمت فى عناصرها : أساتذة من الجامعات في مختلف التخصصات الاقتصادية ، والمحاسبية ، والإدارية ، والشرعية ، بجانب عدد من الخبراء المصرفيين فى المصارف الإسلامية ؛ وذلك لمناقشة مخططات الأبحاث المقدمة من الباحثين، وتقديم الاقتراحات العلمية الدقيقة لهم ؛ حتى تخرج البحوث فى النهاية ، متضمنة الجوانب النظرية ، والتطبيقية للمصارف الإسلامية .

بعد إتمام هذه الأبحاث، يعهد بمراجعتها، وتحكيمها إلى أشخاص أو هيئة و– غالباً – كان يتم تحكيم البحث من أكثر من شخص .

والبحث الذى بين أيدينا ، من بحوث سلسلة صيغ معاملات المصارف الإسلامية ، وقد اجتهد الباحث فى أن يخرج البحث بالصورة المشرقة ، وقد أخذ فى الاعتبار ، كل توصيات المعهد بشأن البحث، وأملنا أن ينتفع ببحوث هذه السلسلة ، فى ترشيد مسيرتها ، ودعم خطواتها فى بناء الاقتصاد الإسلامى ، والسعى دوماً نحو الرقى ، والتقدم للأمة الإسلامية ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أ. د. على جمعة محمد

المستشار الأكاديمى

للمعهد العالمى للفكر الإسلامى

مكتب القاهرة

القسم الأول

مقدمة التقرير

القسم الأول
مقدمة التقرير

مقدمة عامة :

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ونحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله.

بفضل الله أنشئت المصارف الإسلامية لتؤكد على شمولية الإسلام وأنه دين عظيم شامل لكل نواحي الحياة فيه، اقتصاد وإدارة ومحاسبة واجتماع.

وليس من قبيل التكرار أن نؤكد على أن المصارف الإسلامية لم تظهر عفويا أو ارتجاليا بل قيض الله لها من الدعاة والعلماء والمتخصصين فى الاقتصاد والإدارة من قاموا بجهود فكرية وإسهامات طيبة وكان من نتائج جهودهم وجهادهم أن تمكنوا بفضل الله من وضع تصور للمصارف الإسلامية بحيث تسير حسب الشريعة الإسلامية وتقوم بواجب التكافل الاجتماعى للمجتمع والتنمية الاقتصادية للعالم الإسلامى.

ولقد ترجم هذا التصور إلى واقع عملى وذلك بإنشاء العديد من المصارف الإسلامية فى البلاد الإسلامية والبلاد غير الإسلامية حتى ناهزت المائة بنك أو أكثر حالياً. كما قام عدد من البنوك الربوية بتحويل بعض فروعه إلى المعاملات الإسلامية.

ولقد صاحب إنشاء المصارف الإسلامية العديد من الصعوبات والمعوقات ووجه إليها العديد من الافتراءات والانتقادات ومازال هناك محاولات لتصيد الأخطاء، وقد يكون فى بعض هذه التهم حق ولكن لاشك فيها أن الكثير من التجنى والمغالطات. والمصارف الإسلامية عمرها لايزيد عن عشرين عاما، فتعتبر مازالت تحت التجربة.

ومما لاشك أن فيها لكل تجربة صوابها وخطأها.. وهناك أخطاء لاتخلو منها أى تجربة رائدة وذلك من طبيعة الريادة ويطلق عليها أخطاء الريادة.

وكما هو معلوم بالنسبة لنا أن التنظير دائماً يسبق الواقع والفقه الميدانى إلا أننا نجد أن المصارف الإسلامية عندما انتشرت هذا الانتشار السريع وازدهرت واقتحمت مجال العمل جعلت فقه التجربة يسبق التنظير، وحتى إن حاولنا الآن القيام بالتنظير لاستيعاب واستيفاء جميع نواحى وأعمال المصارف الإسلامية فسيبقى رغم ذلك للفقه الميدانى أو مايسمى بفقه التجربة العملى دوره ومساحته. فلذا يجب ألا نتخوف من الأخطاء التى نقع فيها – طالما بدون قصد – فإذا أردنا ألا نخطئ فيجب أن نتوقف عن

العمل ونترك الساحة لغيرنا ذلك أن الساكن والقاعد والمنسحب من ساحة العمل هو الوحيد الذى لايخطئ.

بنظرة موضوعية متأنية ومحاولة نقد الذات ومحاولة لتصحيح خطأ التجربة والعمل على تسديد مايمكن تسديده للمؤسسات المالية الإسلامية وخاصة المصارف الإسلامية وتقويم أدائها كان أحرى «بالمعهد العالمى للفكر الإسلامى» أن يتبنى هذا المشروع الطموح لتقويم عمل المؤسسات المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية على مستوى العالم .

إن مشروع «توثيق وتقويم عمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية» كما أوضحه د. جمال الدين عطية المستشار الأكاديمى للمعهد وقتئذ فى بداية المشروع فى الاجتماع الأول ١٢/٦/١٩٩١م يتضمن :

- البنوك والمؤسسات المالية والإسلامية .
- التوثيق لهذه البنوك والمؤسسات .

(١) المقصود بالبنوك والمؤسسات التى يغطيها هذا المشروع :

* البنوك الإسلامية فى كافة أنحاء العالم والشركات القابضة لها كدار المال الإسلامى فى البهاما وكذلك فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية. كان من المنتظر أن تشتمل الدراسة أيضا على :

* شركات الاستثمار وتوظيف الأموال والشركات المالية الأخرى التى تنص نظمها الأساسية على الالتزام بالشريعة الإسلامية.

* شركات التأمين والتكافل الإسلامية.

نأمل أن تستكمل الدراسة على تلك المحاور فى القريب العاجل إن شاء الله

(٢) والمقصود بالتوثيق هو جمع الوثائق الخاصة بكل من المؤسسات السابقة وعلى وجه الخصوص الوثائق التالية:

١ - عقد التأسيس والنظام الأساسى وتعديلاته المختلفة .

٢ - قرارات الجمعيات العمومية لهذه المؤسسات .

٣ - قرارات مجالس ادارات هذه المؤسسات إن أمكن .

٤ - التقارير السنوية .

٥ - اللوائح الداخلية .

٦ - دليل العمل إن وجد .

٧ – الدورات المستندية .

٨ – برامج الحاسب الآلى إن وجدت .

٩ – النماذج والصيغ والعقود المستعملة منذ نشأتها حتى الآن.

١٠– المنشورات والمطبوعات الصادرة عن هذه المؤسسات.

(من واقع المذكرة رقم ١ إعداد د. جمال عطية)

نظراً لضخامة المشروع وتعدد مداخل التقويم قام المعهد العالمى للفكر الإسلامى مكتب القاهرة بتكوين لجنة لتقويم هذه المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية – وهى اللجنة العامة الرئيسية.

وقد ضمت هذه اللجنة أساتذة الشريعة والقانون والمحاسبين وأهل الخبرة والاختصاص فى المؤسسات المصرفية الإسلامية وهم :

١ – د. جمال الدين عطية .	٢ – د. على جمعة .
٣ – أ. أحمد عادل كمال .	٤ – د. حسين شحاته .
٥ – د. حاتم القرنشاوى .	٦ – د. عبدالحميد البعلى .
٧ – د. كوثر الأبجى .	٨ – د. محمد سراج .
٩ – د. عبدالحميد المغربى .	١٠ – د. الغريب ناصر .
١١ – أ. محمد عبدالعزيز .	١٢ – أ. سمير الشيخ .
١٣ – أ. محمد أبو زيد .	١٤ – أ. فياض عبدالمنعم .

وقامت هذه اللجنة العامة بمحاولة تحديد المعايير لتقويم المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية.

وفى سبيل هذا قامت اللجنة بعقد عدد من الاجتماعات الدورية لتبادل الرأى ومناقشة أوراق العمل التى قدمت البحث عن أفضل سبل التقويم.

وقد استقر الرأى فى نهاية المطاف بعد مناقشات طويلة – أن يتم تقسيم فريق العمل إلى خمسة لجان تغطى أوجه نشاط المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية – ويجوز لكل لجنة من اللجان الخمسة الاستعانة بمن تراه من أهل الخبرة والتخصص واللجان الخمسة هى :

١ - اللجنة الشرعية .

٢ - اللجنة المحاسبية .

٣ - اللجنة الإدارية .

٤ - اللجنة الاقتصادية .

٥ - اللجنة الاجتماعية .

(الاجتماع (٢٧) للجنة تقويم أداء البنوك الإسلامية ١٢/١٦).

وبعد أن تم تقسيم العمل على هذه اللجان السابقة - قامت كل لجنة فرعية بإعداد المعايير التقويمية التى يتم من خلالها عمل اللجنة واستخلاص النتائج وتحقيق الهدف المرجو.

وإن المقام هنا ليس مقام تناول عمل كل اللجان وإنما مايعنينا حاليا هو عمل اللجنة الاجتماعية المنبثقة من عمل اللجنة العامة الرئيسية .

تشكيل اللجنة الاجتماعية التى قامت بإعداد التقرير :

تم تشكيل اللجنة الاجتماعية لتقويم الدور الاجتماعى للمصارف الاسلامية بتكليف من المعهد العالمى للفكر الإسلامى بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ على النحو التالى :

١ - أ. د عبد الحميد المغربى أستاذ بكلية التجارة جامعة المنصورة رئيسا .

٢ - أ. أحمد عادل كمال نائب محافظ بنك فيصل الإسلامى المصرى سابقا .

٣ - أ. د نعمت مشهور أستاذ مساعد بكلية التجارة للبنات جامعة الأزهر .

٤ - أ. جاد المنياوى مدرس بكلية التجارة جامعة المنصورة .

٥ - أ. محمد عبد العزيز باحث اقتصادى بالمصرف الإسلامى للاستثمار والتنمية .

٦ - أ. محمد جلال باحث اقتصادى .

٧ - أ. محمد أبو زيد باحث اقتصادى .

وقد شارك فى بعض الاجتماعات .

الأستاذ: عواد رضوان .

الأستاذ: خالد القاضى .

الأستاذ: عبد العزيز على حسن .

وقام بتمثيل المعهد العالمي الفكر الإسلامي .

١ ـ أ.د جمال الدين عطية المستشار الأكاديمي للمعهد بالقاهرة (سابقا) .

٢ ـ أ. د علي جمعة محسن المستشار الأكاديمي للمعهد حالياً .

وقد قام بأعمال الشئون الإدارية والسكرتارية أ. أحمد جابر بدران .

وقد انتهت اللجنة من إعداد التقرير النهائي بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٣

نبذة مختصرة عن عمل اللجنة الاجتماعية :

اللجنة الاجتماعية:

قد يكون من الأحرى بنا قبل الخوض في تشكيل اللجنة وتناول مراحل عملها في التقييم، إلقاء بعض الضوء لماذا يتم التقويم للمؤسسات المالية والبنوك الإسلامية من المنظور الاجتماعي؟

إن كان البعد الاجتماعي للمصارف الإسلامية مازال محل تساؤل من بعض من يعتقدون أن البنوك أو المصارف مهمتها الأساسية هي جذب الودائع وتقديم الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والإستثمار فقط. فإننا نؤكد أن البنوك والمصارف الإسلامية لها ذاتية خاصة تميزها عن البنوك الربوية ألا وهي المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع المسلم، ولن تتحقق هذه التنمية إلا بتطبيق قاعدة التكافل الاجتماعي وأداء دور أصيل من الناحية الاجتماعية في المجتمع المحيط بالبنك بصفة خاصة والمجتمع الإسلامي بصفة عامة.

كذلك فإن من واجب الحكومات الإسلامية أو ولي الأمر بها جمع الزكاة وانفاقها في مصارفها الشرعية وتقاعس ولي الأمر عن أداء هذا الواجب يجعله آثماً، بل قد يكون المجتمع بأكمله آثما لغياب هذه الفريضة .

وقيام المصارف الإسلامية بإحياء هذه الفريضة الغائبة قد يكون إسهاما في رفع الحرج عن الأمة. لذا فقد جعلت بعض المصارف الإسلامية من أنشطتها الرئيسية دعوتها إلى إحياء فريضة الزكاة والقيام بجمعها وانفاقها في مصارفها الشرعية وفق الفهم الصحيح للزكاة وهو لا يقتصر على سد جوع الفقير أو اقالة عثرته بدريهمات وإنما تمكينه من إغناء نفسه بنفسه بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره ولو كان هذا الغير هو الدولة .

فمن كان من أهل الاحتراف أو الإنجاز أعطى من صندوق الزكاة مايمكنه من مزاولة مهنته أو تجارته بحيث يعود عليه من وراء ذلك بدخل يكفيه بل يتم كفايته وكفاية أسرته بانتظام ويتحول من مستحق للزكاة إلى دافع لها.

ولأن البنوك الإسلامية تعلم رسالتها، فهى لاتكتفى بنشاط الزكاة، بل تقوم بتنشيط نظام القرض الحسن حتى تعين ذا الحاجة على القيام برسالته فى المستقبل وتقدم القرض الحسن للغايات الإنتاجية فى مختلف المجالات والغرض من ذلك هو المساعدة على تمكين المستفيد من القرض من بدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله، كما قد يقدم القرض لغرض استهلاكى.

ونظراً لأن المصارف الإسلامية لها ذاتية خاصة فهى تراعى البعد الاجتماعى فى تمويلها للمشروعات الاستثمارية وتتخذ ذلك بعين الاعتبار، فتمول المشروعات الضرورية التى يحتاجها المجتمع وتعمل على تحقيق التوازن بين كل القطاعات الإنتاجية فى المجتمع .

أولا: الوصف الموضوعى للجنة التقويم الاجتماعى للمصارف الإسلامية :

من هذا المنطلق بدأت اللجنة الاجتماعية اجتماعاتها، حيث عقدت الاجتماع الأول في: ١٩٩٢/١/٧ بمقر المعهد العالمى للفكر الإسلامى .

وقد تم تشكيل اللجنة بعد عدة اجتماعات ضمت السادة :

الأستاذ/ أحمد عادل كمال .

الدكتور/ عبدالحميد المغربى .

الدكتورة/ نعمت عبداللطيف مشهور .

الأستاذ/ محمد عبدالعزيز زيد .

الأستاذ/ محمد أبو زيد .

الأستاذ/ محمد جلال .

الأستاذ/ جاد المنياوى .

وقد شارك فى بعض الاجتماعات السادة :

الأستاذ/ فؤاد رضوان .

الدكتور/ خالد القاضى .

الأستاذ/ عبدالعزيز على حسن .

وقد عقدت اللجنة ٤٠ اجتماعا كان آخرها فى ١٩٩٢/١٠/١٨ ، وكان كل اجتماع من اجتماعاتها يستغرق مايقرب من ثلاث ساعات على الأقل.

قامت اللجنة الاجتماعية بفضل الله بالإنجازات الآتية:

أ ـ اجتماعات اللجنة الاجتماعية ونتائجها:

١ – في اجتماعها الأول تم تحديد فريق العمل باللجنة وتحديد أدوار كل فرد ووضع التوجيهات الرئيسية لعمل اللجنة فى الفترة المستقبلة.

٢ – فى اجتماعاتها من الثاني وحتى الخامس تم وضع المعايير التى تمكن من قياس الأداء الاجتماعي للمصارف الإسلامية فى مجالاته المتعددة كالزكاة والقرض الحسن والقروض الإنتاجية والتأمين الاجتماعي ودور المصرف فى تمويل الصناعات الصغيرة... وغيرها.

٣ – فى اجتماعاتها من السادس وحتى العاشر تمت دراسة وتحليل كل معيار مع وضع الوزن النسبي لكل معيار من المعايير وقد انتهت اللجنة إلى تقسيم الأنشطة الاجتماعية إلى قسمين:

(أ) أنشطة اجتماعية بذاتها.

(ب) أنشطة اجتماعية بتبعيتها.

وقد اتفق أن يكون الوزن الترجيحى للأنشطة (٥٥ نقطة) وللأنشطة الاجتماعية بتبعيتها (٤٥ نقطة).

٤ – في اجتماعاتها التالية تم تقسيم المقاييس والمعايير إلى فئتين: بيانات يمكن الحصول عليها من المستندات والسجلات والتقارير، وبيانات يمكن الحصول عليها ميدانيا. ومن ثم أعدت قائمة استقصاء شاملة – سيأتى بيانها تفصيلا بعد ذلك – لجميع البيانات التى تحتاجها عمليات التحليل ولا يمكن الحصول عليها من التقارير والسجلات.

٥ – وفي الاجتماع الثاني والعشرين بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٣م أوضح الأستاذ أحمد جابر لأعضاء اللجنة عدم تعاون البنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية داخل مصر فى الرد على قوائم الاستقصاء رغم إرسالها اليهم من مدة أربعة شهور وقررت اللجنة نزول الباحثين إلى هذه البنوك لإجراء الدراسات الميدانية وملء استمارات الاستقصاء.

٦ – في الاجتماعات النهائية ورد إلى اللجنة مجموعة من التقارير عن الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية فى مصر وخارجها ردا على قوائم الاستقصاء

التى سبق إرسالها المصارف الإسلامية فى الخارج أو تلك التى حصل عليها أعضاء اللجنة وخلال زياراتهم الميدانية لمصارف الإسلامية داخل مصر وخارجها، وكانت اللجنة تناقش هذه التقارير تباعا فور ورودها إليها.

ب ـ الزيارات الميدانية :

– قام الأستاذ محمد عبدالعزيز أبو زيد بالزيارة الميدانية للبنوك الآتية لملء قوائم الاستقصاء :

١ – المصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية	القاهرة
٢ – بيت التمويل السعودي المصرى	القاهرة
٣ – بنك ناصر الاجتماعي	القاهرة
٤ – البنك الوطنى المصرى فرع المعاملات الإسلامية	القاهرة
٥ – بنك قناة السويس فرع المعاملات الإسلامية	القاهرة
٦ – بنك التجارة والتنمية فرع المعاملات الإسلامية	القاهرة
٧ – بنك المهندس فرع المعاملات الإسلامية	القاهرة
٨ – بنك النيل فرع المعاملات الإسلامية	القاهرة
٩ – بنك مصر الحسين فرع المعاملات الإسلامية	القاهرة
١٠– البنك المصرى الخليجى فرع المعاملات الإسلامية	القاهرة
١١– بنك الجيزة الوطنى فرع المعاملات الإسلامية	القاهرة
١٢– البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فرع المعاملات الإسلامية	القاهرة
١٣– بنك الشرق الأقصى فرع المعاملات الإسلامية	القاهرة
١٤– بنك الاستثمار العربى فرع المعاملات الإسلامية	القاهرة

وقام الأستاذ/ محمد جلال بالزيارة الميدانية للبنوك الآتية:

١ – بنك فيصل الإسلامي	القاهرة
٢ – بنك الدقهلية الوطني للتنمية فرع المعاملات الإسلامية	المنصورة

جـ ـ مناقشة التقارير المقدمة عن البنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية للبنوك الربوية :

تعد مناقشة التقارير هى صلب عمل اللجنة، فبعد أن قامت اللجنة الاجتماعية بصياغة المعايير والضوابط لتقويم الأنشطة الاجتماعية كان من الواجب اسقاط هذه المعايير على واقع البنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية. الحكم عليها حيث مدى قربها أو بعدها من مراعاة الجوانب الاجتماعية.

وتم اعداد التقارير مكتبيا من خلال وثائق البنك الأساسية التى تمكن الباحثين من الاطلاع عليها.

وقد تمت مناقشة تقارير ٣٥ بنكا إسلاميا و١٢ فرعا إسلاميا للبنوك الربوية.

ومما هو جدير بالذكر أن تقرير كل بنك كان يتم مراجعته على حدة مع أعضاد اللجنة، وكانت تبدى اللجنة أحياناً بعض الملاحظات أو التعديلات فيقوم الباحث بإعداد تقرير أفضل فى ضوء التعديلات التى طلبتها الهيئة أو إعادة كتابة التقرير مرة أخرى فى ضوء قائمة الاستقصاء الواردة من البنك.

تشكلت لجنة الإشراف والصياغة فى اللجنة الاجتماعية على النحو التالى :

١ – د. عبد الحميد عبد الفتاح المغربى	رئيس اللجنة
٢ – أ. أحمد عادل كمال	عضـوا
٣ – د. نعمت عبداللطيف مشهور	عضـوا

المعايير والمقاييس التي توصلت إليها اللجنة الاجتماعية لتقويم الأداء الاجتماعي للمصارف الإسلامية :

توصلت اللجنة الاجتماعية من خلال المناقشات فى اجتماعاتها إلى مجموعة من المعايير اعتمدت على مجموعة من المرتكزات الأساسية أهمها :

١ – فلسفة الشريعة الإسلامية تجاه الدور الاجتماعى للمنظمة .

٢ – ما حدده المصرف الإسلامى من مجالات لأبعاد دوره الاجتماعى .

٣ – الاتجاهات الحديثة فى مجال المسئولية الاجتماعية للمنظمة مع الاطلاع على تجارب البنوك التقليدية والمنظمات الأخرى التى يمكن الاستفادة من نتائج ممارساتها الاجتماعية.

ولقد تطلب الأمر في هذا الصدد العديد من الدراسات التحليلية التي تولت اللجنة القيام بها ومنها:

١ - دراسة وتحليل الأنشطة الاجتماعية للمصارف الإسلامية بكافة أشكالها.

٢ - دراسة الخطط الاجتماعية للمصارف الإسلامية والأهداف الموضوعة لتوجيه تلك الخطط.

٣ - دراسة اللوائح والقرارات فيما يتعلق بالدور الاجتماعي ومن أهمها:

(أ) عقود التأسيس والنظم الأساسية.

(ب) قرارات مجلس الإدارة وتقارير الجمعية العمومية .

(جـ) اللوائح الداخلية .

(د) النشرات والمجلات الداخلية والخارجية .

(هـ) دراسة المتغيرات المؤثرة على مدى التزام المصارف الإسلامية بدورها الاجتماعي .

اعتماداً على ماسبق خلصت اللجنة إلى مجموعة المعايير التالية ، ويلاحظ أن كل معيار قرينه الوزن الخاص به والذي يبين أهميته بين المعايير الأخري.. وهي على النحو التالي :

معايير تقويم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية :

يتم تقويم الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية في ضوء عدة محددات أهمها:

- أن البنوك الإسلامية ليست مؤسسات اجتماعية، وإنما هي مؤسسات اقتصادية بالدرجة الأولى، ولكنها وحدة من وحدات المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولذلك وجب عليها التفاعل الاجتماعي مع مختلف وحداته الأخرى ومراعاة عناصره المختلفة.

- تتعدد مداخل التقويم، والتي قد تركز على:

- التقويم بالتركيز على الفئات (المساهمين - العاملين - المتعاملين - المجتمع).
- التقويم بالتركيز على مدى اجتماعية النشاط (مباشر / غير مباشر).
- التقويم بالتركيز على الأنشطة الاجتماعية (الزكاة - القرض الحسن...).
- التقويم بالتركيز على البنك / العميل / المجتمع (من الممول ومن المستفيدين).
- التقويم بالتركيز على العناصر الداخلية والعناصر الخارجية .

ويجرى هذا التقويم بمراعاة المداخل السابقة مع التقسيم إلى أنشطة اجتماعية بذاتها أو أنشطة اجتماعية بتبعيتها.

– أن المعايير التى يتم تحديدها والوقوف عليها لتقويم الدور الاجتماعى تعتبر نهائية من وجهة نظر اللجنة الاجتماعية. وعلى أساسها يتم التقويم الذى قد يظهر البنك فى مرتبة متأخرة، وهذا لا يقلل من دور البنك فى مختلف المجالات الأخرى، فقد تظهر نتائج تقويمها فى المجالات الأخرى (الاقتصادية / الإدارية / الشرعية / المحاسبية) متقدمة فى إحدى هذه المجالات أو كلها.

– أن الأوزان الترجيحية المعطاه لكل نشاط وكل معيار داخلى فى النشاط قد حددت على أساس :

– الدور المنتظر من البنوك الإسلامية من قبل: البنوك نفسها / الأفراد.

– الاتفاق العام بين البنوك الإسلامية على النشاط.

– وجاهة قيام البنك الإسلامى بالنشاط.

يتم تقسيم الأنشطة الاجتماعية إلى مجالين رئيسين هما:

(١) الأنشطة الاجتماعية بذاتها:

١/١: الزكـــــاة.

٢/١ : القرض الحسن.

٣/١ التبرعات (مورد / مصرف).

٤/١: المشروعات الاجتماعية غير الهادفة للربح (دون الأنشطة السابقة).

(٢) الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها:

١/٢: نسبة الاستثمار المحلى بين إجمالى الاستثمارات.

٢/٢: مدى الاهتمام بتحقيق التوازن فى تمويل القطاعات بمراعاة أهم القطاعات فى الدولة التى يوجد بها البنك.

٣/٢: مدى اهتمام البنك بالمعايير الاجتماعية عند دراسة المشروعات التى يتم تمويلها.

٤/٢: مدى اهتمام البنك بتمويل الصناعات الصغيرة (شروط التمويل / فئات المبالغ).

٥/٢: مدى اهتمام البنك بنشر الوعى المصرفى الإسلامى :

– الدور الإعلامى .

– عدد الحسابات .

ويكون تفصيل هذه الأنشطة الإجتماعية على النحو التالي

أولا: الأنشطة الأجتماعية بذاتها:

١/١ الزكـــــــــاة :

١/١/١: الإفصاح عنها في قانون تأسيس البنك ولوائحه وقراراته.

١/١/٢: الإفصاح عنها في التقارير السنوية وتقارير الإنجاز.

١/١/٣: الإدارة أو القسم المسئول عن الزكاة ومكانته التنظيمية.

١/١/٤: عدد الأفراد المسئولين عن الزكاة ومؤهلاتهم.

١/١/٥: عدد لجان أو صناديق الزكاة ومدى انتشارها جغرافيا.

١/١/٦: دور الرقابة الشرعية في الأشراف على نشاط الزكاة.

١/١/٧ : فئات المزكين (وعددهم إن أمكن).

١/١/٨ : طرق تجميع موارد الزكاة.

١/١/٩: فئات المستفيدين وفق التصنيف الشرعي .

١/١/١٠: أسلوب تحديد المستحق للزكاة .

١/١/١١: نسبة المنفق من موارد الزكاة في نفس عام تحصيلها .

١/١/١٢: تنويع أنشطة الزكاة .

٢/١ القرض الحســـن:

١/٢/١: الإفصاح عنه في القانون الأساسي للبنك .

١/٢/٢: الإفصاح عنه في التقارير السنوية .

١/٢/٣: المكانة التنظيمية للإدارة المسئولة عن القرض الحسن .

١/٢/٤:مصادر تمويل القرض الحسن .

١/٢/٥: عدد الأفراد المستفيدين من القرض الحسن .

١/٢/٦: سياسات منح القرض الحسن .

٣/١ التبرعــــــــات :

١/٣/١: مصادر التبرعات ومعدلات نموها .

١/٣/٢: مجالات الإنفاق ومعدلات نموها .

ثانيا: الأنشطة الاجتماعية بتبعيها :

١/٢ الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات:

١/١/٢: نسبة الاستثمار المحلى من جملة استثمارات البنك.

٢/١/٢: مدى خدمة الاستثمار الخارجي للأغراض الاجتماعية.

٢/ ٢ تحقيق التوازن في تمويل القطاعات، بمراعاة الأهمية النسبية لكل قطاع في الدولة التي يوجد بها البنك محل التقييم .

٣/٢: الاهتمام بالمعايير الاجتماعية عند دراسة المشروعات التي يتم تمويلها:

١/٣/٢: الأهداف الاجتماعية.

٢/٣/٢: مدى أهمية المشروعات التى يتم تمويلها.

٣/٣/٢: معايير اتخاذ قرار التمويل والاستثمار.

٤/٢: الاهتمام بتمويل الصناعات الصغيرة:

١/٤/٢: شروط التمويل .

٢/٤/٢: الفئات المستفيدة .

٣/٤/٢: نوعيات تلك الصناعات .

٤/٤/٢: فئات المبالغ الممنوحة .

٥/٢: الاهتمام بنشر الوعي الثقافي المصرفي الإسلامي :

١/٥/٢: الدور الإعلامي .

٢/٥/٢: عدد الحسابات ومعدلات نموها .

قائمة الاستقصاء المعدة لجمع البيانات والمعلومات الميدانية :

بعد اتمام الاتفاق على معايير التقويم وتحديد البيانات المطلوبة عن طريق الاستقصاء، تم تحديد الموضوعات بدقة كاملة وتمثلت أهم الخطوات التى اتبعتها اللجنة فى إعداد قائمة الاستقصاء فيما يلى :

١ – وضع تصور مبدئى للقائمة ناقشته اللجنة للوقوف على مدى تغطيته للبيانات المطلوبة .

٢ – القيام بعملية الاختبار المبدئي للاستمارة في بعض البنوك الإسلامية العاملة في مصر .

٣ – وضع القائمة في صورتها النهائية بعد اجراء التعديلات اللازمة عليها.

ولقد أرسلت القائمة للمصارف الإسلامية العاملة خارج مصر عن طريق المعهد. أما داخل مصر فلقد تولى الباحثين باللجنة القيام بجمع بياناتها بصورة مباشرة عن طريق الزيارات الميدانية.

وفيما يلي استمارة الاستقصاء .

استمارة الاستقصاء

اللجنة الاجتماعية

(١) الرجا من سيادتكم بيان الوحدة الإدارية المسئولة عن نشاط الزكاة بمصرفكم، ومكانتها التنظيمية، وذلك بوضع علامة (√)

الوحدة الإدارية	المستوى التنظيمي		
	إدارة تنفيذية	إدارة تنفيذية	إدارة تنفيذية
إدارة مستقلة	( )	( )	( )
قسم	( )	( )	( )
لجنة	( )	( )	( )
صندوق	( )	( )	( )
أخرى	( )	( )	( )

(٢) نرجو من سيادتكم بيان عدد الأفراد المسئولين عن نشاط الزكاة بمصرفكم (المركز الرئيسي والفروع) حسب مؤهلاتهم، مع ذكر تخصصاتهم وذلك من خلال الجدول التالي:

العدد	المؤهل	التخصص
–	دراسات عليا	–
–	مؤهل عال	–
–	مؤهل متوسط	–
–	بدون مؤهل	–

(٣) يتمثل دور الرقابة الشرعية علي نشاط الزكاة في عنصر أو أكثر من العناصر التالية، الرجا وضع علامة (√) أمام العنصر أو العناصر التي تمثل دور الرقابة الشرعية بمصرفكم:

- وضع معايير محددة لانفاق أموال الزكاة (   )
- الإشراف المستمر علي أعمال الزكاة (   )
- تقديم الرأى والمشورة (   )
- أدوار أخرى، تذكر.... (   )

(٤) تمثل الفئات التالية أهم مصادر أموال الزكاة، الرجا بيان الأهمية النسبية لكل منها بمصرفكم :

المصــــــــــدر	الأهمية النسبية
– المساهمين	٪
– المتعاملين من الأفراد	٪
– المتعاملين من الشركات	٪
– أطراف غير متعاملين مع المصرف	٪
– أطراف أخرى، تذكر....	٪
	٪١٠٠

(٥) يقوم المصرف بتجميع أموال الزكاة بعدة طرق، نرجو من سيادتكم بيان الطرق التى يتبعها مصرفكم فى تجميع أموال الزكاة.

- تحصيل زكاة المساهمين من المنبع ( )
- ارسال مندوبين لتحصيل الزكاة من خارج المصرف ( )
- يتقدم الأفراد بزكاتهم إلى مقر المصرف ( )
- عن طريق مراسلة الأفراد وتلقى أموالهم ( )
- أخرى، تذكر........ ( )

(٦) نرجو من سيادتكم وضع علامة (✓) أمام ماترونه مناسباً من إجابات حول أسلوب مصرفكم في تحديد الأفراد المستحقين للزكاة:

- وفق معايير ثابتة متفق عليها ( )
- لجان أو أفراد تتولى الزيارات الميدانية للتعرف على المستحق ( )
- ترشيحات من بعض المساهمين أو المتعاملين ( )
- تقدم المستحق بنفسه للمصرف ودراسة الحالة ( )
- أخرى ، تذكر........ ( )

(٧) الرجا من سيادتكم بيان فئات المستحقين، والأهمية النسبية لكل فئة منها:-

الفئــــــات	الأهمية النسبية ٪
١ -	
٢ -	
٣ -	
٤ -	
٥ -	
٦ -	
	١٠٠٪

(٨) الرجا من سيادتكم وضع علامة (√) أمام الإدارة أو القسم المسئول عن القرض الحسن بمصرفكم :

- صندوق الزكــــاة ( )
- إدارة أو قسم مستقل ( )
- مسندة إلى شخص متخصص لذلك ( )
- مسندة إلى شخص بجانب أعماله الأخرى ( )
- مسندة إلى مجلس الإدارة ( )
- مسندة إلى لجنة تعقد بصفة استثنائية ( )
- أخرى تذكـــر .... ( )

(٩) تتعدد مصادر تمويل القرض الحسن ، نرجو من سيادتكم بيان الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر تمويل القروض الحسنة مما يلي :

- تبرعات أهل الخير ( )
- جزء من موارد صندوق الزكاة ( )
- جزء من أموال المصرف ( )
- أخرى تذكـــر .... ( )

(١٠) الرجا من سيادتكم ذكر بيانات إجمالى القروض الحسنة الممنوحة وعدد الحالات المستفيدة وإجمالى الموارد الخيرية من خلال الجدول التالى :

بيان السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	٩٩٠
إجمالى القروض الممنوحة											
عدد الحالات المستفيدة											
إجمالى الموارد الخيرية											

(١١) الرجا من سيادتكم بيان الأهمية النسبية للفئات المستفيدة من القروض الحسنة:

الفئات المستفيدة	الأهمية النسبية ٪
– المساهمين	
– العاملين بالمصرف	
– المتعاملين مع المصرف	
– حالات كوارث وأمراض وطوارئ	
– أخـــرى	
	١٠٠ ٪

(١٢) الرجا وضع علامة (√) أمام الإجابة الصحيحة فيما يتعلق بمصرفكم فيما يلى:

(أ) المدة التى تستغرقها دراسة القرض الحسن

شهران فأقل ( )

٣ – ٥ شهور ( )

٦ شهور فأكثر ( )

(ب) الضمان الذى يطلبه المصرف مقابل منح القرض الحسن:

ضمان شخصى ( ) ضمان عينى ( ) ضمان الوظيفة ( )

(جـ) الفترة التى يحددها المصرف لسداد القرض الحسن:

ستة شهور ( ) سنة ( ) سنة ونصف ( )

سنتين ( ) ٣ سنوات فأكثر ( )

(د) سياسة المصرف فى حالة عدم التزام العميل بالسداد فى الموعد المحدد:

-

-

(١٣) كيف يقوم المصرف بتحديد مدى حاجة المقترض لقيمة القرض الحسن، الرجا وضع علامة (√) أمام الاجراءات التى يتم اتخاذها:

- الأوراق التى يقدمها طالب القرض الحسن ( )
- تزكية شخص ما للحالة المعروضة ( )
- دراسة الحالة ميدانيا عن طريق موظفى البنك ( )
- أخرى، تذكر......... ( )

(١٤) يتمثل دور الفروع فيما يتعلق بنشاط القروض الحسنة فى واحد أو أكثر من الأدوار التالية، الرجا وضع علامة (√) أمام مايقوم به فروع مصرفكم:

- تجميع الطلبات المقدمة وتحويلها إلى المركز الرئيسى ( )
- يمنح الفرع القروض الحسنة فى حدود .... ( )
- يمنح الفرع القروض الحسنة بحرية كاملة ( )
- لا يقوم الفرع بمنح القروض الحسنة تماما ( )

(١٥) الرجا من سيادتكم ذكر أهم مصادر التبرعات التى يحصل عليها مصرفكم:

-

-

-

-

(١٦) يقوم المصرف بانفاق التبرعات التى يحصل عليها فى مجالات متعددة، الرجا بيان هذه المجالات :

-

-

-

-

(١٧) عند ممارسة المصرف لنشاط توظيف الأموال فإنه يسعى لتحقيق عدة أهداف، برجاء ترتيب هذه الأهداف حسب أهميتها:

- الحفاظ علي درجة نمو المصرف ( )
- تحقيق المنافع الاجتماعية ( )
- تحقيق أقصى ربح للمساهمين ( )
- المشاركة فى خطة التنمية ( )
- تحقيق أقصى ربح للمودعين ( )
- توفير الحاجات الأساسية حسب سلم الأولويات الإسلامية ( )

(١٨) برجاء اختيار بديل واحد من كل مجموعة من المجموعات التالية:

(أ) تمويل مشروع يحقق عائد ١٤٪ وينتج مواد غذائية ضرورية.

(ب) تمويل مشروع يحقق عائد ٢٠٪ وينتج عطورا.

(أ) تمويل مصنع يحقق عائد ١٢٪ ويتيح فرص عمل قدرها ١٠٠ فرصة عمل.

(ب) تمويل مشروع يحقق عائد ١٠٪ ويتيح فرص عمل قدرها ٢٠٠ فرصة عمل.

(أ) تمويل مشروع لاستصلاح الأراضى يدر عائد بعد ثلاث سنوات.

(ب) تمويل مشروع سياحى يدر عائدا سريعا.

(أ) تمويل مشروع لإنتاج عدد وآلات للحرفيين.

(ب) تمويل مشروع لإنتاج سيارات خاصة.

(١٩) يعتمد المصرف على بعض المعايير عند اتخاذ قرار التمويل، برجاء بيان مدى أهمية كل معيار من المعايير التالية:

المعـــــايــــــر	أهمية كبيرة	أهمية متوسطة	أهمية ضعيفة
- الربحـية العـاليـة			
- انخفاض المخاطرة			
- الضمانات الكافية			

- متانة المركز المالي لطالب التمويل　أهمية كبيرة　أهمية متوسطة　أهمية ضعيفة
- سرعة استرداد الأموال
- سمعة طالب التمويل وخبرته
- خدمة البيئة المحلية
- حاجة المجتمع لنوع المنتجات
- مسايرة خطة التنمية بالدولة
- أخرى ....

(٢٠) برجاء ذكر أعداد الحسابات الممولة والاستثمارية حسب الفئات التالية:

- ١٠,٠٠٠ جنية فأقل　............ عدد
- أكثر من ١٠,٠٠٠ حتى ٤٠,٠٠٠ جنيه　............ عدد
- أكثر من ٤٠,٠٠٠ حتى ٧٠,٠٠٠ جنيه　............ عدد
- أكثر من ٧٠,٠٠٠ حتى ١٠٠,٠٠٠ جنيه　............ عدد
- أكثر من ١٠٠,٠٠٠ جنيه　............ عدد

(٢١) يمارس المصرف مجموعة من الأنشطة بهدف إثراء الوعي الثقافي والديني والمصرفي ، برجاء وضع علامة (√) أمام النشاط الذي يزاوله مصرفكم مما يلي :

- إقامة الندوات والمؤتمرات　(　)
- ابتعاث الدعاة　(　)
- نشر الكتب الدينية والثقافية　(　)
- بحوث لتطوير الخدمات المصرفية　(　)
- إرسال بعثات أو استضافتها من الطلبة على نفقة المصرف　(　)
- أخرى ....　(　)

(٢٢) الرجا من سيادتكم بيان عدد حسابات الإيداع والحد الأدنى لكل نوع من أنواع الودائع فى نهاية كل عام:

السنوات ميلادية/هجرية / الحسابات	١٤٠١ ١٩٨١	١٤٠٢ ١٩٨٢	١٤٠٣ ١٩٨٣	١٤٠٤ ١٩٨٤	١٤٠٥ ١٩٨٥	١٤٠٦ ١٩٨٦	١٤٠٧ ١٩٨٧	١٤٠٨ ١٩٨٨	١٤٠٩ ١٩٨٩	١٤١٠ ١٩٩٠
حسابات الاستثمار										
حسابات الادخار										
حسابات التوفير										
حسابات أخرى										

(٢٣) الرجا من سيادتكم بيان المشروعات الاجتماعية غير الهادفة للربح دون أنشطة الزكاة.

١ -

٢ -

٣ -

٤ -

٥ -

٦ -

- قائمة بالبنوك الاسلامية وفروع المعاملات الإسلامية للبنوك التجارية التى شملتها الدراسة للوصول إلى التقرير النهائى لتقويم الدور الاجتماعى للبنوك الإسلامية حيث تم تقسيم البنوك الإسلامية محل الدراسة إلى خمس مجموعات كما يلى:

١ ـ التقارير الجزئية والتقرير العام لتقويم الدور الاجتماعى للبنوك الإسلامية فى مصر وسجلت على :

- بنك فيصل الإسلامى المصرى .

- بنك ناصر الاجتماعى .
- المصرف الإسلامى للاستثمار والتنمية .
- فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية :
  - البنك الوطنى المصرى .
  - بنك مصر للمعاملات الإسلامية .
  - بنك قناة السويس .
  - بنك التنمية والإئتمان الزراعى .
  - البنك للمعاملات الإسلامية .
  - بنك التجاريون .

٢ ـ التقارير الجزئية والتقرير العام لتقويم الدور الاجتماعى للبنوك الإسلامية فى السودان واشتملت على :

- بنك التضامن الإسلامى السودانى .
- البنك الإسلامى لغرب السودان.
- بنك فيصل الإسلامى السودانى .
- بنك التنمية التعاونى الإسلامى .

٣ ـ التقارير الجزئية والتقرير العام للبنوك الاسلامية منطقة الخليج واشتملت على :

- بنك البركة الإسلامى للاستثمار ـ البحرين
- بنك البحرين الإسلامى
- بنك قطر الإسلامى .
- بنك دبى الإسلامى .
- بنك فيصل الإسلامى – البحرين .
- شركة البركة للاستثمار .
- شركة الراجحى المصرفية ـ السودان .
- بيت تمويل الكويت .
- البنك الإسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار .

٤ ـ التقارير الجزئية والتقرير العام للبنوك الإسلامية فى البلاد الإسلامية :

- البنك الإسلامى لجمهورية إيران.
- بنك البركة الموريتانى الإسلامي.
- بنك موريتانى الإسلامي.
- بنك البركة - جيبوتي.
- البنك الإسلامى الماليزي.
- بنك فيصل الإسلامى قبرص.
- بيت التمويلى السعودى التونسي.
- المصرف الاسلامى التجارى التعاونى المحدود.

٥ ـ التقارير الجزئية والتقرير العام للبنوك الاسلامية فى البلاد غير الإسلامية :

- بنك البركة الدولى المحدود لندن .
- المصرف الإسلامى الدولى لكسمبورج .
- المصرف الإسلامى الدولى الدنمارك .
- بنك القرير المحدود .
- دار المال الإسلامى .

القسم الثانى

التقارير الجزئية والتقرير العام للتقويم الاجتماعى للبنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية فى مصر

القسم الثانى

التقارير الجزئية والتقرير العام للتقويم الاجتماعى للبنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية فى مصر

أولاً: تقويم الدور الاجتماعى للبنوك الإسلامية فى مصر :

اشتمل التقرير على جزئين:

(أ) تقويم الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية في مصر.

(ب) تقويم الدور الاجتماعي للفروع الإسلامية للبنوك الربوية في مصر.

(أ) تقويم الدور الاجتماعى للبنوك الإسلامية فى مصر وتضم:-

١ - بنك ناصر الاجتماعى .

٢ - المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية.

٣ - بنك التمويل المصرى السعودى .

٤ - بنك فيصل الإسلامى المصرى .

وقد اعتمد تقويم الدور الاجتماعى لهذه البنوك على:

(أ) الدراسة المكتبية والوثائقية: أى الاطلاع على النظام الأساسى - عقد التأسيس - تقارير مجالس الإدارة المعروضة على الجمعية العمومية للمساهمين - النشرات الدورية - أى مستندات أخرى .

(ب) الدراسة الميدانية: التى قام بها الأستاذ محمد عبدالعزيز للبنوك الثلاثة الأولى - والدراسة الميدانية التى قام بها الأستاذ محمد جلال لبنك فيصل الإسلامى المصرى .

وتشتمل الدراسة على :

١ - جدول ترتيب البنوك الإسلامية فى مصر من حيث أهميتها النسبية فى القيام بالأنشطة الاجتماعية حسب المعايير الاجتماعية الموضوعة .

٢ – دراسة المعايير الاجتماعية مقسمة إلى :

القسم الأول: الأنشطة الاجتماعية بذاتها.

القسم الثاني: الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها.

جدول ترتيب البنوك الإسلامية في مصر من حيث أهميتها النسبية في القيام بالأنشطة الاجتماعية حسب المعايير الاجتماعية الموضوعة

البنك	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بذاتها ٥٥ درجة	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها ٤٥ درجة	المجموع ١٠٠	الترتيب
بنك ناصر الاجتماعي	٤٩	٣٤	٨٣	الأول
بنك فيصل الإسلامي المصري	٤٦	٣٣	٧٩	الثاني
المصرف الإسلامي الدولي	٤٢	٢٥	٦٧	الثالث

ملاحظات على الجدول السابق :

١ – الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بذاتها = ٥٥ درجة

وهي تخص كل من – نشاط الزكاة = ٤٠

– نشاط القرض الحسن = ١٠

– نشاط التبرعات = ٥

٢ – الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها = ٤٥ درجة

وهي تخص كل من – الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات = ٥

– التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية = ٥

– الاهتمام بالمعايير الاجتماعية = ١٠

– تمويل الصناعات الصغيرة = ١٠

– نشر الوعي الثقافي والمصرفي = ١٠

٣ – المجموع الكلي = ١٠٠ درجة .

٤ – الترتيب فى العمود الأخير للبنوك الإسلامية فى مصر من حيث التزامها بمجموعة المعايير الاجتماعية التى وضعتها اللجنة الاجتماعية والتى سيتم تحليلها والوقوف على نتائجها فيما يلى(*) :

القسم الأول: الأنشطة الاجتماعية بذاتها وتشتمل على :

١/١ – نشاط الزكاة	٤٠
٢/١ – نشاط القرض الحسن	١٠
٣/١ – التبرعات	٥
	٥٥

١/١ نشاط الزكـــــاة :

المعايير التنظيمية والإدارية لنشاط الزكاة :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على البنوك الإسلامية العاملة فى مصر أن الجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة تحظى بالاهتمام الكافى من قبل تلك البنوك، ويوضح الجدول التالى عدد البنوك الإسلامية التى أبدت اهتماما بالجوانب الإدارية والتنظيمية ونسبتها إلى إجمالى البنوك الإسلامية محل الدراسة.

جدول يوضح أعداد البنوك الإسلامية التى تهتم بالجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة ونسبتها إلى إجمالى البنوك التى تمت دراستها فى مصر

الجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة	عدد البنوك	النسبـة (٪)
الإفصاح عنها فى القانون الأساسى	٣	٧٥
الإفصاح عنها فى التقارير السنوية	٣	٧٥
الإدارة أو القسم المسئول عنها ومكانته التنظيمية	٣	٧٥
عدد الأفراد المسئولين عنها وتخصصاتهم	٣	٧٥
عدد لجان الزكاة أو صناديق الزكاة	٣	٧٥
دور الرقابة الشرعية	٣	٧٥

(*) جاء ترتيب بنك ناصر الاجتماعى كأول البنوك الإسلامية القائمة بالأنشطة الاجتماعية نتيجة لقانون إنشائه الذى من أهم أهدافه القيام بالنشاط الاجتماعى بأنواعه .

يتضح من الجدول السابق أن ٧٥٪ من البنوك الإسلامية في مصر قد اهتمت بالجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة وهي بنك ناصر الاجتماعي وبنك فيصل الإسلامي المصري والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، بينما لم يشر بنك التمويل المصري السعودي عن التزامه بأي من المعايير التنظيمية أو الإدارية لنشاط الزكاة ويظهر ذلك تفصيلا كما يلي:

١/١/١: أفصحت البنوك الإسلامية الثلاثة صراحة عن نشاط الزكاة في قانونها ونظامها الأساسي بحيث كانت هناك مواد وقوانين تشير إلى التزام البنك بالقيام بنشاط الزكاة.

٢/١/١: ان نفس هذه البنوك الثلاثة هي التي قامت بالإفصاح عن نشاطها المتعلق بالزكاة من حيث الموارد والانفاق في تقاريرها السنوية المنشورة.

٣/١/١: أن هذه البنوك الثلاثة تخصص إدارة أو قسم ذو مكانة تنظيمية مناسبة القيام بمهام وأنشطة الزكاة.

٤/١/١: أن هذه البنوك الثلاثة لديها العدد المناسب من الأفراد المسئولين عن نشاط الزكاة بالتخصصات المقبولة إلى حد كبير سواء كانت في الشريعة أو الاقتصاد أو الحقوق أو التجارة مما يساعدها وييسر عليها عملها في هذا المجال من الأنشطة.

٥/١/١: أن بنك فيصل الإسلامي المصري والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية لديهما العدد الكافي من اللجان أو الصناديق الخاصة بإدارة وتنظيم نشاط الزكاة بينما بلغت لجان الزكاة ببنك ناصر مايزيد عن ثلاثة ألاف وخمسمائة لجنة تمارس أعمالها في مختلف نواحي وأرجاء مصر.

٦/١/١: للرقابة الشرعية دور واضح في تنظيم أعمال الزكاة بالبنوك الإسلامية الثلاثة ومتابعة اجراءاتها مما يصبغها بالصبغة الشرعية.

معايير موارد الزكـــــاة:

٧/١/١ : فئات المزكين :

تراعي نسبة ٧٥٪ من البنوك الإسلامية العاملة في مصر فئات المزكين بحيث تهتم بتنويع تلك الفئات ومحاولة إضافة الفئات الجديدة ومن أهم فئات المزكين:

١ – الأفراد الطبيعيين.

٢ – الشركات والهيئات والمؤسسات والجمعيات.

٣ – الربح المستحق على وعاء الزكاة فى البنك.

٤ – أموال الزكاة التى تدفع من المساهمين.

٥ – عائد حسابات الاستثمار الخيرية.

وقد اتضح من نتائج الدراسات الميدانية أن بنك ناصر الاجتماعى يعتمد بشكل يكاد يكون كاملا على الأفراد والشركات والهيئات الخارجية فى تمويل أنشطة الزكاة. أما بنك فيصل الإسلامى المصرى والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمارات والتنمية فيعتمدان أولا على وعاء الزكاة الذى يحدده مجلس الإدارة ثم أموال المساهمين وعائد حسابات الاستثمار الخيرية. بينما لم يكن لبنك التمويل المصرى السعودى دور فى ذلك المجال.

٨/١/١: طرق تجميع موارد الزكاة :

تتعدد طرق تجميع موارد الزكاة فى البنوك الإسلامية التى تهتم بهذا المجال والتى تبلغ نسبتها ٧٥٪ من البنوك العاملة فى مصر، هى بنك ناصر الاجتماعى وبنك فيصل الإسلامى المصرى والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية بينما لايقوم بنك التمويل المصرى السعودى بأى دور فى تجميع موارد الزكاة.

وفى البنوك المصرية الثلاثة ذات النشاط الزكوى المستقر فإن طرق تجميع موارد الزكاة تتمثل فيما يلى :

١ – الاقتطاع المباشر من المنبع حسب النسبة الشرعية للزكاة المفروضة شرعا على أموال البنك.

٢ – تلقى الزكاة من الأفراد والشركات الذين يقومون بتفويض البنك فى القيام بانفاقها فى مصارفها الشرعية.

٣ – اقتطاع الزكاة المستحقة على حسابات الاستثمار وذلك فى حدود الحسابات التى يفوض أصحابها البنك فى إخراج الزكاة عنهم.

هذا ويتميز بنك ناصر الاجتماعى بطريقة منفردة فى تحصيله لموارد الزكاة، إذ تنتشر لجان الزكاة التابعة للبنك فى شتى أنحاء مصر، وهى لجان شعبية تنبثق من المساجد وأماكن التجمعات بالمدن والقرى وفى المدارس والجامعات والمستشفيات والجمعيات والمصالح والنوادى وغيرها.

ويقوم على إدارتها نخبة من المواطنين الذين يسعون لفعل الخير فى المنطقة التى تشكل بها لجنة الزكاة، وتقوم لجان الزكاة بصفة رئيسية على :

١ – العمل على حصر من تستحق الزكاة فى أموالهم والاتصال بهم ودعوتهم للمساهمة فى عمل اللجنة والتعاون معها.

٢ – السعى لاكتساب ثقة المواطنين بالدعوة لاحياء فريضة الزكاة من خلال بيان شرعيتها وأنواعها ومصارفها.

٣ – قبول أموال الزكاة بموجب إيصالات مختومة بخاتم البنك وموقع عليها من عضو اللجنة المتسلم.

٤ – تدعو اللجنة الأفراد للمساهمة فى احياء الزكاة كركن من أركان الإسلام والتعاون فى أى من أنشطة اللجنة وتبادل المنفعة وتقديم الحلول لمشاكل المنطقة.

معايير مصارف الزكـــــاة :

١٠/١/١ : فئات المستحقين للزكاة:

أظهر ٧٥٪ من البنوك الفئات المختلفة التى تستفيد من مصارف الزكاة وهى البنوك المصرية الثلاثة القائمة بنشاط الزكاة، فى حين لم يبد بنك التمويل المصرى السعودى أى إشارة إلى قيامه بهذا النشاط.

هذا ومما يذكر أن البنوك التى أظهرت الفئات المستحقة للزكاة لم تتفق جميعها على أسلوب واحد فى تحديد الفئات المستحقة وإنما لكل بنك منها أسلوبه المميز فى تحديد تلك الفئات وان كان من الممكن بصفة عامة بيان أهم هذه الفئات على النحو التالي:

١ – الأفراد المستحقين للزكاة وهؤلاء الأفراد تختلف أسباب طلبهم والتى قد ترجع إلى :

– قلة الدخل أو انعدامه مع كثرة الأولاد وتعدد الاحتياجات والمتطلبات الأسرية.

– التدعيم فى مراحل التعليم المختلفة سواء فى المدارس أو فى الجامعات أو غيرهما من المعاهد العلمية.

– طلب أجهزة طبية أو تعويضية أو علاج المرضى.

٢ – المساجد الأهلية عينا أو نقدا ومحاولة تنميتها وتوسيع دورها فيلحق بالمسجد مستوصف للعلاج ومركز التدريب وحضانة وحلقات تحفيظ للقرآن وحلقات دراسية وغيرها.

٣ – حافظى ومحفظى القرآن الكريم: تشجع البنوك الإسلامية من خلال نشاط الزكاة بها التوسع فى إنشاء حلقات تحفيظ القرآن وتخصيص الجوائز المناسبة للحفظة والمساهمة فى أجور ومكافآت المحفظين، وقد امتدت هذه

الحلقات خارج المساجد فوصلت إلى المدارس والجامعات والسجون وغيرها.

٤ - الأفراد المستحقين فى المواسم الدينية المختلفة ومن أمثلة ذلك:

- تقديم الإفطار للصائمين من خلال مائدة الرحمن فى شهر رمضان المبارك.

- تقديم الملابس فى عيدى الفطر والأضحى للفقراء والمساكين لاشراك المستحقين فى فرحة العيد وإدخال السرور فى قلوب اليتامى والمحتاجين.

٥ - الأفراد والأسر التى تستطيع العمل ولا تملك المال لذلك تيسر لها صناديق ولجان الزكاة المشروعات الحرفية والإنتاجية التى تساعدها على الاستفادة من خبراتها وأنشطتها.

٦ - الجمعيات ذات الطابع الخيرى والاجتماعى .

١١/١/١ : أسلوب تحديد المستحق للزكاة:

تقدر البنوك التى أوضحت أسلوبها فى تحديد المستحقين للزكاة بنسبة ٧٥٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة، ويرى بعض هذه البنوك أن دراسة طلبات الأفراد هى التى تظهر مدى شدة الحاجة أو مدى الفقر أو المرض أو الحالة التعليمية المطلوب من أجلها مال الزكاة.

هذا فى حين يرى بنك ناصر أن لجان الزكاة هى التى تحدد من يستحق الزكاة لقربها والتحامها من الأفراد ومعرفتها الكاملة بأحوال أهل المنطقة. فعملية نشاط اللجنة يتيح للأعضاء سهولة الوصول للمستحق الشرعي، فأعضاء اللجنة هم جيرانهم وأهلهم ومعارفهم وأقرب الناس إليهم ومن ثم يستطيعون تحديد من تصرف لهم الزكاة.

ويرى المصرف الإسلامي أنه يجب أن يجمع بين عدة أبعاد لتحديد المستحق للزكاة أهمها:-

* مراعاة المعايير الثابتة التى وضعها المصرف فى ذلك.

* مراعاة الترشيحات الواردة من قبل الجمعيات ذات الطابع الخيرى الإسلامى والاجتماعي.

* مراعاة الترشيحات الواردة من قبل بعض الجامعات.

* مراعاة الترشيحات الواردة من قبل العاملين بالمصرف.

١٢/١/١: نسبة المنفق من موارد الزكاة:

تختلف نسبة المنفق من موارد الزكاة من بنك لآخر حسب ماأظهرته نتائج الدراسة الميدانية ولكن الواضح أنه ليست هناك سياسة واحدة لدى البنوك الإسلامية جميعا فى إنفاق مال الزكاة الوارد فى نفس السنة أو ترك جزء منه للعام التالي، وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى النقاط التالية:

- أن بنك ناصر بلغت فيه الحدود القصوى للانفاق ١٢٧٪ فى إحدى السنوات فى حين أن الحدود الدنيا للإنفاق فى عام آخر كانت ٥٢٪ فقط وتتراوح نسب الإنفاق الأخرى بمتوسط سنوى يبلغ ٧٢٪ تقريباً وذلك للسنوات من ١٩٨٠ حتى ١٩٩١م.
- وفى بنك فيصل الإسلامى المصرى بلغت الحدود القصوى لنسبة المنفق من موارد الزكاة ٨٢٫٧٪ سنة ١٩٨٦م بينما انخفضت هذه النسبة إلى ٣١٪ سنة ١٩٨٨. ونجد أن متوسط نسبة المنفق من موارد الزكاة فى هذا البنك فيما بين سنة ١٩٨٥ – ١٩٨٨ لم يتعد ٦٩٪، مما يعنى وجود فائض مستمر يحول عليه الحول ويتم ترحيله إلى العام التالي.
- أما فى المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية فإن ماتم إنفاقه على مصارف الزكاة كان أكثر من زكاة البنك والزكاة المحصلة، وقد تم استيفاء هذا الفرق من الوديعة الموجودة مقابل تنقية المال المدفوع من رأس مال المصرف المشار إليها.

١٣/١/١: تنوع أنشطة الزكاة:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يتضح أن البنوك الثلاثة القائمة على نشاط الزكاة فى مصر تظهر من خلال أنشطتها المتعلقة بالزكاة تنوعا كبيرا فى هذه الأنشطة.

ولقد أشارت نتائج الدراسات الميدانية على سبيل المثال فى بنك ناصر الاجتماعى إلى أن أنشطة الزكاة تشمل العديد من الأنشطة من أهمها:

١ – منح ومساعدات فردية للأفراد دفعة واحدة أو على دفعات دورية.

٢ – مساعدات للعلاج وشراء الأدوية للمرضى .

٣ – المساهمة فى نفقات التعليم من خلال إعداد حلقات الدروس الخصوصية أو إنشاء المعاهد التعليمية والدينية على وجه الخصوص أو المساهمة فى مدارس اللغات الإسلامية ودور الحضانة.

٤ – تدعيم وتنمية حلقات تحفيظ القرآن الكريم.

٥ – الاهتمام ببناء وتأسيس المساجد والعناية بتجميلها وفرشها ونظافتها.

٦ – الاهتمام بالأفراد فى المناسبات الاجتماعية المختلفة ومن أهمها:

(أ) فستان وبدلة العيد.

(ب) مائدة الرحمن فى رمضان.

(جـ) سيارات تكريم الإنسان (الموتى).

٧ – مراكز رعاية المسنين والاهتمام بهم.

كما ابتكر بنك فيصل أسلوب الحسابات الخيرية بديلا عن الوقف الخيرى وبموجبه تصل إلى البنك الهبات والايداعات من الأفراد بشرط ألا تسترد ولا يجوز التصرف فى أصلها وإنما يقوم صندوق الزكاة بالتصرف فى عائدها فى الأوجه التى يحددها مودعوها.

ذلك فضلاً عن قيامه بابتعاث دعاة إلى دول إسلامية ومساهمته بطريقة مباشرة فى حل مشكلة الإسكان الطلابى للمغتربين من الطلبة مستحقى الزكاة.

٢/١ نشاط القرض الحسن:

١/٢/١ : الإفصاح عنه فى القانون الأساسى للبنك :

أوضحت الدراسة الميدانية أن ٥٠٪ من البنوك الإسلامية التى تم دراستها هى التى أشارت فى قانونها الأساسى بصورة واضحة إلى اهتمامها بالقروض والمساعدات الاجتماعية التى يمكن منحها للأفراد فى المناسبات الاجتماعية ، وهما بنك ناصر الإسلامى والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية.

بينما لم يشر بنك التمويل المصرى السعودى أو بنك فيصل الإسلامى المصرى إلى القرض الحسن فى قانونهما الأساسى.

٢/٢/١ : الإفصاح عنه فى التقارير السنوية:

تبين من الدراسات الميدانية أيضا أن ٥٠٪ فقط من البنوك الإسلامية التى تم دراستها هى التى تهتم بالافصاح عن نشاط القرض الحسن فى التقارير السنوية التى تصدرها فى نهاية العام لبيان نتائج أعمالها وهما بنك ناصر والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية .

٣/٢/١ : المكانة التنظيمية للإدارة المسئولة عن القرض الحسن:

يتضح من الدراسة أن ٥٠٪ من البنوك الإسلامية التى تم دراستها تهتم بالقرض الحسن مما حدا بها لأن تجعل له إدارة مستقلة تهتم بشئونه يقوم عليها مجموعة

متكاملة من الأفراد المسئولين أو خصصت للاهتمام به أقسام معنية يقوم عليها أيضا مجموعة أفراد يهتمون بنشاط القرض الحسن بصورة مستقلة وهما بنك ناصر والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية.

هذا ولم يوضح بنك فيصل الإسلامي المصرى سياسته فى هذا الصدد، بينما ليس لبنك التمويل المصرى السعودى أى سياسة فى هذا الصدد لعدم قيامه بهذا النشاط.

٤/٢/١ : مصادر تمويل القرض الحسن:

أوضحت ٧٥٪ من البنوك الإسلامية التى تمت دراستها ماهى المصادر التى تعتمد عليها فى تمويل القرض الحسن والتى تمثلت فى:

١ - جزء من أموال البنك.

٢ - تبرعات من الأفراد.

٣ - أموال الهبات والتبرعات.

٤ - جزء من موارد صندوق الزكاة.

أما بنك التمويل المصرى السعودى فلم يشر لا من قريب أو من بعيد إلى ماينتهجه فى هذا الصدد وإن كان من الواضح من خلال الدراسة الميدانية أنه لا يمارس نشاط القرض الحسن تماما.

٥/٢/١ : عدد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن ٧٥٪ من البنوك الإسلامية التى تم دراستها لديها بيانات واضحة عن عدد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة فى بعض السنوات وان كانت قاصرة على أعداد قليلة فى ٢٠٪ من البنوك حيث بلغ متوسطها السنوى حوالى ١٠ أفراد فقط.

أما فى بنك ناصر الاجتماعى فان أعداد المستفيدين من نظام القرض الاجتماعى (الحسن) كبيرة جداً حيث تبلغ الالاف وذلك لتعدد الأغراض الممنوحة من أجلها كما سيأتى بيانه بعد ذلك.

٦/٢/١ : سياسات المصرف عند منح القرض الحسن :

تحدد بعض البنوك الحالات التى تمنح فيها القروض الحسنة على النحو التالى :

١ - فى حالات الزواج .

٢ - فى حالات المرض وطلب العلاج .

٣ – فى حالات الوفاة.

٤ – فى حالات بدء العام الدراسى للمدارس والجامعات.

٥ – فى بعض الحالات الملحة والطارئة الأخرى كالحريق والحوادث وانهيار العقارات.

وتطلب بعض البنوك اجراءات معينة فى هذا الصدد ومن هذه الإجراءات:

١ – تزكية شخص ما للحالة المعروضة.

٢ – دراسة الحالة ميدانيا عن طريق موظفى البنك.

٣ – بحث اجتماعى من الشئون الاجتماعية فى بعض الحالات.

٤ – تقديم بعض الضمانات فى بعض الأحوال ومنها ضمان شخصى – ضمان عينى – ضمان الوظيفة.

بالإضافة إلى ماسبق فقد اتضح أن هناك بعض السياسات التى تضعها البنوك للاستفادة من القروض الحسنة التى تقدمها. ومن هذه السياسات:

١ – الفترة الزمنية:

(أ) الفترة الزمنية التى تستغرقها دراسة القرض الحسن وشروطه ومدى توافر الضمانات واتمام الاجراءات، وهذه تتراوح مابين شهر حتى خمسة أشهر.

(ب) الفترة الزمنية اللازمة لسداد قيمة القرض الحسن، وتتراوح مابين سنة وثلاث سنوات أو أكثر حسب الظروف الخاصة.

(جـ) تطبق بعض البنوك مبدأ «النظرة إلى ميسرة» ففى حالة الاعسار وعدم قدرة العميل على السداد فى الموعد المحدد يلتزم البنك بالامهال وترك الفرصة للعميل لحين المقدرة.

٢ – الضمانات المطلوبة :

(أ) ضمانات المرتب أو المعاش وهى الغالبة لموظفى الحكومة والقطاع العام.

(ب) الضمانات الشخصية: ويقل الاعتماد عليها عن غيرها من الضمانات.

(جـ) الضمانات العينية بشتى أشكالها: وتزيد أهميتها فى حالة القروض الانتاجية التى تتعلق بتوفير الالات والمواد والماكينات وغيرها.

٣ – ليست للفروع حرية منح القروض الحسنة، وإنما عليها تجميع الطلبات المقدمة ودراستها وتحليلها ثم تحويلها للمركز الرئيسى مشفوعة برأى الفرع فيما يختص بهذه الطلبات.

٤ – لا تتقاضى البنوك الإسلامية المصاريف الإدارية والبريدية والتحصيلية المتعلقة بإدارة القروض الحسنة باستثناء بنك ناصر الذي يتقاضى مصروفات إدارية هي نسبة ثابتة (٢٪) من قيمة القرض.

١ / ٣ التبرعات

أوضح ٧٥٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة أنها تهتم ببند التبرعات وأن بعض المواد في قوانين انشائها قد اهتمت بذلك فأشارت إلى أن أموال الهبات والتبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس الإدارة يجب ألا تتعارض مع أغراض الهيئة. وهذا لم يكن لبنك التمويل السعودي أي نشاط في مجال التبرعات.

١/٣/١ مصادر التبرعات:

١ – الأفراد والهيئات والشركات الخارجية: فيتقدم الأفراد بالتبرع للبنك بصفة مطلقة أو بغرض محدد سواء كانت هذه التبرعات نقدية أم عينية.

٢ – حسابات الاستثمار الخيرية (حساب الصفقات الجارية) وهذه الحسابات يقصد التبرع بعائدها على إحدى الأشكال التالية:

(أ) حسابات يؤول عائدها لصندوق الزكاة.

(ب) حسابات ينفق عائدها في أغراض أخرى .

(جـ) حسابات يحتفظ أصحابها بعائدها أثناء حياتهم فقط.

٣ – المساهمون .

٤ – أي جهات أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة ولا تتعارض مع أهداف وغايات البنك .

٢/٣/١ : مجالات إنفاق التبرعات

تتفق نسبة ٧٥٪ من البنوك الإسلامية التي أشارت إلى قبولها للتبرعات بأن مجالات إنفاق التبرعات هي نفس مجالات إنفاق أموال الزكاة.

وإن كان من نافلة القول أن:

١- التبرعات والهبات: يتم صرفها بمعرفة لجان وصناديق الزكاة في أوجه الخير والبر المتعددة مالم يحددها بدقة أصحاب التبرع والهبة.

٢- حسابات الاستثمار الخيرية «الصدقات الجارية» فهذه أما أن يؤول عائدها لصندوق أو لجنة الزكاة وتكون مجالات انفاقها مثل الحالة السابقة أو أنها حسابات ينفق عائدها في أغراض محددة مسبقا، أو قد تمثل حسابات يحتفظ أصحابها بعائدها أثناء حياتهم فقط وهذه لايتم إنفاقها طوال هذه الفترة.

القسم الثاني : الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها :

وتشتمل على :

٢/١ : الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات	٥
٢/٢ : التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية	٥
٢/٣ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية	١٠
٢/٤ : تمويل الصناعات الصغيرة	١٥
٢/٥ : نشر الوعي الثقافي والمصرفي	١٠
	٤٥

٢/١ الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات :

تشير جملة الاستثمارات إلى الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل من ناحية، كما تشير إلى إجمالي المشاركات والمرابحات والمضاربات والاستثمارات المباشرة والمتاجرة وغيرها، ويتم حساب هذا المعيار على أساس أن:

$$\text{نسبة الاستثمار إلى إجمالي الاستثمارات} = \frac{\text{الاستثمار المحلي} \times ١٠٠}{\text{جملة الاستثمارات}}$$

وكلما كانت نسبة الاستثمارات المحلية أعلى كان ذلك مؤشرا ايجابيا في تشغيل أموال البنك، بمراعاة عنصر هام يجب أخذه في الاعتبار وذلك فيما يتعلق بمدى توافر عملات أجنبية لايستوعبها السوق المحلي ومن ثم يتحتم توظيفها في السوق الخارجي .

ومن ناتج الدراسة الميدانية اتضح أن ٥٠٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة توظف استثماراتها محليا بنسبة ١٠٠٪ وهناك ٥٠٪ من هذه البنوك تبلغ متوسط نسبة توظيفاتها المحلية ٧٥٪ من جملة استثماراتها، وعلى هذا الأساس نجد أن نتائج الدراسة الميدانية في هذا الصدد كانت على النحو التالي :

عدد البنوك / نسبة التوظيف	المحلي	الخارجي	إجمالي
٢	١٠٠٪	—	١٠٠٪
٢	٧٥٪	٢٥٪	١٠٠٪

يتضح مما سبق أن البنوك الإسلامية فى مصر يغلب عليها التوظيف المحلى خاصة فى السنوات الأخيرة، وكانت قضية التوظيف الخارجى قد ظهرت فى بداية عمل بعض هذه البنوك خاصة بنك فيصل الإسلامى المصرى .

٢/٢ : التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية :

يهتم المعيار بدراسة مدى قيام البنوك الإسلامية بتنويع استثماراتها فى عدة قطاعات بما يخدم قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة، وكلما كانت الاستثمارات تتسم بالتنويع والتقارب كلما كان ذلك أفضل ويحظى بدرجة مقبولة علميا، أما إذا تم التركيز على قطاع واحد أو قطاعين فقط فبالتالى تقل درجة القبول، إلا إذا كان هذا القطاع هو الزراعة أو الصناعة.

ومن خلال الدراسة الميدانية اتضح أن البنوك الإسلامية تمارس عند القيام استثماراتها فى القطاعات المختلفة سياسات مختلفة على النحو المبين فى الجدول التالى :

درجة التنويع والتوازن بين القطاعات	عدد البنوك	النسبة
تنويع وتوازن مقبول بين عدة قطاعات *	٢	٥٠٪
التركيز على قطاع التجارة فقط	١	٢٥٪
التركيز على قطاع التجارة والخدمات	—	—
غير واضح فى سياساته	١	٢٥٪
الإجمالى	٤	١٠٠٪

* التوازن المقبول يشير إلى وجوداستثمارات فى عدة قطاعات منها الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات مع عدم التباين فى نسب الاستثمار بين هذه القطاعات وإن انخفض أو ارتفع بعضها نسبيا ولكنه فى مجمله مقبول.

٣/٢ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

يمكن الوصول إلى مدى اهتمام البنوك الإسلامية من خلال العديد من المؤشرات الفرعية من أهم هذه المؤشرات التى اعتمدت عليها اللجنة:

١- الأهداف الاجتماعية ومدى توازنها مع الأهداف الاقتصادية التى تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقها.

٢- مدى ضرورة وأهمية المشروعات التى تمولها البنوك الإسلامية وتنفقها فى عملياتها الاستثمارية.

٣- أهم المعايير التى تعتمد عليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها لقرار التمويل والاستثمار.

وقد اتضح من نتائج الدراسات الميدانية عن طريق قوائم الاستقصاء بالنسبة لهذه المؤشرات مايلى :

١/٣/٢ - الأهداف الاجتماعية :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية من واقع الإجابة عن الاستقصاء الموجه البنوك الإسلامية وذلك لبيان مدى أهمية الأهداف الاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية، النتائج الموضحة فى الجدول التالى :

م	الأهـــداف	مجموع نقاط الترجيح	الترتيب
١	الحفاظ على درجة نمو المصرف	٦	الأول
٢	المشاركة فى خطة التنمية	٧	الثانى
٣	تحقيق أقصى ربح للمساهمين	١٠	الثالث
٤	تحقيق أقصى ربح للمودعين	١١	الرابع
٥	تحقيق المنافع الاجتماعية	١٢	الخامس
٦	توفير الحاجات الأساسية حسب سلم الأولويات الإسلامية	١٣	السادس والأخير

يتضح من الجدول السابق النقاط التالية :

(أ) يلاحظ أن العمود الأول يشير إلى مسلسل الأهداف من ١-٦ وأن الأرقام (١ - ٣ - ٤) تشير إلى الأهداف الإقتصادية أما الأرقام الأخرى فتشير إلى الأهداف الاجتماعية.

(ب) تظهر أهمية ترتيب الاهداف كلما كان رقمه هو الأصغر، لأن ماطلب من المستقصين هو أن يتم ترتيب الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بوضع رقم (١) للهدف الأهم ثم رقم (٢) للأقل أهمية وهكذا حتى رقم (٦) أقل الأهداف أهمية.

(ج) مما سبق يمكن الوصول إلى مجموع الأهداف الاقتصادية وكذلك مجموع الأهداف الاجتماعية على النحو المبين فى الجدول التالى :

الأهـداف	أرقام الأهداف الفرعية	المجموع	الترتيب
الاقتصادية	٦+ ١٠ + ١١	٢٧	الأول
الاجتماعية	١٢ + ٧ + ١٣	٢٢	الثانى

وهكذا يتضح أن أهمية الأهداف الاقتصادية لها الأولوية وإن تقاربت أهميتها مع الأهداف الاجتماعية وهذا طبيعى حيث أننا بصدد منشأة اقتصادية فى المقام الأول .

٢/٣/٢- مدي أهمية المشروعات التي تمولها البنوك الإسلامية :

بالرجوع إلى نتائج قوائم الاستقصاء التى وجهت للبنوك الإسلامية محل الدراسة والتى اهتمت فى سؤالها رقم (١٨) ببيان مدى وأهمية وضرورة المشروعات التى يختارها البنك الإسلامى والتى تشير إلى ميله للنواحى الاجتماعية أو للنواحى الاقتصادية بالدرجة الأولى اتضح مايلى :

١- أن تكرار الاستجابات لكل من النواحى الاقتصادية والنواحى الاجتماعية فى المشروعات كان على النحو المبين فى الجدول التالى :

- لاحظ أن الاختيار (أ) يدعم الجانب الاجتماعى .
- فى حين أن الاختيار (ب) يدعم الجانب الاقتصادى .

(أ) تمويل مشروع يحقق عائد ١٤٪ وينتج مواد غذائية	١	١	٣
(ب) تمويل مشروع يحقق عائد ٢٠٪ وينتج عطور	٢		
(أ) تمويل مشروع يحقق عائد ١٠٪ ويتيح ٢٠٠ فرصة عمل	٢	٢	٢
(ب) تمويل مصنع يحقق عائد ١٢٪ ويتيح ١٠٠ فرصة عمل	٢		
(أ) تمويل مشروع لاستصلاح الأراضي يدر عائد بعد ٣ سنوات	٢	٢	٢
(ب) تمويل مشروع يدر عائد سريع	٢		
(أ) تمويل مشروع لإنتاج عدد وآلات الحرفيين	٢	٢	
(ب) تمويل مشروع لإنتاج السيارات الخاصة	٢		٢
الإجمـــــــالى		٧	٩

يتضح من الجدول السابق أن هناك شبه تساوى فى الأهمية من حيث ضرورة المشروعات الاجتماعية والاقتصادية مما يبرز حالة التوازن بين كل من المشروعات التى تهتم بالجانب الاقتصادى وتلك التى تهتم بالجانب الاجتماعي.

٣/٣/٢- أهم المعايير التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها لقرار التمويل والاستثمار :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية من خلال قائمة الاستقصاء أن ترتيب المعايير التى تعتمد عليها البنوك الإسلامية عند تمويلها للمشروعات الاستثمارية كانت على النحو التالى :

جدول يوضح أهم المعايير التي تعتمد عليها البنوك

الإسلامية في مصر عند تمويلها للمشروعات الاستثمارية .

المعيـــار	الترتيب
الضمانات الكافية	الأول
متانة المركز المالى لطالب التمويل	الثانى
سرعة استرداد الأموال	الثالث
سمعة طالب التمويل وخبرته	الرابع
انخفاض المخاطرة	الخامس
حاجة المجتمع لنوع المنتجات	السادس
الربحية العالية	السابع
خدمة البيئة المحلية	الثامن
مسايرة خطة التنمية بالدولة	التاسع

من الجدول السابق يتضح أن الجوانب المالية تسيطر على فكر المسئولين عند اختيار المشروعات الاستثمارية وقد اتضح ذلك جليا حيث كانت المعايير الأهم وذات الأولوية :

١- الضمانات الكافية .

٢- المركز المالى لطالب التمويل .

٣- سرعة استرداد الأموال .

٤- الاطمئنان على سمعة طالب التمويل .

وجاءت المعايير التى تهتم بالجوانب الاجتماعية فى ذيل قائمة أهم المعايير، ومنها:

١- خدمة البيئة المحلية .

٢- مسايرة خطة التنمية بالدولة .

وهذا طبيعى حيث أننا بصدد منشأة اقتصادية فى المقام الأول .

٤/٢ : تمويل الصناعات الصغيرة :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية على البنوك الإسلامية محل الدراسة بمصر أن الاهتمام بتمويل الصناعات الصغيرة كان على النحو المبين فى الجدول التالى :

درجة الاهتمام	العدد	النسبة
بنوك تهتم بتمويل الصناعات الصغيرة	٢	٥٠٪
بنوك لا تهتم بتمويل الصناعات الصغيرة	٢	٥٠٪
الإجمـــالى	٤	١٠٠٪

ومن الجدول السابق يتضح إنقسام البنوك الإسلامية فى مصر من حيث إهتمامها بتمويل الصناعات الصغيرة، حيث يقوم بنك ناصر وبنك فيصل الإسلامى المصرى بدعم هذا النشاط من خلال قروض انتاجية لتمويل الحرفيين فى شتى المجالات وهى أساس المجالات الإنتاجية التى تخدم هدف التنمية من خلال إعداد الحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة بالوسائل المتطورة والعدد والأدوات التى تساعد على زيادة إنتاجيتهم .

ولايوجد نشاط تمويل الصناعات الصغيرة فى بنك التمويل المصرى السعودى وقد اعتذر المدير العام للمصرف الإسلامى الدولى الاستثمار والتنمية عن قيام المصرف بنشاط تمويل الصناعات الصغيرة للإسباب التالية :

١- تكلفة تمويل هذه المشروعات أعلى من العائد المتحقق منها .

٢- المخاطر المرتفعة .

٣- عدم توفير الضمانات الكافية .

٤- الانتظار لفترة زمنية حتى يتم التعرف على النتائج التى توصلت إليها البنوك الأخرى التى قامت بتمويل الصناعات الصغيرة .

٥/٢ : نشر الوعى الثقافى والمصرفى :

يعتبر نشر الوعى الثقافى والمصرفى الإسلامى من بين الأنشطة الاجتماعية بالغة الأهمية فى إرساء قواعد التعامل المصرفى الإسلامي، خاصة فى مراحله الأولى .

لقد تحدد لقياس هذا الجانب مؤشران على جانب كبير من الأهمية وهما :

١ ـ الوعى الثقافى والدور الإعلامى .

٢ ـ تعدد الحسابات وخاصة الدنيا .

ولم يتم الحصول على استجابات من البنوك حول المؤشر الثانى مع أنه كان يمثل السؤال رقم ٢٢ بقائمة الاستقصاء .

أما فيما يتعلق بمدى تحقيق الوعى الثقافى والدور الإعلامى فلقد كانت نتائج الدراسة الميدانية لمجالات وأنشطة إثراء الوعى الثقافى والدينى والمصرفى كما يوضحها الجدول الآتى :

جدول يوضح أهمية أنشطة إثراء الوعى الثقافى

والمصرفى والدينى التى تمارسها البنوك الإسلامية بمصر

الأنشطة	الترتيب
إقامة الندوات والمؤتمرات	الأول
نشر الكتب الدينية والثقافية	الثانى
بحوث تطوير الخدمات المصرفية	الثالث
ابتعاث الدعاة	الرابع
إرسال بعثات أو استضافتها من الطلبة على نفقة المصرف	الخامس

(ب) تقويم الدور الاجتماعي الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية في مصر وتضم :

١- بنك مصر - فرع المعاملات الإسلامية بالحسين .

٢- البنك الوطني المصرى - فرع الدقى للمعاملات الإسلامية .

٣- بنك النيل - فرع المعاملات الإسلامية .

٤- بنك قناة السويس - فرع الدقى للمعاملات الإسلامية .

٥- بنك التجارة والتنمية «التجاريون» .

٦- البنك المصرى الخليجي - فرع الأزهر للمعاملات الإسلامية .

٧- بنك الجيزة الوطني - فرع الجيزة للمعاملات الإسلامية .

٨- بنك المهندس - فرع الأزهر للمعاملات الإسلامية .

٩- بنك التنمية والائتمان الزراعي - الدقهلية .

١٠- بنك الدقهلية الوطني للتنمية - فرع المعاملات الإسلامية .

وقد اعتمد تقويم الدور الاجتماعي لهذه الفروع الإسلامية على :

(أ) الدراسة المكتبية والوثائقية : أي الإطلاع على النظام الأساسي- عقد التأسيس- تقارير مجالس الإدارة المعروضة على الجمعية العمومية للمساهمين النشرات الدورية أي مستندات أخرى .

(ب) الدراسة الميدانية : التى قام بها الأستاذ محمد عبدالعزيز للبنوك الثمانية الأولي- والدراسة الميدانية الى قام بها الأستاذ محمد جلال لبنك التنمية والائتمان الزراعي بالدقهلية وبنك الدقهلية الوطني للتنمية - فرع المعاملات الإسلامية وتشتمل الدراسة على :

١- جدول ترتيب البنوك الإسلامية فى مصر من حيث أهميتها النسبية فى القيام بالأنشطة الاجتماعية حسب المعايير الاجتماعية الموضوعة .

٢- دراسة المعايير الاجتماعية مقسمة إلى :

القسم الأول : الأنشطة الاجتماعية بذاتها .

القسم الثاني : الانشطة الاجتماعية بتبعيتها.

جدول ترتيب الفروع الإسلامية للبنوك الربوية في مصر

حسب أهميتها في القيام بالأنشطة الاجتماعية وفق المعايير الاجتماعية الموضوعة

فرع البنك للمعاملات الإسلامية	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بذاتها من ٥٥ درجة	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بذاتها من ٤٥ درجة	المجموع ١٠٠ درجة	الترتيب
البنك الوطني المصرى	٣٧	١٩	٥٦	الأول
بنك الدقهلية الوطني للتنمية	٢٧	٦	٣٣	الثاني
بنك مصر	–	٢٢	٢٢	الثالث
البنك المصرى الخليجى	–	١٥	١٥	الرابع
بنك الجيزة الوطني	–	١٤	١٤	الخامس
بنك المهندس	١	١٢	١٣	السادس
بنك قناة السويس	–	٩	٩	السابع
بنك التنمية والائتمان	–	٨	٨	الثامن
بنك النيل	–	٧	٧	التاسع
بنك التجاريون	–	٦	٦	العاشر

ملاحظات على الجدول السابق :

١- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بذاتها = ٥٥ درجة

وهى تخص كل من – نشاط الزكاة = ٤٠

– نشاط القرض الحسن = ١٠

– نشاط التبرعات = ٥

٢- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها = ٤٥ درجة

وهى تخص كل من – الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات = ٥

– التوازن فى تمويل القطاعات الاقتصادية = ٥

– الاهتمام بالمعايير الاجتماعية = ١٠

– تمويل الصناعات الصغيرة = ١٥

– نشر الوعى الثقافى والمصرفى = ١٠

٣- المجموع الكلى = ١٠٠ درجة .

٤- الترتيب فى العمود الأخير للبنوك الإسلامية فى مصر من حيث التزامها بمجموعة

المعايير الاجتماعية التي وضعتها اللجنة الاجتماعية والتي سيتم تحليلها والوقوف على نتائجها فيما يلي:

القسم الأول : الأنشطة الاجتماعية بذاتها : وتشمل علي :

١/١ نشاط الزكاة ٤٠

٢/١ نشاط القرض الحسن ١٠

٣/١ التبرعات ٥

٥٥

١/١ نشاط الزكاة :

المعايير التنظيمية والادراية لنشاط الزكاة :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على الفروع الإسلامية للبنوك الربوية فى مصر أن الجوانب الإدراية والتنظيمية لاتحظى باهتمام يذكر من قبل تلك الفروع، ويوضح الجدول التالى عدد الفروع الإسلامية التى أبدت اهتماما بالجوانب الإدارية والتنظيمية ونسبتها إلى إجمالى الفروع الإسلامية محل الدراسة.

جدول اعدادالفروع الإسلامية للبنوك الربوية في مصر ومدى اهتمامها بالجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة ونسبتها إلي إجمالي الفروع محل الدراسة

الجوانب الإدراية والتنظيمية لنشاط الزكاة	عدد الفروع	النسبة (٪)
الإفصاح عنها فى القانون الأساسى	-	صفر
الإفصاح عنها فى التقارير السنوية	-	صفر
الإدارة أو القسم المسئول عنها ومكانته التنظيمية	٢	٢٠
عدد الأفراد المسئولين عنها وتخصصاتهم	٢	٢٠
عدد لجان أو صناديق الزكاة	١	١٠
دور الرقابة الشرعية.	١	١٠

ويتضح من الجدول السابق :

١/١/١- عدم الإفصاح عن نشاط الزكاة في القانون الأساسي للفروع الإسلامية محل الدراسة حيث إنها فروع لبنوك ربوية لايوجد لها قوانين تأسيس مستقلة تدل على قيامها بنشاط الزكاة.

٢/١/١- عدم الإفصاح عن نشاط الزكاة في التقارير السنوية للفروع الإسلامية محل الدراسة، حيث إنها فروع لبنوك ربوية تظهر حساباتها ضمن حسابات البنوك الأصلية وليس لها حسابات مستقلة للزكاة.

٣/١/١- تخصص كل من فرع البنك الوطني المصري وفرع بنك الدقهلية الوطني للتنمية لجنة تنتمي إلى الإدارة العليا لإدارة نشاط الزكاة أما الفروع الإسلامية الثمانية الأخرى فلا تخصص أي إدارات لعدم وجود نشاط الزكاة بها .

٤/١/١- يقوم أفراد ذوي مؤهلات عليا بنشاط الزكاة في كل من فرع البنك الوطني وفرع بنك الدقهلية الوطني للتنمية، أما الفروع الثمانية الأخرى فليس هناك أفراد مسئولين لعدم وجود هذا النشاط بها.

٥/١/١- لايوجد لجان أو صناديق للزكاة في الفروع الإسلامية محل الدراسة إلاّ في فرع البنك الوطني الذي يخصص «صندوق للزكاة» يفتح لها حساب في كل فرع من البنك على أن يكون الحساب المجمع لهذه الحسابات لدى فرع المعاملات الإسلامية بالدقي.

٦/١/١- ليس للرقابة الشرعية دور في الفروع الإسلامية محل الدراسة حيث صدرت الفتوى لمعظمها أن أموال البنوك لاتجب فيها الزكاة لانها تمثل جزء من الأموال العامة المملوكة للدولة، ولايستثنى في ذلك سوى فرع البنك الوطني المصري الذي يقوم فيه المستشار الشرعي- وهو عضو في لجنة الزكاة - بالآتي :

١- وضع معايير إنفاق أموال الزكاة .

٢- الإشراف المستمر على أعمال الصندوق.

٣- تقديم الرأي والمشورة .

معايير موارد الزكاة :

٧/١/١ : فئات المزكين :

تراعي ٢٠٪ من الفروع الإسلامية للبنوك الربوية في مصر فئات المزكين إلا أن هذه الفئات تقتصر في غالبها على أموال المساهمين التي تمثل ٩٠٪ من مصادر أموال الزكاة في فرع بنك الدقهلية الوطني التنمية، بينما تتنوع هذه الفئات لدى فرع البنك المصري لتشمل :

١- جزء أو نسبة من صافي ربح البنك يحددها مجلس الادارة .

٢- أموال الزكاة التي تدفع من المساهمين أو غيرهم .

٣- التبرعات والهبات النقدية أو العينية التي تدفع من الأفراد والهيئات .

٨/١/١ : طرق تجميع موارد الزكاة :

يعتبر تحصيل الزكاة من المنبع من المساهمين الأسلوب الأساسي في فرع بنك الدقهلية الوطني التنمية، حيث نادراً ما يتقدم بعض الأفراد بزكاتهم إلى مقر البنك، أما في فرع البنك الوطني فإن تجميع الزكاة يكون من خلال :

١- تقرير الجمعية العمومية للمساهمين جزءاً من أرباح البنك يخصص للزكاة .

٢- تقدم الأفراد أوالهيئات بزكاتهم إلى مقر المصرف .

معايير مصارف الزكاة :

٩/١/١ فئات المستحقين للزكاة :

بالنسبة للفرعين الإسلاميين اللذين يقومان بنشاط الزكاة كانت الفئات المستحقة للزكاة كالتالي :

١- الفقراء والمحتاجين الأفراد .

٢- الجمعيات الخيرية .

٣- المستشفيات .

٤- طلبة المدارس .

٥- مسابقة حفظ القرآن «وإن كانت ليست من المصارف الشرعية للزكاة » .

١٠/١/١ : أسلوب تحديد المستحق للزكاة :

يلتزم فرع البنك الوطني بصرف الزكاة في مصارفها الشرعية بعد بحث حالة كل مستحق بمعرفة أعضاء لجنة إدارة صندوق الزكاة أو من ترى إدارة الصندوق

الاستعانة بهم، أما فرع الدقهلية للتنمية فيلجأ إلى الأساليب التالية لتحديد المستحق للزكاة .

- معايير ثابتة متفق عليها من قبل اللجنة المختصة .
- ترشيحات من بعض المساهمين .
- تقدم المستحق بنفسه ودراسة حالته من قبل المصرف .
- ترشيحات من العاملين بالمصرف .

١١/١/١ : نسبة المنفق من موارد الزكاة :

نظرا لعدم الإفصاح عن نشاط الزكاة في التقارير السنوية فإن الأرقام الخاصة بها غير متاحة سواء بالنسبة للمبالغ الإجمالية الواردة أو المنصرفة ممايتعذر معه الوقوف على نسبة المنفق من موارد الزكاة في الفروع الإسلامية التي تقوم بهذا النشاط والتي لا تتجاوز ٢٠٪ من إجمالي الفروع الإسلامية محل الدراسة.

١٢/١/١ : تنوع أنشطة الزكاة :

لايظهر تنوع لأنشطة الزكاة سوى في ١٠٪ من الفروع الإسلامية التي تناولتها الدراسة فقد بين فرع البنك الوطني أنه :

- يجوز للجنة ادارة الصندوق أن تستثمر ما لدى الصندوق من أموال استثمارات قصيرة الأجل تعود بالنماء والخير على مستحق الزكاة خلال الحول .

يساعد الصندوق على تحويل الطاقات العاطلة من مستحقي الزكاة إلى طاقات منتجة ما أمكن ذلك بتوفير أدوات الإنتاج البسيطة والأجهزة التعويضية وفرص التدريب ورأس المال النقدي المناسب إلى غير ذلك سواء في صورة مشروعات فردية أو اجتماعية.

٢/١ : نشاط القرض الحسن :

١/٢/١ : الإفصاح عنه في القانون الأساسي للبنك :

أوضحت الدراسة الميدانية أن الفروع الإسلامية التي تم دراستها لم تفصح عن قيامها بنشاط القرض الحسن ذلك أنها جميعا فروع لبنوك غير إسلامية وليس لها قوانين تأسيس مستقلة.

٢/٢/١ : الافصاح عنه في التقارير السنوية :

تبين الدراسة الميدانية للفروع الإسلامية التي تم دراستها أنه لايقوم أي منها بالإفصاح عن نشاط القرض الحسن في تقاريره السنوية حيث تظهر حساباتها ضمن حسابات البنوك الأصلية التي تنتمي إليها وهي جميعا بنوك غير إسلامية .

٣/٢/١ : المكانة التنظيمية للادارة المسئولة عن القرض الحسن :

بينت الدراسة أن ٢٠٪ من الفروع الإسلامية محل الدراسة أظهرت الإدارة التنظيمية المسئولة عن نشاط القرض الحسن، إلا أن الإدارة ليست مستقلة بهذا النشاط وإنما تتبع لجنة صندوق الزكاة وإدارة شئون العاملين بالمركز الرئيسى فى فرع البنك الوطنى المصرى وتقع ضمن مسئوليات إدارة المرابحات فى بنك الدقهلية الوطنى للتنمية.

٤/٢/١ مصادر تمويل القرض الحسن:

بينت الدراسة الميدانية أن ٢٠٪ من الفروع الاسلامية محل الدراسة تقوم بتمويل نشاط القرض الحسن من خلال جزء من أموال المصرف، وهما فرع بنك الدقهلية الوطنى التنمية وفرع البنك الوطنى المصرى ويضيف الفرع الأخير إلى ذلك موارد أخرى هى :

- أموال الهبات والتبرعات .
- جزء من موارد صندوق الزكاة .

٥/٢/١ : عدد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة :

لم تبين الدراسة الميدانية للفروع الإسلامية فى مصر عدد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة، إلا أن فرع بنك الدقهلية الوطنى للتنمية بين الفئات المستفيدة من القرض الحسن كالآتى :

- العاملين بالمصرف ٨٠ ٪ .
- المتعاملين مع المصرف ١٠ ٪ .
- حالات كوارث وأمراض وطوارىء١٠ ٪ .

٦/٢/١ سياسات الفرع عند منح القرض الحسن:

أظهرت الدراسة الميدانية أن منح القرض الاجتماعى فى فرع البنك الوطنى المصرى يكون فى حالات :

- الكوارث والنكبات .
- المرض والعمليات الجراحية .
- الظروف الملحة والطارئة .

وقد كانت السياسات التى وضعها ٢٠٪ من الفروع الإسلامية محل الدراسة للقروض الحسنة كمايلى

١- لتحديد المستحق للقرض الحسن وتحديد مدي حاجته إليه تتبع ٢٠٪ من الفروع الإسلامية الإجراءات التالية :

- الاستعلام عن العميل ودراسة حالته ميدانيا عن طريق موظفى البنك .
- طلب بحث اجتماعى من الشئون الاجتماعية فى بعض الحالات.

٢- الفترة الزمنية :

(أ) الفترة الزمنية لدراسة القرض الحسن وشروطه ومدى توافر الضمانات وإتمام الإجراءات تبلغ شهرين فأقل .

(ب) الفترة الزمنية التى يحددها الفرع لسداد قيمة القرض تتراوح مابين ٦ شهور وسنتين.

(ج) فى حالة عدم التزام العميل بالسداد فى الموعد المحدد يقوم الفرع بدراسة السبب مع التأجيل وذلك فى فرع البنك الوطنى المصري، أما فى فرع بنك الدقهلية الوطنى للتنمية فيقوم الفرع باتباع السياسة المعتادة للأئتمان العادى وهى إستيفاء القرض من الضمان المقدم .

٣- الضمانات المطلوبة :

(أ) ضمان الوظيفة بالنسبة للعاملين بالمصرف والعاملين بالحكومة والقطاع العام .

(ب) الضمانات الشخصية .

(ج) الضمانات العينية بأشكالها المختلفة .

٤- لاتستطيع الفروع الإسلامية منح القروض الحسنة إلا فى حدود السلطات المخولة لها، كما يقوم الفرع الإسلامى بتجميع الطلبات المقدمة وتحويلها إلى المركز الرئيسي.

١/٣ : التبرعــات :

أوضـحت الدراسة الميدانية أن ١٠٪ فقط من الفروع الإسلامية محل الدراسة تضطلع بنشاط التبرعات وهو فرع البنك الوطنى المصرى .

١/٣/١ مصادر التبرعات :

تتعدد مصادر التبرعات فتشمل :

- المساهمين .
- الأفراد .
- الشركات .

٢/٣/١ : مجالات انفاق التبرعات :

بينت الدراسة الميدانية للفروع الإسلامية فى مصر أنه بالنسبة للفرع الوحيد القائم بهذا النشاط وهو فرع البنك الوطنى المصرى فإن مجالات إنفاق التبرعات هى نفس مجالات إنفاق أموال الزكاة، كما يجوز تحويل التبرعات العينية إلى نقود أيهما أيسر وأسهل في أداء أو أنفع لمستحقيها حسب الظروف والأحوال .

القسم الثاني : الأنشطة الاجتماعية جميعها :

وتشتمل على :

٢/١ : الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات	٥
٢/٢ : التوازن فى تمويل القطاعات الاقتصادية	٥
٢/٣ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية	١٠
٢/٤ : تمويل الصناعات الصغيرة	١٥
٢/٥ : نشر الوعى الثقافى والمصرفى	١٠
	٤٥

٢/١ : الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات :

تشير جملة الاستثمارات إلى الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل من ناحية، كما تشير إلى اجمالى المشاركات والمرابحات، والمضاربات والاستثمارات المباشرة والمتاجرة وغيرها ويتم حساب المعيار على أساس أن:

$$\text{نسبة الاستثمار المحلى إلى إجمالى الاستثمارات} = \frac{\text{الاستثمار المحلى} \times ١٠٠}{\text{جملة الاستثمارات}}$$

وكلما كانت نسبة الاستثمارات المحلية أعلى كان ذلك مؤشرا إيجابيا فى تشغيل أموال البنك بمراعاة عنصر هام يجب أخذه في الاعتبار، وذلك فيما يتعلق بمدى توافر عملات أجنبية لايستوعبها السوق المحلى ومن ثم يتحتم توظيفها فى السوق الخارجي.

ومن نتائج الدراسة الميدانية اتضح أن ٩٠٪ من الفروع الإسلامية محل الدراسة تكون استثماراتها محلية بنسبة ١٠٠٪ أما أل ١٠٪ الباقية وهو فرع بنك الدقهلية الوطنى للتنمية فلم يذكر شيء عن هذا المعيار، وأن كان المتوقع أن تكون كل استثماراته محلية لعدم تعامله بالعملة الأجنبية .

وعلى ذلك نجد أن التوظيف المحلى هو الأساس بالنسبة لكل الفروع الإسلامية للبنوك الربوية، حيث لاتواجهها مشكلة توظيف العملات الأجنبية التى واجهت البنوك الإسلامية فترة من الزمن.

٢/٢ : التوازن في تمويل القطاعات الإقتصادية :

يهتم هذا المعيار بدراسة مدى قيام الفروع الإسلامية بتنويع استثماراتها فى عدة قطاعات بما يخدم قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة، وكلما كانت الاستثمارات تتسم بالتنويع والتقارب كلما كان ذلك أفضل، ويحظى بدرجة مقبولة علميا، أما إذا تم التركيز على قطاع أو قطاعين فقط فبالتالى تقل درجة القبول إلا إذا كان القطاع هو الزراعة أو الصناعة.

ومن خلال الدراسة الميدانية اتضح أن الفروع الإسلامية تمارس سياسات متقاربة فى توجيه استثماراتها إلى القطاعات المختلفة كما هو مبين فى الجدول التالى :

درجة التنويع والتوازن بين القطاعات	عدد البنوك	النسبة
تنويع وتوازن مقبول بين عدة قطاعات *	٦	٪٦٠
التركيز على قطاع التجارة فقط	١	٪١٠
التركيز على قطاع التجارة والخدمات	١	٪١٠
غير واضح فى سياساته	٢	٪٢٠
الإجمالى	١٠	٪١٠٠

* التوازن المقبول يشير إلى وجود استثمارات فى عدة قطاعات منها الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات مع التقارب فى نسب الاستثمار بين هذه القطاعات وإن انخفض أو ارتفع بعضها نسبيا ولكنه فى مجمله مقبول.

٣/٢ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

يمكن الوصول إلى مدى اهتمام الفروع الإسلامية بالمعايير الاجتماعية من خلال العديد من المؤشرات الفرعية، من أهم هذه المؤشرات التى اعتمدت عليها اللجنة :

١- الأهداف الاجتماعية ومدى توازنها مع الأهداف الاقتصادية التى تسعى الفروع الإسلامية لتحقيقها.

٢- مدى ضرورة وأهمية المشروعات التى تمولها البنوك الإسلامية وتنفقها فى عملياتها الاستثمارية.

٣- أهم المعايير التى تعتمد عليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها لقرار التمويل والاستثمار.

وقد اتضح من نتائج الدراسة الميدانية عن طريق الاستقصاء بالنسبة لهذه المؤشرات مايلي:

١/٣/٢ : الأهداف الاجتماعية :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية من واقع الإجابة على الاستقصاء الموجه للفروع الإسلامية لبيان مدى أهمية الأهداف الاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية، النتائج التى يوضحها الجدول التالى :

الأهداف	مجموع النقاط	الترتيب
١- الحفاظ علي درجة نمو المصرف	١٥	الأول
٢- تحقيق أقصي ربح للمودعين	٣٠	الثاني
٣- تحقيق أقصي ربح للمساهمين	٣١	الثالث
٤- المشاركة في خطة التنمية	٣٢	الرابع
٥- توفير الحاجات الأساسية حسب سلم الأولويات الإسلامية	٥٠	الخامس
٦- تحقيق المنافع الاجتماعية	٥٢	السادس والأخير

ويتضح من الجدول السابق النقاط التالية :

(أ) يلاحظ أن العمود الأول يشير إلى مسلسل الأهداف من ١-٦ وإن الأرقام الثلاثة الأولى تشير إلى الأهداف الاقتصادية أما الأرقام الثلاثة الأخيرة فتشير إلى الأهداف الاجتماعية.

(ب) تظهر أهمية ترتيب الأهداف كلما كان رقمه هو الأصغر، لأن ماطلب من المستقصين أن يتم ترتيب الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بوضع رقم (١) للأهم ثم رقم (٢) للتالى فى الأهمية وهكذا حتى رقم (٦) لإقل الأهداف أهمية .

(ج) مما سبق يمكن الوصول إلى مجموع الأهداف الاقتصادية وكذلك مجموع الأهداف الاجتماعية على النحو المبين فى الجدول التالى :

الأهداف	الأهداف الفرعية	المجموع	الترتيب
الاقتصادية	١٥ + ٣١ + ٣٠	٧٦	الأول
الاجتماعية	٥٢ + ٢٢ + ٥٠	١٢٥	الثاني

وهكذا يتضح أن الأهداف الاقتصادية مازالت لها الأولوية بشكل واضح، وهذا طبيعى حيث أننا بصدد منشأة اقتصادية فى المقام الأول .

٢/٣/٢ : مدى أهمية المشروعات التي تمولها الفروع الإسلامية :

بالرجوع إلى نتائج قوائم الاستقصاء التي وجهت للفروع الإسلامية محل الدراسة والتى اهتمت فى سؤالها رقم (١٨) ببيان مدى وأهمية وضرورة المشروعات التى يختارها الفرع الإسلامى والتى تشير إلى ميله للنواحى الاجتماعية أو النواحى الاقتصادية بالدرجة الأولى. اتضح مايلى :

١- أن تكرار الاستجابات لكل من النواحى الاقتصادية والنواحى الاجتماعية فى المشروعات كان على النحو المبين فى الجدول التالى :

- لاحظ أن الاختيار (أ) يدعم الجانب الاجتماعى .
- فى حين أن الاختيار (ب) يدعم الجانب الاقتصادى .

المشروعات التي يقترح تمويلها	التكرار	مجموع (أ)	مجموع (ب)
(أ) تمويل مشروع يحقق عائد ١٤٪ وينتج مواد غذائية	٤	٤	٥
(ب) تمويل مشروع يحقق عائد ٢٠٪ وينتج عطور	٥		
(أ) تمويل مشروع يحقق عائد ١٠٪ وينتج ٢٠٠ فرصة عمل	٦	٦	٣
(ب) تمويل مصنع يحقق عائد ١٢ ٪ وينتج ١٠فرص عمل	٣		
(أ) تمويل مشروع لاستصلاح الأراضى يدر عائداً بعد ٣ سنوات	٦	٦	٣
(ب) تمويل مشروع يدر عائداً سريعاً	٣		
(أ) تمويل مشروع إنتاج عدد وآلات الحرفيين	٦	٦	٣
(ب) تمويل مشروع إنتاج السيارات الخاصة	٣		
الإجمالـــي		٢٢	١٤

يتضح من الجدول السابق أن الاهتمام بالجانب الاجتماعي المتمثل في مشروعات المجموعة (أ) يفوق الاهتمام بالجانب الاقتصادي المتمثل في مشروعات المجموعة (ب) وإن كان هذا التفوق ضعيفاً جدا مما يبين وجود اتجاه كبير إلى التوازن بين كلا الاهتمامين بالجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي .

٢/٣/٢- أهم المعايير التى تعتمد عليها الفروع الإسلامية عند اتخاذها لقرار التمويل والاستثمار

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية من خلال قائمة الاستقصاء أن ترتيب المعايير التى تعتمد عليها الفروع الإسلامية عند تمويلها المشروعات الاستثمارية كانت على النحو التالى :

جدول يوضح أهم المعايير التي تعتمد عليها الفروع الإسلامية في مصر

عند تمويلها للمشروعات الاستثمارية .

المعايير	الترتيب
الربحية العالية	الأول
انخفاض المخاطرة	الثاني
الضمانات الكافية	الثالث
متانة المركز المالي للممول	الرابع
سرعة استرداد الأموال	الخامس
سمعة طالب التمويل وخبرته	السادس
حاجة المجتمع لنوع المنتجات	السابع
مسايرة خطة التنمية بالدولة	الثامن
خدمة البيئة المحلية	التاسع

ومن الجدول السابق يتضح جليا أن الجوانب المادية تسطير على فكر المسئولين عند اختيار المشروعات الاستثمارية، حيث اشتركت المعايير المادية فى انها المعايير الأهم وذات الأولوية وهى :

١- الربحية العالية .

٢- انخفاض المخاطرة .

٣- الضمانات الكافية .

٤- متانة المركز المالى الممول .

وجاءت المعايير التى تهتم بالجوانب الاجتماعية فى ذيل قائمة أهم المعايير ومنها :

٨- مسايرة خطة التنمية .

٩- خدمة البيئة المحلية .

ويعتبر هذا التفصيل طبيعيا حيث أننا بصدد منشأة اقتصادية فى المقام الأول .

٤/٢ : تمويل الصناعات الصغيرة :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانيةللفروع الإسلامية محل الدراسة بمصر أن الاهتمام بتمويل الصناعات الصغيرة كان على النحو المبين فى الجدول التالى :

فى الجدول السابق يتضح عدم اهتمام جميع الفروع الإسلامية محل الدراسة بتمويل الصناعات الصغيرة، وتشترك الفروع فى عدم إشارتها إلى سبب إحجامها عن هذا التمويل وإن كان واضحا أنه لارتفاع تكاليف تمويل هذا النشاط وعدم جدواه وارتفاع مخاطره.

٥/٢ نشر الوعي الثقافي والمصرفي :

يعتبر نشر الوعى الثقافى والمصرفى الإسلامى من بين الأنشطة الاجتماعية بالغة الأهمية فى إرساء قواعد التعامل المصرفى الإسلامي، وايجاد المناخ الإسلامى السليم لعمل البنوك والفروع الإسلامية خاصة فى مراحلها الأولى .

لقد تحدد لقياس هذا الجانب مؤشران على جانب كبير من الأهمية هما :

١- الوعى الثقافى والدور الإعلامى .

٢- تعدد الحسابات وخاصة الدنيا .

ولم يتم الحصول على استجابات من الفروع حول المؤشر الثانى مع أنه يمثل السؤال رقم (٢٢) بقائمة الاستقصاء .

وفيما يتعلق بمدى تحقيق الوعى الثقافى والدور الإعلامي، فلقد كانت نتائج الدراسة الميدانية لمجالات وأنشطة إثراء الوعى الثقافى والدينى والمصرفى كما يوضحها الجدول التالى .

جدول أهمية أنشطة اثراء الوعى الثقافى والمصرفى والدينى

التى تمارسها الفروع الإسلامية بمصر

الأنشطة	الترتيب
- إقامة الندوات والمؤتمرات	الأول
- بحوث لتطوير الخدمات المصرفية	الثاني
- نشر الكتب الدينية والثقافية	الثالث
- إرسال بعثات أو استضافتها من الطلبة علي نفقة المصرف	الرابع

ثانيا : نتائج تقويم النشاط الاجتماعي للبنوك والفروع الإسلامية فى مصر

أولا : فيما يتعلق بنشاط الزكاة:

تبين أن البنوك الإسلامية من حيث النشأة والممارسة هى التى نصت فى قوانينها على التزامها بنشاط الزكاة، أما فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية فنجد أنها لم تنص صراحة على التزامها بنشاط الزكاة، وإن كانت تمارس هذا النشاط بصورة أو بأخرى .

وقد لوحظ على نشاط الزكاة من خلال النتائج العامة ما يلى :

١ - ليس هناك مبادىء أو سياسات واحدة تسير عليها البنوك الإسلامية التى تمارس نشاط الزكاة ولكن مدى الاجتهاد واضح في تطبيق وممارسة هذا النشاط سواء فى تجميع موارده، أو فى انفاق مصارفه.

٢ - أن الرقابة الشرعية على أعمال الزكاة تتم فى بعض البنوك دون البعض الآخر وغالبا نجدها فى البنوك الإسلامية التى لديها هيئة للرقابة الشرعية على

بقية أعمالها، وان انحصر دورها نسبيا على أعمال وأنشطة الزكاة بينما لايوجد هيئة للرقابة الشرعية فى الفروع الإسلامية لتبعيتها لبنوك ربوية.

٣ – تتمثل أهم فئات المزكين فى الأطراف التالية:

(أ) الأفراد الطبيعيين.

(ب) الشركات والهيئات والجمعيات والمؤسسات الخيرية.

(جـ) الزكاة المستحقة فى البنك.

(د) أموال الزكاة التى يدفعها المساهمون.

(هـ) عائد حسابات الاستثمار الخيرية.

٤ – اتضح من نتائج الدراسة أيضا أن أهم طرق تجميع موارد الزكاة تتمثل فى :

(أ) اقتطاع مباشر من المنبع حسب النسب المحددة شرعا .

(ب) تلقى الأموال من الأفراد والشركات.

(جـ) استقبال الجزء الخاص بعوائد الحسابات الخيرية.

٥ – الفئات المستحقة للزكاة تتمثل فى:

(أ) الأفراد الذين يتقدمون بطلبات للجنة أو الصندوق أو الذين يحددهم الأعضاء ويذهبون إليهم .

(ب) الأفراد المستحقين فى المواسم الدينية.

(جـ) الأفراد المستحقين الذين يستطيعون العمل ولايملكون المال.

(د) الجمعيات ذات الطابع الخيرى والاجتماعى .

٦ – تحديد المستحق للزكاة:

يتم تحديد الأفراد المستحقين للزكاة وفق عدة إجراءات من أهمها:

(أ) دراسة الطلبات المقدمة من الأفراد.

(ب) الاعتماد على عدة معايير تساعد فى بيان مدى شدة الحاجة ونوعها كالمرض والتعليم والوفاة و... الخ.

(جـ) مراعاة التعزيزات والترشيحات من الآخرين سواء كانوا جمعيات خيرية أو جامعات أو عاملين بالبنك أو غيرهم.

٧ – نسبة المنفق من أموال الزكاة:

تبين أن نسبة المنفق من موارد الزكاة لايمثل الموارد الكلية التى تم تجميعها فى نفس العام بل الغالب أن يتبقى جزء منها للعام التالى :

٨ – التنوع فى أنشطة الزكاة:

اتضح أن البنوك تمارس العديد من الأنشطة منها:

(أ) المنح والمساعدات الفردية.

(ب) المساعدات والمنح التعليمية.

(جـ) المنح فى حالات المرض والعلاج.

(د) تدعيم حفظ القرآن الكريم.

(هـ) الاهتمام ببناء المساجد وصيانتها.

(و) المنح فى أوقات المواسم الدينية.

ثانيا: فيما يتعلق بنشاط القرض الحسن:

١ – البنوك الإسلامية لاتهتم فى معظمها بالقرض الحسن كأحد الأنشطة الاجتماعية، وهذا واضح بجلاء من النتائج التى توصلت إليها الدراسات الميدانية والتى تشير إلى أن ٥٠٪ من البنوك الإسلامية هى التى تهتم فقط بالقرض الحسن فى قانونها الأساسى ونظام عملها الرئيسى وكذلك فى التقارير السنوية. أما فى الفروع الإسلامية فلا يظهر نشاط القرض الحسن فى قانونها الأساسى أو فى التقارير السنوية.

٢ – تتمثل مصادر تمويل القرض الحسن في:

(أ) جزء من أموال البنك – غالبا قليل جدا.

(ب) تبرعات من الأموال والشركات.

(جـ) أموال الهيئات والتبرعات.

(د) جزء من موارد صندوق الزكاة.

٣ – عدد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة ومتوسط استفادتهم:

لم تظهر البنوك الإسلامية بدقة أعداد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة ولامتوسط نصيب الفرد منها.

٤ – الحالات التى تمنح فيها القروض الحسنة:

(أ) فى حالات الزواج.

(ب) فى حالات المرض وطلب العلاج والأدوية.

(جـ) فى حالات الوفاة.

(د) في حالات بدء العام الدراسي للمدارس والجامعات.

(هـ) في بعض الحالات الملحة كالحريق والحوادث وغيرها.

(و) في حالات الاسكان والسيارات... إلخ.

٥ - من بين الإجراءات والسياسات الخاصة بمنح القروض الحسنة أوضحت الدراسة أيضا:

(أ) فترة دراسة القرض وشروط تقديمه تستغرق مدة تتراوح بين شهر وخمسة أشهر.

(ب) فترة سداد قيمة القرض تتراوح ما بين سنة وثلاث سنوات.

(جـ) الضمانات المطلوبة تتراوح بين الضمانات الشخصية وضمان الوظيفة والضمانات العينية.

(د) درجة حرية الفروع في منح القروض الحسنة درجة محدودة.

ثالثا: فيما يتعلق بالتبرعات:

١- مصادر التبرعات :

(أ) الأفراد والهيئات والشركات الخارجية .

(ب) حسابات الاستثمار الخيرية .

(جـ) المساهمون .

(د) الجهات الأخرى .

٢- مجالات انفاق التبرعات :

تتمثل مجالات انفاق التبرعات في الأغراض الشرعية التي تتم من أجلها.

رابعا: الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات :

تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن ٥٠٪ من البنوك الإسلامية تستثمر أموالها محليا وأن ٥٠٪ هي التي تستثمر ٢٥٪ جزء من أموالها بالخارج ويتوقف الأمر على مدى حداثة البنك من ناحية، ومدى توافر العملات الأجنبية لديها مع عدم توافر مجالات استثمار داخلية لهذه العملات الأجنبية. أما الفروع الإسلامية فإن ١٠٠٪ منها تستثمر أموالها محليا نظرا لعدم توافر عملات أجنبية لديها.

خامسا: التوازن في تمويل القطاعات :

أوضحت الدراسة الميدانية أن ٥٠٪ من البنوك الإسلامية تحتفظ بنسبة مقبولة من التوازن والتنويع فيما بين محفظة الاستثمارات في القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة والخدمات والتجارة وأن كان ٢٥٪ منها قد أشار إلى أنه يركز علي قطاع التجارة فقط أما في الفروع الإسلامية فإن ٦٠٪ منها يحتفظ بنسبة مقبولة من التوازن والتنويع بينما لا يركز سوى ١٠٪ من الفروع علي قطاع التجارة فقط.

سادسا: الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

أوضحت الدراسة الميدانية أن درجة اهتمام البنوك والفروع الإسلامية ومراعاتها للمعايير الاجتماعية سواء عند وضع وصياغة أهدافها أو عند التمويل والاستثمار كانت على النحو التالى :

١- اتضح أن ترتيب الأهداف التى تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها كان على النحو التالى :

(أ) الحفاظ علي درجة نمو المصرف.

(ب) المشاركة فى خطة التنمية.

(جـ) تحقيق أقصى ربح للمودعين.

(د) تحقيق أقصى ربح للمساهمين.

(هـ) توفير الحاجات الأساسية حسب سلم الأولويات الإسلامية.

(و) تحقيق المنافع الاجتماعية.

٢- اتضح أن ترتيب المعايير التى تعتمد عليها البنوك والفروع الإسلامية عند تمويل مشروعاتها الاستثمارية كان علي النحو التالى :

(أ) الضمانات الكافية.

(ب) متانة المركز المالى لطالب التمويل.

(ج) سرعة استرداد الأموال.

(د) سمعة طالب التمويل وخبرته.

(هـ) انخفاض المخاطرة.

(و) حاجة المجتمع لنوع المنتجات.

(ز) الربحية العالية .

(حـ) خدمة البيئة المحلية.

(ط) مسايرة خطة التنمية بالدولة.

سابعا: تمويل الصناعات الصغيرة :

أوضحت الدراسة أن ٥٠٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة هي التى تهتم فقط بتمويل الصناعات الصغيرة وتضع لها السياسات والإجراءات والشروط وتعنى بفئات طالبيها، وأن ٥٠٪ لا تهتم بتمويل الصناعات الصغيرة وتبرر ذلك بارتفاع تكاليف تمويل هذا النشاط وعدم جدواه وارتفاع مخاطره أما الفروع الإسلامية فإن ١٠٠٪ منها لا تهتم بالقيام بهذا النشاط.

ثامنا: نشر الوعي الثقافي والمصرفي :

اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن أهم الأنشطة التى تمارسها البنوك والفروع الإسلامية لنشر الوعى الثقافى والمصرفى تتمثل فيما يلى بالترتيب الذى اظهرته نتائج الاستقصاء:

١- إقامة الندوات والمؤتمرات.

٢- نشر الكتب الدينية والثقافية.

٣- إعداد البحوث لتطوير الخدمات المصرفية.

٤- ابتعاث الدعاة.

٥- إرسال بعثات أو استضافتها من الطلبة على نفقة المصرف.

القسم الثالث

التقارير الجزئية والتقرير العام لتقويم الدور الإجتماعى للبنوك الإسلامية فى السودان

القسم الثالث

التقارير الجزئية والتقرير العام لتقويم الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية فى السودان

أولاً:ـ تقويم الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية فى السودان :

يضم التقويم دراسة النشاط الاجتماعى للبنوك التالية:-

١ - بنك التضامن الإسلامى السودانى .

٢ - البنك الإسلامى لغرب السودان.

٣ - بنك فيصل الإسلامى السودانى .

٤ - البنك الإسلامى السودانى .

٥ - بنك التنمية التعاونى الإسلامى .

وقد اعتمد تقويم الدور الاجتماعى لهذه البنوك على :-

(أ) الدراسة المكتبية والوثائقية: أى الإطلاع على النظام الأساسي- عقد التأسيس- تقارير مجالس الإدارة المعروضة على الجمعية العمومية للمساهمين- النشرات الدورية- أى مستندات أخري. وقد أمكن توفير قدر مناسب من المعلومات المكتبية والوثائقية لبنوك ثلاثة هي: بنك فيصل الإسلامى السودانى والبنك الإسلامى السودانى وبنك التنمية التعاونى الإسلامي.

(ب) الدراسة الميدانية: من خلال استمارات الاستقصاء وقد وصلت استمارة الاستقصاء وافية الاجابة من بنك التضامن الإسلامى السودانى بينما لم تكن إجابات الاستمارة الواردة من البنك الإسلامى لغرب السودان كافية بصورة مقبولة. أما الزيارات الميدانية فقد كلف المعهد الأستاذ/ محمد أبو زيد بالسفر إلى السودان لاستيفاء البيانات المطلوبة غير أن السلطات السودانية قد منعت دخوله فى إطار الفجوة بين حكومتى البلدين.

وتشتمل الدراسة على:

١- جدول ترتيب البنوك الإسلامية فى السودان من حيث أهميتها النسبية في القيام بالأنشطة الاجتماعية حسب المعايير الاجتماعية الموضوعية.

٢- دراسة المعايير الاجتماعية مقسمة إلي:

القسم الأول: الأنشطة الاجتماعية بذاتها.

القسم الثانى : الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها.

جدول ترتيب البنوك الإسلامية في السودان حسب أهميتها النسبية في القيام

بالأنشطة الاجتماعية وفق المعايير الاجتماعية الموضوعة

البنك الإسلامي	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بذاتها من ٥٥ درجة	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها من ٤٥ درجة	المجموع من ١٠٠ درجة	الترتيب
بنك فيصل الإسلامي السوداني	٢٨	٤٩	٧٧	الأول
بنك التضامن الإسلامي السوداني	٣٣	٢٥	٥٨	الثاني
البنك الإسلامي السوداني	٢٨	٢٠	٤٨	الثالث
بنك التنمية التعاوني السوداني	١	٢٣	٢٤	الرابع
البنك الإسلامي لغرب السودان	٣	١٩	٢٢	الخامس

ملاحظات على الجدول السابق:

١- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بذاتها = ٥٥ درجة

وهى تخص كل من – نشاط الزكاة = ٤٠

– نشاط القرض الحسن = ١٠

– نشاط التبرعات = ٥

٢- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها = ٤٥ درجة

وهى تخص كل من – الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات = ٥

– التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية = ٥

– الاهتمام بالمعايير الاجتماعية = ١٠

– تمويل الصناعات الصغيرة = ١٥

– نشر الوعى الثقافى والمصرفى = ١٠

٣- المجموع الكلى = ١٠٠ درجة

٤- الترتيب في العمود الأخير للبنوك الإسلامية في السودان من حيث التزامها بمجموعة المعايير الاجتماعية التى وضعتها اللجنة الاجتماعية والتى سيتم تحليلها والوقوف على نتائجها فيما يلى :

القسم الأول: الأنشطة الاجتماعية بذاتها وتشتمل علي :

١/١: نشاط الزكاة ٤٠

٢/١: نشاط القرض الحسن ١٠

٣/١: التبرعات ٥

٥٥

١/١ : نشاط الزكاة:

المعايير التنظيمية والإدارية لنشاط الزكاة :

أوضحت الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية فى السودان أن المعايير الإدارية والتنظيمية لا تحظى بالاهتمام المناسب. ويوضح الجدول التالى عدد البنوك الإسلامية التى أبدت اهتماما بالجوانب الإدارية والتنظيمية ونسبتها إلى إجمالى البنوك الإسلامية فى السودان محل الدراسة .

جدول يوضح أعداد البنوك الإسلامية التي تهتم بالجوانب الادارية والتنظيمية لنشاط الزكاة .

ونسبتها إلى إجمالي البنوك التى تم دراستها في السودان .

الجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة	عدد البنوك	النسبة ٪
الإفصاح عنها في القانون الأساسي	٣	٪٦٠
الإفصاح عنها في التقارير السنوية	٤	٪٨٠
الإدارة أو القسم المسئول عنها ومكانته التنظيمية	٢	٪٤٠
عدد الأفراد المسئولين عنها وتخصصاتهم	-	-
عدد لجان أو صناديق الزكاة	-	-
دور الرقابة الشرعية	٣	٪٦٠

يتضح من الجدول السابق أن ٤٠٪ على الأقل من البنوك الإسلامية في السودان اهتمت بالجوانب التنظيمية والإدارية لنشاط الزكاة بينما لم يشر البنك الإسلامي لغرب السودان عن التزامه بأي من المعايير التنظيمية أو الإدارية لنشاط الزكاة ويظهر ذلك تفصيلا كما يلي:

١/١/١ – أن ٦٠٪ فقط من البنوك الإسلامية في السودان هي التي أفصحت عن قيامها بنشاط الزكاة في قانونها ونظامها الأساسي، وأن كان هذا الإفصاح في صورة عبارة مقتضبة تشير إلى قبول البنك لأموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة وذلك في بنك التضامن الإسلامي السوداني وبنك فيصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي السوداني.

٢/١/١ – أن ٨٠٪ من البنوك الإسلامية في السودان أفصحت عن قيامها بنشاط الزكاة، وإن كان ذلك بمجرد إشارة إلى رقم الزكاة المستحق في أحد التقارير أو أكثر كما في بنك التضامن الإسلامي السوداني وبنك التنمية التعاوني الإسلامي، بينما تمت الإشارة إلى وجود حساب للزكاة في البنك الإسلامي، أما بنك فيصل الإسلامي السوداني فيرد به دائما حساب لتوزيع الأرباح بين الزكاة المستحقة عن رأس المال والأرباح الصناعية.

٣/١/١ – أن ٢٠٪ فقط من البنوك الإسلامية في السودان ، وهما بنك التضامن الإسلامي السوداني وبنك فيصل الإسلامي السوداني خصصا قسما مسئولا عن الاضطلاع بنشاط الزكاة وذلك من خلال لجنة الزكاة بالبنك.

٤/١/١ – لم تبين أي من البنوك الإسلامية في السودان عدد الأفراد المسئولين عن نشاط الزكاة.

٥/١/١ – لم توضح الوثائق التي تم الاعتماد عليها في الدراسة عدد اللجان أو صناديق الزكاة.

٦/١/١ – أن ٦٠٪ من البنوك الإسلامية في السودان أوضحت دور الرقابة الشرعية في قيام البنك بنشاط الزكاة، وذلك بأنها تقوم بتقدير قيمة الزكاة السنوية في بنك التضامن الإسلامي السوداني والإشراف التام على هذا النشاط والتكافل كما تفعل هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي السوداني وذلك حتى صدور الأوامر بضرورة توريد مال الزكاة لديوان الزكاة والضرائب، بينما اقتنعت هيئة الرقابة الشرعية ببنك غرب السودان بأن على كل مساهم أن يتحمل مسئولية إخراج زكاته.

معايير موارد الزكاة :

١/١/٧/١: فئات المزكين :

تراعي ٦٠٪ من البنوك الإسلامية في السودان فئات المزكين. إلا أن هذه الفئات تعتمد على أموال البنك في بنك التضامن الإسلامي السوداني وفي البنك الإسلامي السوداني إلى جانب الأفراد والشركات، أما بنك فيصل الإسلامي فتتنوع فيه فئات المزكين لتشمل:-

١ - أموال البنك.

٢ - أصحاب الحسابات الذين يفوضون البنك لإخراج زكاتهم.

٣ - المواطنين من غير المتعاملين مع البنك والذين يرغبون في قيام البنك بتوزيعها.

١/١/٨ طرق تجميع موارد الزكاة :

يعتبر خصم الزكاة من المنبع الأسلوب الأساسي للبنك الإسلامي الوطني وبنك التضامن الإسلامي السوداني وبنك فيصل الإسلامي السوداني الذي أضاف إلى ذلك:

١ - تكوين لجنة دائمة لتلقي زكوات المواطنين أو المودعين أو أصحاب الحسابات.

٢ - إنشاء قسم خاص لتجميع الزكاة من المواطنين وتعريفهم بجوانبها.

معايير مصارف الزكاة

١/١/٩ فئات المستحقين للزكاة :

يتم توزيع الزكاة في البنوك الإسلامية بالسودان التي تضطلع بهذا النشاط على مصارفها الشرعية من:

- الفقراء والمساكين.
- الغارمين.
- أبناء السبيل .
- في سبيل الله .

إلا أنه منذ سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م يتم تحويل زكاة البنوك الإسلامية بالسودان إلى ديوان الزكاة والضرائب مما يفسر عدم وجود بيانات واضحة عن تفاصيل نشاط الزكاة في هذه البنوك.

٢/١ نشاط القرض الحسن:

١/٢/١ : الإفصاح عنه في القانون الأساسي للبنك:

أوضحت الدراسة الميدانية أن ٤٠٪ منها فقط من البنوك الاسلامية فى السودان هى التى أشارت إلى إعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التى يقرها البنك «وذلك فى بنك فيصل الإسلامى السودانى وبنك التضامن الإسلامى السودانى.

٢/٢/١ الافصاح عنها في التقارير السنوية :

تبين الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية فى السودان أنه لايوجد أى بيانات خاصة بنشاط القرض الحسن فى تقاريرها السنوية، إلا فى تقارير البنك الإسلامى السودانى الذى ذكر أنه يقدم قروضا حسنة لصغار المزارعين.

٣/٢/١ : المكانة التنظيمية للإدارة المسئولة عن القرض الحسن :

تبين الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية فى السودان أن نشاط القرض الحسن ليس له أى مكانة تنظيمية فى هذه البنوك جميعها.

٤/٢/١ : مصادر تمويل القرض الحسن :

لم تبين الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية فى السودان مصادر تمويل القرض الحسن بها إلا فى البنك الإسلامى لغرب السودان الذى أشار أنها جزء من أموال البنك.

٥/٢/١ : عدد الأفراد المستفدين من القروض الحسنة :

تبين الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية فى السودان أن أعداد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة فى البنك الإسلامى لغرب السودان هم الآتي:

- المساهمون ٥٪.
- العاملون بالبنك ٨٥٪.
- حالات الكوارث ٥٪.
- حالات أخرى ٥٪.

أما البنك الإسلامى السودانى فيقدم القروض الحسنة لصغار المزارعين الذين بلغ عددهم ٥٠ مقترضا سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م و٧٠ مقترضا سنة ١٤٠٨/١٩٨٨م بمتوسط يتراوح بين ٥ آلاف و٦ آلاف جنيها للمقترض الواحد.

٦/٢/١ : سياسات الفرع عند منح القرض الحسن :

أظهرت الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية فى السودان أن السياسة التى وضعها بنك التضامن الإسلامى السودانى للقرض الحسن والبنك الإسلامى لغرب السودان هى كالآتى :

١ - الضمانات المطلوبة :

(أ) ضمان عينى فى حالة شراء عقار أو سيارة.

(ب) ضمان الوظيفة.

(جـ) ضمان شخص.

٢ - الفترة الزمنية :

(أ) الفترة الزمنية لدراسة القرض الحسن وشروطه ومدى توافر الضمانات وإتمام الإجراءات تبلغ شهرين فاقل.

(ب) الفترة الزمنية التى يحددها البنك لسداد قيمة القرض الحسن هى :

- ٢٠ سنة فى حالة شراء عقار .
- ٧ سنوات فى حالة شراء سيارة .
- ٣ سنوات فأكثر.

(جـ) فى حالة عدم التزام العميل بالسداد فى الموعد المحدد يقوم البنك بإخطاره بضرورة الالتزام واستعجاله فى هذا الأمر ثم تتخذ الإجراءات القانونية من قبل المستشار القانونى للبنك.

٣ - **المركز الرئيسى:** هو السلطة المختصة لمنح القروض الحسنة، حيث تقدم الطلبات المقدمة إلى الفروع وتحول إلى المركز الرئيسي.

٣/١ التبرعات :

أوضحت الدراسة الميدانية أن ٦٠٪ من البنوك الإسلامية بالسودان تضطلع بنشاط التبرعات وهى بنك فيصل الإسلامى المصرى وبنك التضامن الإسلامى السودانى والبنك الإسلامى السوداني.

١/٣/١ : مصادر التبرعات :

أظهر القانون الأساسى والتقارير السنوية لبنك فيصل الإسلامى السودانى أن مصادر التبرعات هى :

- من البنك ذاته.
- من الأفراد والهيئات.

أما فى بنك التضامن الإسلامى السودانى فإن التبرعات تكون من البنك فقط. كما ذكر البنك الإسلامى السودانى أنه يقبل التبرعات والهبات.

٢/٣/١ : مجالات إنفاق التبرعات :

بينت الدراسة الميدانية البنوك الإسلامية فى السودان أن البنك الإسلامى السودانى يقوم بانفاق التبرعات وفق رغبة دافعيها، أما بنك التضامن الإسلامى السودانى فإنه يقوم بتحويل جزء من التبرعات إلى صندوق الاقتصاد القومى ويقوم بتوجيه الجزء الآخر منها إلى .

- المرضى والمعوقين
- الطلاب.
- الاتحادات والجمعيات.
- خلاوى القرآن الكريم.
- الطوارىء القومية.

أما بنك فيصل الإسلامى السودانى فإنه يقوم بتوجيه التبرعات إلى مجالات البر والإحسان والرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والشباب والرياضة والتربية الروحية والأمن الوطنى والمواطن والمبادرة القومية.

القسم الثانى : الأنشطة الاجتماعية بتبعتها: وتشتمل على :

٢/١ الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات	٥
٢/٢ التوازن فى تمويل القطاعات الاقتصادية	٥
٢/٣ الاهتمام بالمعايير الاجتماعية	١٠
٢/٤ تمويل الصناعات الصغيرة	١٥
٢/٥ نشر الوعى الثقافى والمصرفى	١٠
	٤٥

٢/١ الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات:

تشير جملة الاستثمارات إلى الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل من ناحية، كما تشير إلى إجمالى المرابحات والمشاركات والمضاربات والاستثمارات المباشرة والمتاجرة

وغيرها. ويتم حساب هذا المعيار على أساس أن :

$$\text{نسبة الاستثمار المحلي إلى جملة} = \frac{\text{الاستثمار المحلي} \times ١٠٠}{\text{جملة الاستثمارات}}$$

وكلما كانت نسبة الاستثمارات المحلية أعلى كان ذلك مؤشرا ايجابيا في تشغيل أموال البنك.

وقد بينت الدراسة الميدانية أن ٦٠٪ من البنوك الإسلامية في السودان تقوم باستثمارات محلية بنسبة ١٠٠٪، ولايوجد ما يشير إلى قيامها باستثمارات خارج حدود البلاد، بينما لم يشر بنك فيصل الإسلامي السوداني إلى مدى محلية استثماراته.

أما بنك التضامن الإسلامي السوداني فإن استثماراته المحلية بلغت سنة ١٩٨٤م ٩٩,٤٪ واتجهت باقي استثماراته إلى المساهمة في رأس المال المصرف الإسلامي بلوكسمبرج.

وعلى ذلك فإن التوظيف المحلي هو الأساس بالنسبة لكل البنوك الإسلامية بالسودان، حيث لاتواجهها مشكلة توظيف العملات الأجنبية.

٢/٢ التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية :

يهتم هذا المعيار بدراسة مدى قيام البنوك الإسلامية في السودان بتوزيع استثماراتها بين عدة قطاعات بما يخدم قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. كلما كانت الاستثمارات تتسم بالتنويع والتقارب في نسب هذا التوزيع كلما كان ذلك أفضل، ويحظى بدرجة مقبولة علميا، أما إذا تم التركيز على قطاع واحد أو قطاعين فقط تقل بالتالي درجة القبول، إلا إذا كان هذا القطاع هو الزراعة أو الصناعة.

ومن خلال الدراسة الميدانية تتضح لنا السياسات التي تمارسها البنوك الإسلامية بالسودان في توجيه استثماراتها إلى القطاعات المختلفة كما هو مبين في الجدول التالي :

درجة التنويع والتوازن بين القطاعات	عدد البنوك	النسبة
درجة التنويع والتوازن بين القطاعات *	٢	٤٠٪
التركيز على قطاع التجارة فقط **	١	٢٠٪
التركيز على قطاع التجارة والخدمات	١	٢٠٪
غير واضح في سياساته	١	٢٠٪
الاجمالي	٥	١٠٠٪

* التوازن المقبول يشير إلى وجود استثمارات فى عدة قطاعات منها الزراعة – الصناعة – الصادرات – التشييد – الحرف – النقل – الخدمات، وذلك فى نسب متقاربة بين هذه القطاعات، وإن انخفض أو ارتفع بعضها نسبيا ولكنه فى مجمله مقبول.

** يعتبر التركيز على التجارة فقط استئثارها بـ٧٥٪ من جملة استثمارات البنك .

٣/٢ الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

يمكن الوصول إلى مدى اهتمام البنوك الإسلامية فى السودان بالمعايير الاجتماعية من خلال العديد من المؤشرات الفرعية، من أهم المؤشرات التى اعتمدت عليها اللجنة فى استجلاء هذه النقطة.

١ – الأهداف الاجتماعية ومدى توازنها مع الأهداف الاقتصادية التى تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقها.

٢ – مدى ضرورة وأهمية المشروعات التى تمولها البنوك الإسلامية وتنفقها فى عملياتها الاستثمارية.

٣ – أهم المعايير التى تعتمد عليها البنوك الإسلامية بالسودان عند اتخاذها لقرار التمويل والاستثمار.

وقد اتضح من نتائج الدراسة الميدانية عن طريق الاستقصاء الذى ورد إلينا من بنكين فقط بالنسبة لهذه المؤشرات ما يلي:

١/٣/٢ – الأهداف الاجتماعية:

بدراسة إجابات البنكين فى استمارة الاستقصاء الموجهة إليها لإظهار مدى أهمية الأهداف الاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية تصل إلى النتيجة التالية:

المسلسل	الأهداف	مجموع نقاط الترجيح	الترتيب
١-	المشاركة في خطة التنمية	٤	الثالث
٢ –	توفير الحاجات الأساسية حسب سلم الأولويات الإسلامية	٨	السادس والأخير
٣-	الحفاظ على درجة نمو المصرف	٦	الخامس
٤-	تحقيق أقصى ربح المودعين	٢	الأول
٥-	تحقيق أقصى ربح المساهمين	٥	الرابع
٦-	تحقيق النافع الاجتماعية	٣	الثاني

يتضح من الجدول السابق النقاط التالية:

(أ) أن العمود الأول يشير إلى مسلسل الأهداف من ١ - ٦ وأن الأرقام (٣- ٤- ٥) تشير إلى الأهداف الاقتصادية أما الأرقام (١- ٢- ٦) فتشير إلى الأهداف الاجتماعية.

(ب) تظهر أهمية ترتيب الأهداف كلما كان رقمها هو الأصغر، الان ما طلب من المستقصين هو أن يتم ترتيب الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بوضع رقم (١) للأهم ثم رقم (٢) للتالي في الأهمية وهكذا حتى رقم (٦) لأقل الأهداف أهمية.

(جـ) مما سبق يمكن الوصول إلى مجموع الأهداف الاقتصادية وكذلك مجموع الأهداف الاجتماعية على النحو المبين في الجدول التالي

الأهداف	أرقام الأهداف الفرعية	المجموع	الترتيب
الاجتماعية	٨ + ٢ + ٢	١٢	الأول
الاقتصادية	٤ + ٦ + ٥	١٥	الثاني

يتضح من ذلك أن الأهداف الاجتماعية لها الأولوية بالنسبة للبنوك الإسلامية في السودان، وأن كان الفارق بينها وبين الأهداف الاقتصادية ليس كبيرا.

٢/٣/٢ - مدى أهمية المشروعات التي تمولها البنوك الإسلامية :

بين السؤال رقم (١٨) باستمارة الاستقصاء مدى أهمية وضرورة المشروعات التي يختارها البنك الإسلامي، والتي تشير إلى ميله للنواحي الاجتماعية أو النواحي الاقتصادية إلا أنه لم توجد سوى إجابة واحدة على هذا السؤال في استمارة استقصاء بنك التضامن الإسلامي السوداني.

وقد بينت الاجابات أن البنك يختار دائما تمويل المشروعات ذات الأهداف الاجتماعية على حساب المشروعات ذات الأهداف الاقتصادية دون وجود بعد اجتماعي لها. إلا أنه من العسير تعميم هذه النتيجة على كل البنوك الإسلامية بالسودان، وإن كان اتجاه هذه البنوك إلى الاهتمام بالنواحي الاجتماعية يبدو واضحا.

٣/٣/٢ - أهم المعايير التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها لقرار التمويل والاستثمار: أوضحت نتائج السؤال رقم (١٩) باستمارة استقصاء كل من

البنك الإسلامي لغرب السوداني وبنك التضامن الإسلامي السوداني أن المعايير التى تعتمد عليها عند تمويلها المشروعات الاستثمارية كانت على النحو التالي :

جدول يوضح أهم المعايير التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في السودان عند تمويلها للمشروعات الاستثمارية

المعايير	الترتيب
الربحية العالية	السادس
انخفاض المخاطرة	الرابع
الضمانات الكافية	السابع
متانة المركز المالي للممول	الثامن
سرعة استرداد الأموال	الخامس
سمعة طالب التمويل وخبرته	التاسع
حاجة المجتمع لنوع المنتجات	الثاني
مسايرة خطة التنمية للدولة	الثاني

يتضح من الجدول السابق أن الجوانب الاجتماعية تسيطر على فكر المسئولين عند اختيار المشروعات الاستثمارية، حيث اشتركت المعايير الاجتماعية في أنها المعايير الأهم وذات الأولوية وهي:

- مسايرة خطة التنمية للدولة.
- حاجة المجتمع لنوع المنتجات.
- خدمة البيئة المحلية.

أما المعايير المادية فقد جاءت في ذيل القائمة وهي:

- الضمانات الكافية.
- متانة المركز المالي للممول.
- سمعة طالب التمويل وخبرته.

وإذا كانت هذه هى نتيجة إجابة بنكين على السؤال رقم (١٩) من استمارة الاستقصاء إلا أننا يمكن أن نعضدها بنتائج دراسة نشاط البنوك الإسلامية فى السودان الواردة فى التقارير المعدة عنها، حيث بينت أن الاهتمام بالمعايير الاجتماعية هو الصفة الغالبة لهذه البنوك. ومن ذلك:

- الاهتمام بالتنمية الريفية بأنواعها.
- تسخير رأس المال الخاص لخدمة القطاع التعاونى .
- الاهتمام بتحقيق المنفعة الاجتماعية.
- القيام بمشروعات اجتماعية أساسا مثل: مشروع الإسكان لصالح المغتربين .
- المساهمة فى تطوير وتنمية المجتمع.
- توفير الاحتياجات الملحة.

٤/٢ تمويل الصناعات الصغيرة :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية فى السودان أن الاهتمام بتمويل الصناعات الصغيرة كان على النحو المبين فى الجدول التالى :

درجة الاهتمام	العـــدد	النسبـة
بنوك تهتم بتمويل الصناعات الصغيرة	٣	٦٠
بنوك لا تهتم بتمويل الصناعات الصغيرة	٢	٤٠
الاجمـــالى	٥	٪١٠٠

من الجدول السابق يتضح الاهتمام النسبى من البنوك الإسلامية فى السودان بتمويل الصناعات الصغيرة فى صورة مشروعات الأسر المنتجة وصغار الحرفيين والزراع .

٥/٢ نشر الوعي الثقافي والمصرفي :

يعتبر نشر الوعى الثقافى والمصرفى الإسلامى من بين الأنشطة الاجتماعية بالغة الأهمية فى ارساء قواعد التعامل المصرفى الإسلامي، وإيجاد المناخ الإسلامى السليم لعمل البنوك الإسلامية خاصة فى مراحلها الأولى .

لقد تحدد لقياس هذا الجانب مؤشران على جانب كبير من الأهمية هما:

١ - الوعى الثقافي والدور الإعلامى .

٢ - تعدد الحسابات وخاصة الدنيا .

لم يتم الحصول على استجابات من البنوك حول المؤشر الثانى مع أنه كان يمثل السؤال رقم (٢٢) بقائمة الاستقصاء إلا بالنسبة لبنك التضامن الإسلامى السودانى الذى ذكر عدد الحسابات دون الإشارة إلى حدها الأدنى .

أما فيما يتعلق بمدى تحقيق الوعى الثقافى والدور الإعلامى فقد كانت نتائج الدراسة الميدانية لمجالات وأنشطة الوعى الثقافى والديني والمصرفى كما يوضحها الجدول التالى :

جدول يوضح أهمية أنشطة اثراء الوعي الثقافي والمصرفي والديني

التي تمارسها البنوك الإسلامية في السودان

الأنشطـــــــــــــة	الترتيب
- إقامة مؤتمرات وندوات.	الأول
- بحوث تطوير الخدمات المصرفية.	الثالث
- نشر الكتب الدينية والثقافية.	الثاني
- ارسال بعثات أو استضافتها من الطلبة علي نفقة البنك.	الرابع

بالإضافة إلى ذلك كان لكل بنك نشاط اضافى فى مجال نشر الوعى الثقافى المصرفى كمايلى :

- بنك التنمية التعاونى الإسلامى يصدر نشرة ربع سنوية توزع على المواطنين والمؤسسات ذات الصلة بالبنك.
- بنك فيصل الإسلامى السودانى يصدر العديد من النشرات والدوريات الأسبوعية والربع سنوية والتقارير الهامة.
- بنك التضامن الإسلامى السودانى يصدر مجلة المقتصد كما يزود الباحثين بالنشرات والبيانات بالإضافة إلى إنه يسهم فى المشاريع الثقافية الإعلامية (المسلسلات الإسلامية الهادفة).
- البنك الإسلامى لغرب السودان يتبع سياسات للتدريب الداخلى والخارجى .

ثانيا: نتائج تقويم النشاط الاجتماعي للبنوك الإسلامية في السودان :

أولا: فيما يتعلق بنشاط الزكاة:

أصدرت حكومة السودان سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٤م قانوناً بتحويل البنوك أموال الزكاة إلى ديوان الزكاة والضرائب وقد كان لهذا القانون أثره البعيد في مدى قيام البنوك الإسلامية في السودان بنشاط الزكاة.

وقد لوحظ على نشاط الزكاة من خلال النتائج العامة مايلي:-

١ - لم يتم إفصاح البنوك الإسلامية في السودان التي تقوم بنشاط الزكاة (٦٠٪ من اجمالي البنوك) سوى بعبارة مقتضبة تشير إلى قبول البنك لأموال الزكاة وتوجيهها في مصارفها الشرعية المحددة.

٢ - افصاح البنوك الإسلامية عن نشاط الزكاة في تقاريرها السنوية كان مجرد اشارة إلى رقم الزكاة المستحقة.

٣ - لهيئة الرقابة الشرعية دورها في مراقبة ومتابعة نشاط الزكاة في البنوك الإسلامية بالسودان القائمة به وذلك حتى صدور الأوامر بتوريد مال الزكاة لديوان الزكاة والضرائب.

٤ - تتمثل أهم فئات المزكين في :

(أ) أموال البنك.

(ب) المودعين وأصحاب الحسابات.

(جـ) المواطنين من غير المتعاملين مع البنك.

٥ - اتضح من نتائج الدراسة أن الأسلوب الأساسي لتجميع موارد الزكاة هو:

- الخصم من المنبع.

ذلك بالإضافة إلي:

- تكوين لجنة دائمة لتلقي زكوات المواطنين والمودعين وأصحاب الحسابات.

- إنشاء قسم خاص لتجميع الزكاة من المواطنين.

٦ - الفئات المستحقة للزكاة هي المصارف الشرعية وتتمثل في:

(أ) الفقراء والمساكين.

(ب) الغارمين.

(جـ) أبناء السبيل.

(د) في سبيل الله.

ثانيا: فيما يتعلق بنشاط القرض الحسن :

١ – أظهرت نتائج الدراسة أن نشاط القرض الحسن لايحظى باهتمام سوى (٢٠٪) من البنوك الإسلامية في السودان سواء في قوانينها الأساسية أو في تقاريرها السنوية.

٢ – تتمثل مصادر القرض الحسن أساساً في:

– جزء من أموال البنك.

٣ – بإن الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة ومتوسط استفادتهم وهم:

– المساهمون . – حالات الكوارث.

– العاملون بالبنك . – صغار المزارعين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط نصيب المقترض من صغار المزارعين يتراوح بين ٥ آلاف و ٦ آلاف جنيه سوداني .

٤ – من بين الإجراءات والسياسات المتبعة عند منح القروض الحسنة أوضحت الدراسة مايلي :

(أ) فترة دراسة القرض وشروط تقديمه تستغرق شهرين فأقل.

(ب) فترة سداد قيمة القرض تتراوح بين ٣ سنوات و ٢٠ سنة.

(جـ) الضمانات المطلوبة تتراوح بين ضمان الوظيفة والضمان العيني والضمان الشخصي .

(د) تحول طلبات منح القروض الحسنة إلى المركز الرئيسي الذي يمثل السلطة المختصة بمنح هذه القروض.

ثالثا: فيما يتعلق بالتبرعات:

١ – مصادر التبرعات:

(أ) البنك نفسه. (ب) الأفراد والهيئات.

٢ – مجالات انفاق التبرعات:

(أ) المرضى والمعوقون. (د) خلاوي القرآن الكريم.

(ب) الطلاب. (هـ) الطوارئ القومية.

(جـ) الاتحادات والجمعيات.

رابعا: الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات :

تبين من نتائج الدراسة أن التوظيف المحلى للاستثمارات هو المجال الأساسى لكل البنوك الإسلامية بالسودان، وأن أى استثمارات خارجية تكون بنسب ضئيلة ولهدف محدد غير متكرر.

خامسا: التوازن في تمويل المشروعات :

تبين نتائج الدراسة أن ٤٠٪ من البنوك الإسلامية بالسودان تحتفظ بنسبة مقبولة من التوازن والتنويع فيما بين محفظة الاستثمارات فى القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة والصادرات والتشييد والحرف والنقل والخدمات.

وقد أشار ٢٠٪ من البنوك الاسلامية بالسودان أن قطاع التجارة يستأثر على ٧٥٪ من جملة استثماراته بينما يركز ٢٠٪ على كل من قطاع التجارة والخدمات.

سادسا : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن درجة اهتمام البنوك الإسلامية بالسودان ومراعاتها للمعايير الاجتماعية سواء عند وضع وصياغة أهدافها أو عند التمويل والاستثمار كانت على النحو التالى :

١ – اتضح أن الأهداف الاجتماعية كان لها الأولوية حيث كان ترتيب الأهداف كالآتي:

(أ) المشاركة فى خطة التنمية.

(ب) توفير الحاجات الأساسية حسب سلم الأولويات الإسلامية.

(جـ) الحفاظ على درجة نمو المصرف.

(د) تحقيق أقصى ربح للمودعين.

٢ – اتضح أن المعايير الاجتماعية كان لها الأولوية حيث كان ترتيب المعايير كالآتي:–

(أ) حاجة المجتمع لنوع الخدمات.

(ب) مسايرة خطة التنمية للدولة.

(جـ) خدمة البيئة المحلية.

(د) الربحية العالية.

(هـ) الضمانات الكافية.

(و) متانة المركز المالى للممول.

سابعا: تمويل الصناعات الصغيرة:

أوضحت نتائج الدراسة أن ٦٠٪ من البنوك الإسلامية بالسودان هى التى تهتم بتمويل الصناعات الصغيرة فى صورة مشروعات الأسر المنتجة وصغار الحرفيين والزراع.

ثامنا: نشر الوعي الثقافي والمصرفي :

اتضح من نتائج الدراسة أن أهم الأنشطة التى تمارسها البنوك الإسلامية بالسودان لنشر الوعى الثقافى والمصرفى تتمثل فيمايلى بالترتيب الذى أظهرته نتائج الاستقصاء:

(أ) اقامة مؤتمرات وندوات.

(ب) نشر الكتب الدينية والثقافية.

(جـ) بحوث تطوير الخدمات المصرفية.

(د) ارسال البعثات من الطلبة أو استضافتها على نفقة البنك.

القسـم الرابع

التقارير الجزئية والتقرير العام لتقويم الدور الاجتماعي للبنوك الاسلامية في منطقة الخليج

القسم الرابع

التقارير الجزئية والتقرير العام لتقويم الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية فى منطقة الخليج

أولاً: تقويم النشاط الاجتماعي للبنوك الإسلامية في منطقة الخليج :

يشتمل هذا التقرير على نشاط عشرة بنوك بمنطقة الخليج هى :

١ - بنك البركة الإسلامى للاستثمار - البحرين .

٢ - بنك البحرين الإسلامى .

٣ - بنك قطر الإسلامى .

٤ - بنك دبى الإسلامى .

٥ - بنك فيصل الإسلامى - البحرين.

٦ - الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجى .

٧ - شركة البركة للاستثمار.

٨ - شركة الراجحى المصرفية - السعودية.

٩ - بيت التمويل الكويتى .

١٠- البنك الإسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار * .

وقد اعتمد تقديم الدور الاجتماعى لهذه البنوك الإسلامية على:

(أ) الدراسة المكتبية والوثائقية: أى الاطلاع على النظام الأساسى - عقد التأسيس - تقارير مجالس الإدارة المعروضة على الجمعية العمومية للمساهمين - النشرات الدورية - أى مستندات أخرى .

(ب) الدراسة الميدانية: وقد أقتصرت على إجابة البنوك الستة الأولى على استمارة الاستقصاء. أما البنوك الأربع الأخيرة فلم يتوافر لها هذا المصدر التقويمي. ذلك فضلا عن تعذر الدكتورة/ كوثر الأبجي الحصول عليها.

وتشتمل الدراسة على :

---

* تم ضم البنك الإسلامى الأردنى إلى مجموعة البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج لأنه بنك وحيد فى منطقته ولأن الخليج منطقة هى أقرب المناطق الجغرافية له تعميما لفائدة تحليل النتائج الخاصة بالنشاط الاجتماعى للبنوك الإسلامية .

١ – جدول ترتيب البنوك الإسلامية فى منطقة الخليج من حيث أهميتها فى القيام بالأنشطة الاجتماعية حسب المعايير الاجتماعية الموضوعة.

٢ – دراسة المعايير مقسمة إلى :

* القسم الأول: الأنشطة الاجتماعية بذاتها.
* القسم الثاني: الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها.

جدول ترتيب البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج من حيث أهميتها النسبية في القيام بالأنشطة الاجتماعيةحسب المعايير الاجتماعية الموضوعة

البنك	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بذاتها ٥٥ درجة	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها ٤٥ درجة	المجموع ١٠٠ درجة	الترتيب
بنك البحرين الاسلامي	٢٣	٢٤	٤٧	الأول
بنك دبي الاسلامي	٣٣,٥	١٢	٤٥,٥	الثاني
بنك قطر الاسلامي	١٥	٢٠,٥	٣٥,٥	الثالث
بنك فيصل الاسلامي البحرين	١٣	١٤	٢٧	الرابع
البنك الاسلامي الأردني		٩	٢٢	الخامس
للتمويل والاستثمار	١٣			
بيت التمويل الكويتي *	٦	١٤	٢٠	السادس
بنك البركة الاسلامي للاستثمار **	٦	١٣	١٩	السابع
شركة الراجحي		٧	١٢	الثامن
المصرفية للاستثمار	٥,٥			
شركة البركة للاستثمار	صفر	١١	١١	التاسع
الشركة الاسلامية		٢,٥	٧	العاشر
للاستثمار الخليجي	٢,٥			

* اقتنعت هيئة الرقابة للشرعية ببيت التمويل الكويتي أن الزكاة تفرض على الشخص الطبيعي وليس على الشخص المعنوى .

** اقتنعت الرقابة الشرعية ببنوك البركة أن الزكاة لا تفرض على أموال البنك.

ملاحظات على الجدول السابق

١- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بذاتها = ٥٥ درجة

وهى تخص كل من - نشاط الزكاة = ٤٠

- نشاط القرض الحسن = ١٠

- نشاط التبرعات = ٥

٢- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها = ٤٥ درجة

وهى تخص كل من - الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات = ٥

- التوازن فى تمويل القطاعات الاقتصادية = ٥

- الاهتمام بالمعايير الاجتماعية = ١٠

- تمويل الصناعات الصغيرة = ١٥

- نشر الوعى الثقافى والمصرفى = ١٠

٣- المجموع الكلى = ١٠٠ درجة .

٤- الترتيب فى العمود الأخير للبنوك الإسلامية فى مصر من حيث التزامها بمجموعة المعايير الاجتماعية التى وضعتها اللجنة الاجتماعية والتى سيتم تحليلها والوقوف على نتائجها فيما يلي:

القسم الأول : الأنشطة الاجتماعية بذاتها : وتشتمل علي :

١/١ : الزكاة ٤٠

٢/١ : القرض الحسن ١٠

٣/١ : التبرعات ٥

٥٥

١/١ : نشاط الزكاة :

المعايير التنظيمية والادارية لنشاط الزكاة :

أوضحت الدراسة الميدانية التى أجريت على البنوك الاسلامية العاملة فى منطقة الخليج أن الجوانب الإدارية والتنظيمية لنشاط الزكاة لا تحظى الا باهتمام قليل من قبل تلك البنوك. ويوضح الجدول التالى ذلك :

جدول يوضح اعداد البنوك الاسلامية في منطقة الخليج ومدى اهتمامها
بالجوانب الادارية والتنظيمية لنشاط الزكاة ونسبتها إلى إجمالي البنوك محل الدراسة

الجوانب الادارية والتنظيمية لنشاط الزكاة	عدد البنوك	نسبة (٪)
الافصاح عنها في القانون الأساسي	٢	٢٠
الافصاح عنها في التقارير السنوية	٣	٣٠
الادارة أو القسم المسئول عنها ومكانته التنظيمية	٥	٥٠
عدد الافراد المسئولين عنها وتخصصهم	٤	٤٠
عدد لجان أو صناديق الزكاة	-	-
دور الرقابة الشرعية	٥	٥٠

ويتضح من هذا الجدول النقاط التالية :

١/١/٩: ان ٢٠٪ فقط من البنوك الاسلامية هي التى أفصحت صراحة عن قيامها بنشاط الزكاة في قانونها الأساسي وهما بنك دبي الاسلامي والبنك الاسلامي الأردني للتمويل وللاستثمار.

٢/١/٩: أن ٣٠٪ فقط من البنوك الاسلامية هي التى يظهر نشاط الزكاة صراحة في تقاريرها السنوية وهى البنكان السابقان بالاضافة إلى شركة الراجحي المصرفية.

٣/١/٩: أن ٥٠٪ من البنوك محل الدراسة تخصص ادارة أو قسم ذا مكانة تنظيمية مناسبة للقيام بمهام وأنشطة الزكاة، في حين أن الـ ٥٠٪ الأخرى منها لا تتوافر فيه مثل هذه المكانة التنظيمية وذلك لعدم قيام نشاط الزكاة فيه على الاطلاق وانما يترك للمساهمين القيام بتأدية زكاة أموالهم عما يملكون من رأس مال البنك واحتياطياته بما تمثله الأسهم من قيمة مالية.

٤/١/٩: أن ٤٠٪ من البنوك محل الدراسة توظف العدد المناسب من الأفراد المسئولين عن نشاط الزكاة بالتخصصات المقبولة إلى حد كبير سواء في التجارة أو الشريعة أو الاقتصاد أو القانون والمحاسبة أو الادارة وذلك بينما لم تكلف ٦٠٪ من البنوك مسئولين عن القيام بهذا النشاط لعدم قيامها به أصلاً .

٥/١/١: لا توجد فى كل البنوك الاسلامية محل الدراسة بمنطقة الخليج أى لجان أو صناديق للزكاة ، وترجع أن ذلك الوضع يرجع إلى ضيق المساحة الجغرافية للدول التى تعمل فيها هذه البنوك الإسلامية مما لا يستدعى وجود فروع أو صناديق خارج المقر الرئيسى للبنك.

٦/١/١: أظهرت ٥٠٪ من البنوك الاسلامية محل الدراسة ان الرقابة الشرعية دورها الواضح فى تنظيم نشاط الزكاة ومتابعة اجراءاتها مما يصبغها بالصبغة الشرعية فى حين أن النصف الباقى لم يظهر فيها دور الرقابة الشرعية لعدم قيامها بنشاط الزكاة بها.

معايير موارد الزكاة :

٧/١/١: فئات المزكين :

يمثل المساهمون النسبة الكبرى بالنسبة لـ ٦٠٪ من البنوك محل الدراسة.

أما المتعاملون من الأفراد والشركات والأطراف غير المتعاملة مع المصرف فتمثل مصدرا هاما لتمويل نشاط الزكاة فى ٥٠٪ من البنوك محل الدراسة.

أما الأطراف الأخرى فانها تمثل المصدر الرئيسى لـ ٥٠٪ من البنوك محل الدراسة.

٨/١/١ : طرق تجميع موارد الزكاة :

لا يقوم سوى ٢٠٪ من البنوك محل الدراسة بتحصيل زكاة المساهمين من المنبع وهو بنك دبى الاسلامي. بينما يعتمد ٦٠٪ من هذه البنوك على تقدم الأفراد بزكاتهم إلى مقر البنك.

ويعتمد ٥٠٪ من البنوك على طرق أخرى نذكر منها فى بنك قطر الدولى الاسلامى قيام شركة واحدة فقط من الشركات التى يساهم المصرف فى رأسمالها بتقديم زكاتها إلى هذا المصرف. بينما يقدم البنك الاسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار جزء من ٢,٥٪ من أرباح البنك.

ويتضح من ذلك عدم اهتمام البنوك التى تقوم بنشاط الزكاة بتنويع طرق تجميع موارد الزكاة بصورة كبيرة.

معايير مصارف الزكاة:

٩/١/١ : فئات المستحقين للزكاة :

تشترك ٥٠٪ من البنوك الاسلامية القائمة بنشاط الزكاة فى توزيع زكاتها على المصارف الشرعية المستحقة وهى :

١ – الفقراء	٢ – المساكين
٣ – المؤلفة قلوبهم	٤ – الغارمين
٥ – في سبيل الله	٦ – المرضي
٧ – العجزة	٨ – العيال الكثيرة
٩ – المؤسسات الخيرية الاسلامية	١٠– المدارس والمعاهد الاسلامية

١٠/١/١ : اسلوب تحديد المستحق للزكاة :

تعتمد ٢٠٪ من البنوك الاسلامية محل الدراسة على أكثر من اسلوب في تحديد المستحق للزكاة ومنها

- وفق معايير ثابتة متفق عليها.
- لجان وأفراد تتولى الزيارات الميدانية للتعرف على المستحق.
- ترشيحات في بعض المساهمين أو المتعاملين.
- تقديم المستحق بنفسه للمصرف ودراسة الحالة.

بينما اعتمد ١٠٪ من البنوك محل الدراسة وهو بنك قطر الدولي الاسلامي على اسلوب وحيد هو التزكية من أحد كبار أئمة المساجد.

١١/١/١ : نسبة المنفق من موارد الزكاة :

يقوم ١٠٪ من البنوك الاسلامية بانفاق ١٠٠٪ من موارد الزكاة ويزيد عليها وهو بنك دبي الاسلامي .

لم تشر ٩٠٪ من البنوك عن نسبة المنفق من موارد الزكاة.

١٢/١/١ : تنوع أنشطة الزكاة ومعدل نمو مصارف الزكاة :

لا توجد أشارت إلى هذين البندين.

٢/١ : القرض الحسن :

١/٢/١ : الافصاح عنه في قانون تأسيس البنك :

أوضحت الدراسة أن ٢٠٪ فقط من البنوك الاسلامية التي تم دراستها هي التي أفصحت في قانونها الاشارة إلى قيامها بنشاط القرض الحسن وهما بنك دبي الاسلامي والبنك الاسلامي الأردني للتمويل والاستثمار. بينما لم تشر ٨٠٪ من البنوك محل الدراسة التي قيامها بهذا النشاط .

٢/٢/١ : الإفصاح عنه فى التقارير السنوية :

لم يتم الاشارة إلى نشاط القرض الحسن للبنوك الاسلامية محل الدراسة فى تقاريرها السنوية الا من خلال عبارة «أن البنك يقوم بتقديم القروض الحسنة الانتاجية طبقا للمعايير التى يحددها مجلس ادارة البنك».

٣/٢/١ : المكانة التنظيمية :

أسندت ٥٠٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة مسئولية نشاط القرض الحسن إلى :

– لجنة تعقد بصفة استثنائية .

– شخص بجانب أعماله الأخرى.

– ادارات أخرى بالبنك : قسم الائتمان والتسويق – ادارة مالية أو ادارة قانونية – ادارة عليا بالبنك.

٤/٢/١ : مصادر تمويل القرض الحسن :

يشترك ٦٠٪ من البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج فى تمويل نشاط القرض الحسن من جزء من أموال المصرف.

كما أن ٢٠٪ من البنوك محل الدراسة تعتمد أيضا على التبرعات من أهل الخير.

٥/٢/١ : عدد الأفراد المستفيدين من القرض الحسن :

تراوحت أعداد المستفيدين من القروض الحسنة بين ٦٩٢ حالة و٦٤٣ حالة و٥٨ حالة و ٢٠ حالة وحالة واحدة، بينما لم تتوافر بيانات عن اعداد المستفيدين فى ٥٠٪ من البنوك الاسلامية محل الدراسة.

٦/٢/١ : سياسات البنك عند منح القرض الحسن :

أظهرت الدراسة الميدانية أن منح القرض الحسن من ٧٠٪ فى البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج والتى تضطلع بهذا النشاط يكون لحالات :

– الزواج.

– ترميم المساكن.

– العلاج.

– التعليم.

- الكوارث والأمراض والطوارىء.

- المتعاملين مع المصرف.

- العاملين بالمصرف.

وقد كانت السياسات التى وضعتها هذه البنوك لنشاط القرض الحسن كما يلى :

١ - لتحديد المستحق للقرض الحسن تعتمد ٢٠٪ من البنوك على الأوراق المقدمة من طالب القرض الحسن. بينما يعتمد ١٠٪ منها على تزكية شخص ما للحالة المعروضة ويحدد بنك البحرين الاسلامى مبالغ مقطوعة لكل نوع من أنواع القروض الحسنة.

٢ - الفترة الزمنية

أ - الفترة الزمنية اللازمة لدراسة القرض الحسن وشروطه ومدى توافر الضمانات واتمام الاجراءات تبلغ شهرين فأقل.

ب - الفترة الزمنية التى يحددها البنك لسداد قيمة القرض تتراوح بين :

- عشرة شهور إلى سنة بالنسبة لبنك دبى الاسلامى.

- ستة شهور بالنسبة لبنك البركة الاسلامى للاستثمار.

- عشرة شهور إلى سنة بالنسبة لبنك دبى الاسلامى.

- ستة شهور بالنسبة لشركة الراجحى المصرفية.

- من سنة إلى سنتين بالنسبة لبنك البحرين الاسلامى.

جـ - بالنسبة لسياسة المصرف فى حالة عدم التزام العميل بالسداد فى الموعد المحدد فان ٤٠٪ من البنوك محل الدراسة تقوم بدراسة الحالة المستعصية ثم تقوم بالخصم فى الكفيل بعد أمهاله مدة قصيرة أو على الفور.

٣ - الضمانات المطلوبة.

أ - ضمان شخص يتمثل فى الرواتب المحولة إلى البنوك.

ب - ضمان الوظيفة عامة يطلب إلى جانب الضمان الشخصى .

جـ- ضمان عينى .

٤ - أما بالنسبة لدور الفروع فى القيام بنشاط القرض الحسن فإن البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج ليس لها فروع مما يجعل القيام بهذا النشاط يقع أساسا على عاتق المركز الرئيسى .

التبرعات :

لا يقوم بنشاط التبرعات سوى ٢٠٪ فقط من البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج هما بنك البحرين الاسلامي والبنك الاسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.

ويقومان بجميع التبرعات من الأفراد الطبيعيين من رجال الأعمال، كما يقومان بانفاقها في مجالات متعددة :

- وفق شروط المتبرعين
- التعليم
- الزواج
- العلاج
- ترميم المساكن

القسم الثاني الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها :

وتشمل على :

٢/١ : الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات	٥
٢/٢ : التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية	٥
٢/٣ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية	١٠
٢/٤ : تمويل الصناعات الصغيرة	١٥
٢/٥ : نشر الوعي الثقافي والمصرفي	١٠
	٤٥

٢/١ : الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات :

تشير جملة الاستثمارات إلى الاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل من ناحية، كما تشير إلى اجمالي المشاركات والمرابحات والمضاربات والاستثمارات المباشرة والمتاجرة وغيرها. ويتم حساب هذا المعيار على أساس أن :

$$\text{نسبة الاستثمار إلى اجمالي الاستثمارات} = \frac{\text{الاستثمار المحلي} \times ١٠٠}{\text{جملة الاستثمارات}}$$

وكلما كانت نسبة الاستثمارات المحلية أعلى كان ذلك مؤشراً إيجابيا في تشغيل أموال البنك، بمراعاة عنصر هام يجب أخذه في الاعتبار، وذلك فيما يتعلق بمدى توافر عملات أجنبية لا يستوعبها السوق المحلي ومن ثم يتحتم توظيفها في السوق الخارجي .

ومن نتائج الدراسة الميدانية اتضح أن ٢٠٪ من البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج يبلغ فيها الاستثمار المحلى ١٠٠٪ وهما بيت التمويل الكويتى وبنك قطر الاسلامى إلا أنها تتجه للتناقص فى البنك الأول.

وتتراوح هذه النسبة بين ٩٠٪و ٨٥٪ فى البنك الاسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار وتتجه إلى الانخفاض من ٥ ، ٨٤٪ تقريبا حتى تصل إلى ٣٦٪ سنة ١٩٨٨ فى بنك دبى الاسلامى.

وبصفة عامة نلاحظ اتجاه هذه النسبة إلى التناقص فى كل بنوك الخليج التى توافرت بيانات فيها عن نسبة الاستثمارات المحلى إلى جملة الاستثمارات.

٢/٢ : التوازن فى تمويل القطاعات الاقتصادية :

يهتم هذا المعيار بدراسة مدى قيام البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج بتنويع استثماراتها فى عدة قطاعات بما يخدم قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة. وكلما كانت الاستثمارات تتسم بالتنويع كلما كان ذلك أفضل ويحظى بدرجة مقبولة علميا.

ومن خلال الدراسة الميدانية اتضح أن البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج تمارس سياسات متقاربة فى توجيه استثماراتها إلى القطاعات المختلفة كما هو مبين فى الجدول التالى :

درجة التنويع والتوازن بين القطاعات	عدد البنوك	نسبة ٪
تنويع وتوازن مقبول بين عدة قطاعات *	٢	٢٠٪
التركيز علي قطاعي التجارة والعقار	٢	٢٠٪
التركيز علي قطاع واحد غير واضح في سياساته	٦	٦٠٪
الاجمـــــــالي	١٠	١٠٠٪

* التوازن المقبول يشير إلى وجود استثمارات فى عدة قطاعات منها التجارة والصناعة والزراعة والخدمات مع التقارب فى نسب الاستثمار بين هذه القطاعات وأن انخفض أو ارتفع بعضها نسبيا ولكنه فى مجملة مقبول .

ويلاحظ هنا أهمية قطاع التشييد والعقار والتجارة مع انخفاض أهمية قطاع الزراعة ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة لمنطقة الخليج حيث تزدهر التجارة والتشييد بينما لا يوجد مجال كبير للزراعة.

٣/٢ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

يمكن الوصول إلى مدى اهتمام البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج بالمعايير الاجتماعية من خلال العديد من المؤشرات الفرعية، من أهم هذه المؤشرات التى اعتمدت عليها اللجنة.

١ – الأهداف الاجتماعية ومدى توازنها مع الأهداف الاقتصادية التى تسعى الفروع الاسلامية لتحقيقها.

٢ – مدى ضرورة وأهمية المشروعات التى تمولها البنوك الاسلامية وتنفقها فى عملياتها الاستثمارية.

٣ – أهم المعايير التى تعتمد عليها البنوك الاسلامية عند اتخاذها لقرار التمويل والاستثمار.

وقد اتضح من نتائج الدراسة الميدانية عن طريق الاستقصاء بالنسبة لهذه المؤشرات ما يلى : –

١ – الأهداف الاجتماعية:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية من واقع الاجابة على الاستقصاء الموجه للبنوك الإسلامية وذلك لبيان مدى أهمية الأهداف الاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية، النتائج الموضحة فى الجدول التالى :

الأهداف	مجموع نقاط الترجيح	الترتيب
تحقيق أقصى ربح للمودعين	١٧	الأول
الحفاظ على درجة نمو المصرف	٢٣	الثاني
تحقيق أقصى ربح للمساهمين	٢٩	الثالث
توفير الحاجات الأساسية حسب سلم الأولويات الاسلامية	٢٥	الرابع
المشاركة فى خطة التنمية	٢٦	الخامس
تحقيق المنافع الاجتماعية	٢٨	السادس

يلاحظ من الجدول السابق النقاط التالية :

١ - العمود الأول يشير إلى مسلسل الأهداف من ١- ٦ وأن الأرقام الثلاثة الأولى تشير إلى الأهداف الاقتصادية. أما الأرقام الثلاثة الأخيرة فتشير إلى الأهداف الاجتماعية.

٢ - تكون أهمية ترتيب الأهداف كلما كان الرقم أصغر لأن المطلوب من البنوك من خلال استمارات الاستقصاء هو ترتيب هذه الأهداف بحيث يوضع رقم ١ للأهم ثم رقم ٢ للأقل أهمية وهكذا حتى رقم ٦ لأقل الاهداف أهمية.

٣ - يمكن مما سبق الوصول إلى مجموع الأهداف الاقتصادية وكذلك مجموع الأهداف الاجتماعية على النحو التالي :

الأهداف	مجموع الأهداف الفرعية	المجموع	الترتيب
الاقتصادية	٢٣ + ٢٩ + ١٧	٦٩	الأول
الاجتماعية	٢٨ + ٢٥ + ٢٦	٧٩	الثاني

يوضح الجدول أن أهمية الأهداف الاقتصادية مازالت تطغى على الأهداف الاجتماعية ومازال لها الأولوية بشكل واضح، وهذا طبيعي حيث أننا بصدد منشأة اقتصادية في المقام الأول.

٢/٣/٢ - مدى ضرورة المشروعات التي تمولها البنوك الاسلامية :

بالرجوع إلى نتائج قوائم الاستقصاء التي وجهت للبنوك الاسلامية محل الدراسة والتي اهتمت في سؤالها رقم (١٨) ببيان مدى أهمية وضرورة المشروعات التي يختارها البنك الاسلامي، والتي تشير إلى ميله للنواحي الاجتماعية أو النواحي الاقتصادية بالدرجة الأولي، اتضح ما يلي :

١ - أن تكرار الاستجابات لكل من النواحي الاقتصادية والنواحي الاجتماعية في المشروعات كان على النحو المبين في الجدول التالي :

لاحظ أن اختيار (أ) يدعم الجانب الاجتماعي .

في حين أن الاختيار (ب) يدعم الجانب الاقتصادي .

المشروعات التى يقترح تمويلها	التكرار	أ	ب
أ - تمويل مشروع يحقق عائدا ١٤٪ وينتج مواد غذائية ب - تمويل مشروع يحقق عائدا ٢٠٪ وينتج عطور	٥ -	٥	-
أ - تمويل مصنع يحقق عائدا ٢٠٪ ويتيح ٢٠٠ فرصة عمل ب - تمويل مصنع يحقق عائدا ١٢٪ ويتيح ١٠٠ فرصة عمل	٤ ١	٤	١
أ - تمويل مشروع استصلاح أراضى يدر عائدا بعد ٣ سنوات ب - تمويل مشروع سياحى يدر عائدا سريعا	٥ -	٥	-
أ - تمويل مشروع انتاج عدد وآلات حرفيين ب - تمويل مشروع انتاج عدد سيارات خاصة	٥ -	٥	-
الاجمالى	-	١٩	١

يتضح من الجدول السابق أن اهتمام البنوك الإسلامية بالمشروعات الاجتماعية هو المتقدم حيث لا يوجد هناك اقبال على المشروعات الاقتصادية إذا ما وضعت فى مجال الاختيار مع المشروعات الاجتماعية.

٣/٣/٢ - أهمية المعايير التى تعتمد عليها البنوك الإسلامية عند اتخاذ قرارها للتمويل والاستثمار :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية من خلال قائمة الاستقصاء أن ترتيب المعايير التى تعتمد عليها البنوك الاسلامية عند تمويلها للمشروعات الاستثمارية كانت على النحو التالى :

يلاحظ أنه يعطى وزن ترجيحى (٣) للأهمية الكبيرة للمعيار ووزن (٢) للأهمية المتوسطة ووزن (١) للأهمية الضعيفة للمعيار.

المعيــــــار	الوزن الترجيحي	الترتيب
انخفاض المخاطرة	١٥	الأول
الضمانات الكافية	١٤	الثاني
مسايرة خطة التنمية بالدولة	١٣	الثالث
الربحية العالية	١٢	الرابع
سرعة استرداد الأموال	١١	الخامس
سمعة طالب التمويل وخبرته	١١	السادس
متانة المركز المالي بطالب التمويل	١١	السابع
حاجة المجتمع لنوع المنتجات	١٠	الثامن
خدمة البيئة المحلية	٩	التاسع والأخيـر

فى الجدول السابق يتضح أن الجوانب المادية تسيطر على فكر المسئولين عند اختيار المشروعات الاستثمارية، ويتضح ذلك حيث كانت المعايير الأهم وذات الأولوية :

- انخفاض المخاطرة .
- الضمانات الكافية.
- سرعة استرداد الأموال.

بينما جاءت المعايير التى تهتم بالجوانب الاجتماعية فى ذيل قائمة أهم المعايير ومنها:

- حاجة المجتمع لنوع المنتجات.

ذلك وان كنا نرى أهمية واضحة لمسايرة خطة التنمية التى جاءت فى المركز الثالث وهى لا تخضع بالضرورة للمعايير الاجتماعية فى المقام الأول .

٤/٢ : تمويل الصناعات الصغيرة:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية على البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج أن الاهتمام بتمويل الصناعات الصغيرة كان على النحو المبين فى الجدول التالى :

يتضح من بيانات الجدول انقسام البنوك الاسلامية فى منطقة الخليج من حيث قيامها بتمويل الصناعات الصغيرة واقتصار ٢٠٪ منها على تمويل الصناعات فى الفئة ١٠٠٠٠ فأقل وهما بنك البحرين الاسلامى وبنك فيصل الاسلامى البحرينى .

درجة الاهتمام	مجموع نقاط الترجيح	الترتيب
بنوك تمويل صناعات تقع فى الفئة ١٠,٠٠٠ فاقل	٢	٢٠٪
بنوك تمويل صناعات تقع فى الفئة ١٠٠,٠٠٠ فاكثر	٣	٣٠٪
بنوك لا تهتم بتمويل الصناعات الصغيرة	٥	٥٠٪
الاجمالى	١٠	١٠٠٪

٢/٥ : نشر الوعي الثقافي والمصرفي :

يعتبر نشر الوعى الثقافى والمصرفى الاسلامى من بين الأنشطة الاجتماعية بالغة الأهمية فى ارساء قواعد التعامل المصرفى الاسلامى خاصة فى مراحله الأولى .

ولقد تحدد لقياس هذا الجانب مؤشرين على جانب كبير من الأهمية هما :

١ - نشر الوعى الثقافى والدينى والمصرفى.

٢ - تعدد الحسابات الخاصة الدنيا.

أما فيما يتعلق بمدى تحقيق الوعى الثقافى والدور الاعلامى فلقد كانت نتائج الدراسة الميدانية لمجالات وأنشطة اثراء الوعى الثقافى والدينى والمصرفى بناء على ما جاء فى اجابات استمارة الاستقصاء كما يوضحها الجدول الآتى :

جدول يوضح أهمية أنشطة اثراء الوعي الثقافي

والمصرفي والديني التي تمارسها البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج

النشاط	الوزن الترجيحى	الترتيب
اقامة الندوات والمؤتمرات	٦	الأول
نشر الكتب الدينية والثقافية	٥	الثانى
بحوث لتطوير الخدمة المصرفية	٤	الثالث
ارسال بعثات أو استضافتها من الطلبة على نفقة المصرف	٢	الرابع
ابتعاث الدعاة	١	الخامس
بعثات كشفية وأنشطة ترويحية	١	الأخير

ويتضح من هذا الجدول تركز النشاط الثقافى والاعلامى للبنوك الاسلامية بمنطقة الخليج فى اقامة الندوات والمؤتمرات ونشر الكتب الدينية والثقافية .

ثانيا: نتائج تقييم النشاط الاجتماعي للبنوك الاسلامية بمنطقة الخليج :

أولا - فيما يتعلق بنشاط الزكاة:

تبين أن البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج لا تضطلع جميعا بنشاط الزكاة، حيث لا يتطرق بنك البركة الاسلامى للاستثمار إلى هذا النشاط على الاطلاق، وكذا شركة البركة للاستثمار كما لم تفصح شركة الراجحى المصرفية عن شيء فى نشاطها فى هذا المجال، أما باقى البنوك الاسلامية فى هذه المنطقة فتجمعها صفات عامة :

١ - ليس هناك اهتمام بالافصاح عن قيام البنك بنشاط الزكاة فى القانون الأساسى البنك إلا بالنسبة لبنكين هما بنك دبى الاسلامى والبنك الاسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار.

٢ - ليس هناك اهتمام باظهار نشاط البنك تفصيلا فى مجال أعمال الزكاة فى التقارير السنوية إلا بالنسبة لبنوك ثلاثة حيث جاءت الاشارة إلى هذا النشاط فى صورة إجمالية غير مفصلة.

٣ - أوكلت البنوك الإسلامية القيام بنشاط الزكاة إلى إدارة متوسطة غير مستقلة إلا فى حالة بنك دبى الاسلامى الذى أوكلها إلى ادارة مستقلة.

٤ - يتراوح عدد الأفراد العاملين بنشاط الزكاة فى هذه البنوك بين اثنين وخمسة أفراد على الأكثر.

٥ - يكون دور الرقابة الشرعية استشاريا فى معظم البنوك الإسلامية التى تقوم بنشاط الزكاة، الا بالنسبة لبنك دبى الإسلامى حيث يكون تدخلها واضحا بأكثر من أسلوب.

٦ - تتمثل فئات المزكين فى الأطراف التالية :

(أ) المساهمون.

(ب) المتعاملون من الأفراد والشركات.

(جـ) الأطراف غير المتعاملة مع المصرف.

٧ – تبين من الدراسات أن البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج لا تبذل جهدا يذكر فى تجميع موارد الزكاة حيث يعتبر أهم موارد الزكاة لديها هو قيام الأفراد بتقديم زكاتهم إلى مقر البنك.

٨ – تتمثل الفئات المستحقة للزكاة فى الفئاتالشرعية الثمانية (يستبعد منها العاملون عليها وفى الرقاب وابن السبيل) ذلك بالاضافة إلى المؤسسات الخيرية الاسلامية والمعاهد والمدارس الاسلامية.

٩ – يتم تحديد الافراد المستحقين للزكاة وفق عدة اجراءات أهمها الترشيحات من بعض المتعاملين أو المساهمين أو تزكية أحد كبار أئمة المساجد أو تقدم المستحق بطلبه إلى المصرف لدراسته مع قيام لجان أو افراد بدراسة الحالات المستحقة ميدانيا.

١٠ – لم ترد الاشارة إلى المنفق من الزكاة الا فى حالة بنك واحد هو بنك دبى الاسلامى الذى أظهرت تقاريره السنوية أن المنفق من الزكاة يزيد على الموارد المتوافرة منها لدى البنك بنسبة مختلفة.

ثانياً : فيما يتعلق بنشاط القرض الحسن:

١ – لم تهتم البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج بالاشارة إلى قيامها بنشاط القرض الحسن فى قانونها التأسيسى واشارة مجملة فى النظام الأساسى للبنك الاسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار الذى أظهر أن للبنك حق الاقراض بدون فائدة أو مشاركة فى الربح بشروط محددة.

٢– لم ترد أى أشارة إلى نشاط القرض الحسن لكل البنوك الإسلامية محل الدراسة.

٣– اسندت البنوك الإسلامية القيام بنشاط القرض الحسن إلى ادارات قائمة أو اشخاص يقومون به إلى جانب اعمالهم الأخرى أو إلى لجنة تعقد بصفة استثنائية.

٤– تعتمد البنوك الإسلامية جميعا على جزء من أموال البنك فى تمويل نشاط القرض الحسن إلى جانب التبرعات من أهل الخير بالنسبة لبعض البنوك.

٥– لم تظهر بوضوح أرقام المستفيدين من نشاط القرض الحسن أو متوسط مايحصلون عليه منه.

٦– تعتبر حالات الكوارث والأمراض والطوارىء هى أهم المجالات التى تمنح فيها البنوك الإسلامية محل الدراسة قروضا حسنة.

٧- تشترك جميع البنوك الإسلامية فى طلب ضمان شخصية للقروض الحسنة وقد حددته بعضها بالمرتب المحول إليها.

٨- اتفقت جميع البنوك محل الدراسة على أن مدة دراسة تقديم القرض الحسن هى شهران فاقل.

٩- لم تتفق البنوك محل الدراسة حول المدة المحددة لسداد القرض الحسن التى تراوحت بين ستة شهور وسنتين.

ثالثا : فيما يتعلق بالتبرعات :

لايقوم سوى بنك واحد من البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج وهو بنك دبى الإسلامى بنشاط التبرعات، وهو يقوم بجمعها من الأفراد الطبيعيين، ورجال الأعمال ويقوم بإنفاقها وفق مايحددونه من مصارف لها، وفى حالات التعليم والزواج والعلاج وترميم المساكن.

أما البنك الإسلامى الاردنى للتمويل والاستثمار فقد أشار فى نظامه الاساسى إلى قبوله للهبات والتبرعات واشرافه على انفاقها دون ايضاح أكثر من ذلك.

ويتضح من هذا التحليل أن بنك دبى الإسلامى يتفوق على جميع البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج فى القيام بالنشاطات الاجتماعية بذاتها: الزكاة- القرض الحسن- التبرعات وهو ماتشير إليه أيضا الأوزان النسبية التى حصل عليها فى هذا النشاط.

رابعا : الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات :

تنبيء البيانات المتوافرة بالنسبة لهذا النشاط أن بنك قطر الدولى الإسلامى يقوم بالاستثمار المحلى بنسبة ١٠٠٪ أما البنك الإسلامى الاردنى وبيت التمويل الكويتى وبنك دبى الإسلامى فتتناقص استثماراتهم المحلية باستمرار وقد يرجع ذلك إلى الطبيعة الجغرافية لدول المنطقة ومدى توافر العملات الأجنبية لديها.

خامسا : التوازن في تمويل القطاعات :

اتجهت استثمارات البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج اساسا إلى قطاعى التجارة والعقار الذى يحظى بنصيب متزايد من الاستثمارات الكلية بينما تتناقص الاستثمارات الموجهة إلى قطاعى الصناعة والزراعة بصورة ملحوظة.

سادسا : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

١- أوضحت الدراسة الميدانية أن الأهداف الاقتصادية مازالت تستأثر بالاهتمام الأكبر لدى البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج عند اتخاذها قرارات الاستثمار والتمويل حيث كانت هذه الأهداف هى :

(أ) الحفاظ على درجة نمو المصرف .

(ب) تحقيق أقصى ربح للمساهمين .

(جـ) تحقيق أقصى ربح للمودعين .

٢- كذلك اتضح اعتماد هذه البنوك على المعايير المادية عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل حيث كانت المعايير التى تعتمد عليها هي:

(أ) انخفاض المخاطرة .

(ب) الضمانات الكافية .

(جـ) سمعة طالب التمويل وخبرته .

(د) الربحية العالية .

(هـ) مسايرة خطة التنمية بالدولة .

٣- كان من الملفت للنظر أنه فى مجال المفاضلة بين المشروعات الاقتصادية المعروضة بالسؤال رقم (١٨) باستمارة الاستقصاء كانت جميع الاختيارات تتجه إلى تلك المشروعات التى تدعم الجانب الاجتماعي، وهو مايتعارض مع ماجاء فى النقطتين السابقتين.

سابعا : تمويل الصناعات الصغيرة :

أوضحت الدراسة الميدانية أن بنكين فقط أظهرا اهتماما بتمويل الصناعات الصغيرة- هما بنك البحرين الإسلامى بينما كان تمويل ثلاثة بنوك ينصب على الفئات ١٠٠٠٠٠ جنيه ولم تظهر نصف البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج اهتماما بتمويل الصناعات الصغيرة.

ثامنا : نشر الوعي الثقافي والمصرفي :

واتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن أهم الأنشطة التى تمارسها البنوك الإسلامية لنشر الوعى الثقافى والمصرفى هى بالترتيب كما يلي:

(أ) إقامة الندوات والمؤتمرات.

(ب) نشر الكتب الثقافية والدينية.

(جـ) بحوث تطوير الخدمات المصرفية.

(د) إرسال بعثات واستضافتها من الطلبة على نفقة المصرف.

القسم الخامس

التقارير الجزئية والتقرير العام لتقويم الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية في الدول الإسلامية

القسم الخامس

التقارير الجزئية والتقرير العام لتقويم الدور الاجتماعي للبنوك لاسلامية في الدول الاسلامية

أولاً: تقويم النشاط الاجتماعي للبنوك الإسلامية في البلاد الإسلامية :

(أ) البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية * :

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران تم اسلمة كل القوانين ومن بينها القوانين الخاصة بالمعاملات المصرفية، ومن ثم فالبنوك في إيران خاضعة للنظام المصرفي الإسلامي الذي وافق عليه مجلس الشورى الإسلامي.

ولم يستطع المعهد العالمي للفكر الإسلامي الحصول حتى الآن على القوانين الأساسية للبنوك بإيران والتقارير السنوية واللوائح والقرارات الخاصة بها، وعلى ذلك فليست هناك صورة تفصيلية لما يتم في الجانب الاجتماعي حتى يمكن إجراء التقويم بصورته المناسبة، وإنما البيانات المتوافرة هي تلك المتعلقة بالبنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية المستقاة من القوانين المصرفية التي صادق عليها مجلس الشورى الإسلامي.

أولا : الأنشطة الاجتماعية بذاتها:

١/١ - **نشاط الزكاة :** تقوم الدولة نفسها في إيران بتحصيل الزكاة، ولهذا فليس للبنوك نشاط يذكر في هذا الصدد.

ولم تتوافر أي بيانات أخرى عن دور البنوك الإسلامية في إيران في تمويل نشاط الزكاة أو أي من الأنشطة الأخرى المتعلقة بها.

٢/١ ـ **نشاط القرض الحسن:** لم يرد أي شيء عن القرض الحسن سوى ماذكر أنه يحقق للبنك قبول الودائع التي تأخذ أحد الصور التالية :

(أ) ودائع القرض الحسن (جاري - توفير) .

(ب) ودائع أخرى .

* يتم دراسة هذا البنك منفردا لكونه بنكا مركزيا- بنك الحكومة- فلايمكن مساواته بالبنوك أو الفروع الإسلامية الأخرى. هذا ويلتزم البنك بدفع أصول ودائع القرض الحسن .

٣/١ – التبرعات : لم يرد عنها شيء.

ثانيا: الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها :

١/٢ – الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات : تقوم البنوك بالاستثمار داخل جمهورية إيران الإسلامية.

٢/٢ – التوازن في تمويل القطاعات الإقتصادية: يذكر أن البنك يمول كافة القطاعات الاقتصادية .

٣/٢ – الاهتمام بالمعايير الاجتماعية : لم يرد عنها شيء لعدم وصول رد على استمارة الاستقصاء التي تم ارسالها للبنوك فى إيران .

٤/٢ – تمويل الصناعات الصغيرة : لم تتوافر عنها بيانات من خلال الوثائق المتاحة.

٥/٢ – نشر الوعي الثقافي والمصرفي: غير متاح عنه أى بيانات من خلال الوثائق والمستندات المتوافرة.

ب – بنوك إسلامية أخرى فى بلدان إسلامية :

يتم تقييم الدور الاجتماعى لمجموعة البنوك الإسلامية التى سيأتى بيانها فى ظل المتاح من البيانات ولذلك يجب أن تؤخذ فى الاعتبار مجموعة النقاط التالية :

١ – أن مجموعة البيانات المتاحة عن هذه البنوك يشوبها بعض النقص والقصور مما لايساعد على إجراء التحليل اللازم للخروج بالنتائج الدقيقة عن الدور الاجتماعى لهذه البنوك.

٢ – أنه قد تم إرسال قائمة الاستقصاء لهذه البنوك ومع ذلك لم نتلق الرد إلا من بنكين فقط.

٣ – أن الأجواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لهذه البنوك متباينة مما يؤثر تأثيرا بالغا على نتائج التحليل.

٤ – أن المعهد قد طلب من هذه البنوك إرسال قائمة من الوثائق الرسمية تحتوى على العقود الأساسية للتأسيس والتقارير السنوية وبعض المطبوعات التى تساهم فى عمليات التحليل والدراسة ولم يتلق ردود باستثناء بنك البركة جيبوتى وبنك فيصل الإسلامى قبرص.

ومع المحددات السابقة إلا أنه يعز علينا إلا نقوم بأى جهد نحو تحليل دور هذه البنوك تجاه أنشطتها الاجتماعية فى ظل المتاح من البيانات.

ج: بنوك إسلامية أخرى في بلدان إسلامية وغير إسلامية :

والبنوك الإسلامية التى شملتها الدراسة هى :

١ ـ بنك فيصل الإسلامى ـ قبرص.

٢ ـ بنك البركة – جيبوتى .

٣ ـ بنك البركة الموريتانى الإسلامى – موريتانيا.

٤ ـ بنك موريتنانيا الإسلامى – موريتانيا.

٥ ـ بنك التمويل السعودى التونسى – تونس.

٦ ـ البنك الإسلامى الماليزى – ماليزيا.

٧ ـ المصرف الإسلامى التجارى التعاونى المحدود – بنجلاديش.

وتشتمل الدراسة على :

١ ـ جدول ترتيب البنوك الإسلامية فى الدول الإسلامية من حيث أهميتها النسبية فى القيام بالأنشطة الاجتماعية وفق المعايير الاجتماعية الموضوعية.

٢ ـ دراسة المعايير الاجتماعية مقسمة إلى :

القسم الأول: الأنشطة الاجتماعية بذاتها.

القسم الثانى: الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها.

جدول ترتيب البنوك الإسلامية في بلدان غير إسلامية

من حيث أهميتها النسبية في القيام بالأنشطة الاجتماعية حسب المعايير الاجتماعية الموضوعية.

اسم البنك	أنشطة اجتماعية بذاتها من ٥٥ درجة	أنشطة اجتماعية بتبعيتها من ٤٥ درجة	المجموع من ١٠٠ درجة	الترتيب
بنك البركة الدولي المحدود	٦	١	٧	الأول
المصرف الإسلامي الدولي لوكسمبورج	٤	٤	٨	الثانى
المصرفي الإسلامي الدولي الدانمارك	–	٢	٢	الثالث

ملاحظات على الجدول السابق :

١- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بذاتها = ٥٥ درجة

وهى تخص من – نشاط الزكاة = ٤٠

– نشاط القرض الحسن = ١٠

– نشاط التبرعات = ٥

٢- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها = ٤٥

وهى تخص من – الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات = ٥

– التوازن فى تمويل القطاعات الاقتصادية = ٥

– الاهتمام بالمعايير الاجتماعية = ١٠

– تمويل الصناعات الصغيرة = ١٥

– نشر الوعى الثقافى والمصرفى = ١٠

٣ – المجموع الكلى = ١٠٠

٤ – الترتيب فى العمود الأخير للبنوك الإسلامية فى الدول غير الإسلامية من حيث التزامها بمجموعة المعاييرالاجتماعية لتى وضعتهااللجنة الاجتماعية، ونلاحظ انخفاض هذا المجموع إلى درجة كبيرة، ونقف على أسباب ذلك بتحليل هذه النتائج فيما يلى :

القسم الأول : الأنشطة الاجتماعية بذاتها :

١/١ نشاط الزكاة	٤٠
٢/١ نشاط القرض الحسن	١٠
٣/١ التبرعات	٥
الإجمالى	٥٥

١/١ نشاط الزكاة :

أوضحت الدراسة الوثائقية للبنوك الثلاثة عدم وجود ذكر لنشاط الزكاة فى كل من المصرف الإسلامى الدولى بالدانمارك وبنك البركة الدولى بلندن، ويبرر ذلك وجود البنكين فى مجتمعات غير إسلامية. أما المصرف الإسلامى الدولى بلوكسمبورج فقد كان نشاط الزكاة به كما بينته الدراسة الوثائقية .

المعايير الادارية والتنظيمية لنشاط الزكاة :

١/١/١ – لم يتم الإفصاح عن نشاط الزكاة فى القانون الإسلامى للمصرف.

٢/١/١ – أوضحت دراسة التقارير السنوية إيراد رقم خاص بمبلغ الزكاة ضمن بنود الميزانيات المعتمدة.

٣/١/١ – لم يتم الإفصاح عن الادارة أو القسم المسئول عن الزكاة أو مكانته التنظيمية.

٤/١/١– لم يتم الإشارة إلى عدد الأفراد المسئولين عن الزكاة أو تخصصاتهم.

٥/١/١– يتم نشاط الزكاة بصفة أساسية فى المركز الرئيسى لعدم وجود فرع للمصرف.

٦/١/١– هيئة الرقابة الشرعية لها دور فعال فى تقدير الزكاة المستحقة على البنك وإبداء الرأى فى مصارفها.

معايير موارد الزكاة :

لم تبين الدراسة الوثائقية فئات المزكين أو طرق تجميع موارد الزكاة إلا أن التقارير السنوية أظهرت تزايد مبالغ الزكاة المنفقة سبعة أمثال فيما بين ١٩٧٩، ١٩٨٣.

معايير مصارف الزكاة :

لم تبين الدراسة الوثائقية فئات المستحقين للزكاة أو الأسلوب المتبع من قبل المصرف فى تحديد المستحق للزكاة أو نسبة المنفق من موارد الزكاة أو تنوع أنشطتها.

٢/١ نشاط القرض الحسن :

أظهرت الدراسة الوثائقية عدم وجود نشاط القرض الحسن إلا فى بنك البركة الدولى المحدود بلندن.

١/١/١ – لم يتم الافصاح عن قيام البنك بهذا النشاط فى القانون الأساسى للبنك.

٢/١/١ – أشارت التقارير السنوية المتاحة قيام البنك بتقديم القروض الحسنة إلى موظفيه.

٣/١/١ – ليس هناك مايشير فى المستندات المتاحة إلى وجود هيكل تنظيمى مستقل لنشاط القرض الحسن.

٤/١/١ – أظهرت الدراسة الوثائقية أن تمويل القرض الحسن هى أموال البنك فقط.

١/١/٥ – تزايد عدد الأفراد المستفيدين من القروض الحسنة من ٣ أفراد سنة ١٩٨٦ إلى ١٥ فردا سنة ١٩٨٩.

١/١/٦ – تزايدت نسبة القروض الحسنة الممنوحة خلال أربع سنوات من ٠,٠٤٪ إلى ٠,١٪ .

١/١/٧ – كما تزايد متوسط ماحصل عليه الفرد من قروض حسنة إلى الضعف بين سنة ١٩٨٦ وسنة ١٩٨٩.

٣/١ التبرعات :

أظهرت الدراسة الوثائقية أن البنك الدولي المحدود بلندن هو الوحيد الذى يقوم بهذا النشاط.

١/٣/١ – أظهرت الدراسة الوثائقية أن مصادر التبرعات من البنك فقط حيث لم نجد ما يشير إلى قيامه بتلقى تبرعات من الغير .

١/٣/٢ – تزايدت التبرعات المنفقة ٤ مرات من سنة ١٩٨٨، ١٩٨٩إلا أنه لم ترد إشارة إلى مجالات إنفاق هذه التبرعات.

القسم الثانى : الانشطة الاجتماعية بتبعيتها :

وتشتمل على :

٢/١ الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات	٥
٢/٢ التوازن فى تمويل القطاعات الاقتصادية	٥
٢/٣ الاهتمام بالمعايير الاجتماعية	١٠
٢/٤ تمويل الصناعات الصغيرة	١٥
٢/٥ نشر الوعى الثقافى والمصرفى	١٠
	٤٥

٢/١ الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات :

تقع البنوك الإسلامية الثلاثة محل الدراسة فى دول غير إسلامية مما يجعل قيامها باستثمارات محلية معيارا لايعتد به فى تقويم قيامها بدورها الاجتماعى إلا أن الدراسة الوثائقية لتقارير المصرف الإسلامى الدولى بالدانمارك بينت قيام البنك باستثمارات بين دول السوق الأوروبية المشتركة وخاصة الدانمارك والدول الإسلامية وخاصة دول الخليج ومصر .

٢/٢ التوازن في تمويل القطاعات الإقتصادية :

أظهرت الدراسة الوثائقية لتقارير المصرف الإسلامى الدولى بلوكسمبورج قيامه بتوزيع استثماراته بين قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والإسكان بنسب مرتفعة ومتقاربة، أماالخدمات والإعلام والتعليم فإنها تتم بنسب أقل وإن كانت تلقى اهتماما من البنك، أما المصرف الإسلامى الدولى بالدانمارك فإنه يقوم بتمويل قطاع التجارة الدولية بين البلدان فقط.

٣/٢ الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

أسلفنا عدم ورود إجابات لاستمارة الاستقصاء عن أى من البنوك الثلاثة مما يجعل من الصعوبة بمكان التعرف على مدى اهتمام البنك بالمعاييرالاجتماعية والتى تتضح من خلال الإجابة على أسئلة استمارة الاستقصاء .

٤/٢ تمويل الصناعات الصغيرة :

لم تبين الدراسة الوثائقية قيام البنوك الإسلامية الثلاثة محل الدراسة قيامها بتمويل الصناعات الصغيرة .

٥/٢ نشر الوعي الثقافي والمصرفي :

لم تبين الدراسة الوثائقية مدى اهتمام البنوك الإسلامية محل الدراسة بتنمية الحسابات وخاصة الدنيا .

إلا أن هذه الدراسة أظهرت قيام المصرف الإسلامى الدولى بلوكسمبورج بإنشاء مؤسسات تدعم النشاط الاجتماعى منها :

- مؤسسة الزكاة والصدقات فى فادوز بليختنشتاين تقوم على قبول أموال الزكاة والتبرعات الأرصدة المتخصصة .
- المجلس الدولى للبحوث الإسلامية فى فادوز بليختنشتاين .
- معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية بجامعة فرانكفورت.

أما بنك البركة المحدود بلندن فقد قام بعقد ندوة عن الاقتصاد الإسلامى بالجزائر.

أولاً: تقويم النشاط الاجتماعي للبنوك الإسلامية في البلاد غير الإسلامية :

(أ) البنوك الإسلامية في جزر البهاما :

تتم دراسة البنكين الإسلاميين، بجزر البهاما لانتمائهما إلى منطقة جغرافية واحدة تماثل ظروفهما فى العمل وهذان البنكان هما :

١- بنك التقوى المحدود .

٢- دار المال الإسلامي.

بدراسة التقريرين المعدين عن هذين البنكين وجدنا أن الأوزان النسبية لكل منهما فيما يتعلق بالأنشطة الاجتماعية بذاتها والأنشطة الاجتماعية بتبعيتها هي كالتالي :

اسم البنك	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية ٥٥ درجة	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية ٤٥ درجة	المجموع ١٠٠	الترتيب
بنك التقوى	١٨	٧	٢٥	الأول
دار المال الإسلامي	١٦	٧	٢٣	الثاني

ملاحظات على الجدول السابق :

١- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بذاتها = ٥٥ درجة

وهي تخص كل من - نشاط الزكاة = ٤٠

- نشاط القرض الحسن = ١٠

- نشاط التبرعات = ٥

٢- الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها = ٤٥

وهي تخص كل من - الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات = ٥

- التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية = ٥

- الاهتمام بالمعايير الاجتماعية = ١٠

- تمويل الصناعات الصغيرة = ١٥

- نشر الوعي الثقافي والمصرفي = ١٠

٣- المجموع الكلي = ١٠٠

٤- الترتيب في العمود الأخير للبنوك الإسلامية في الدول غير الإسلامية من حيث التزامها بمجموعة المعايير الاجتماعية التي وضعتها اللجنة الاجتماعية، ونلاحظ انخفاض هذا المجموع إلى درجة كبيرة، ونقف على أسباب ذلك بتحليل هذه النتائج فيما يلي وتشتمل على :

القسم الأول : الأنشطة الاجتماعية بذاتها :

١/١ : نشاط الزكاة	٤٠
٢/١ : نشاط القرض الحسن	١٠
٣/١ : التبرعات	٥
	٥٥

١/١ : نشاط الزكاة :

المعايير الادارية والتنظيمية لنشاط الزكاة :

أوضحت نتائج دراسة تقريرى البنكين اهتمامها بالجوانب الإدارية والتنظيمية وتفصيل لنشاط الزكاة وتفصيل ذلك:

١/١/١: إفصاح البنكين عن نشاط الزكاة في قانونهما الأساسي.

٢/١/١ :- إفصاح البنكين عن قيامهما بدفع زكاة أموالهما، فذكرت التقارير السنوية مبالغ مستحقات صندوق الزكاة وقيام لجنة الزكاة فى دار المال الإسلامى بتوزيعها فى مصارفها الشرعية.

٣/١/١:- يتبع نشاط الزكاة لجنة عليا هى هيئة الرقابة الشرعية المعينة من قبل مجلس الإدارة فى بنك التقوى ولجنة تابعة لادارة رأس المال فى دار المال الإسلامى.

٤/١/١: - لم يتم الافصاح عن الأفراد المسئولين عن نشاط الزكاة فى دار المال الاسلامى، أما فى بنك التقوى فإن أعضاء لجنة الرقابة الشرعية هم ثلاثة أعضاء متخصصين فى فقه الشريعة وقواعد وفقه المعاملات هم المسئولين عن نشاط الزكاة.

٥/١/١:- يقتصر نشاط الزكاة على لجنة واحدة فى كلا البنكين « ولا يتوقع أن يكون لهما فروعا».

٦/١/١:- هيئة الرقابة الشرعية هى المشرفة على نشاط الزكاة فى البنكين حيث تقوم بـ :

- تحديد قيمة الزكاة .
- تعمل على اقتطاع الزكاة .
- صرف الزكاة فى أوجهها الشرعية .

معايير موارد الزكاة :

٧/١/١ : فئات المزكين :

بينت التقارير الدورية أن فئات الزكاة فى كلا البنكين هى:

- قيام البنك بدفع زكاة المال من خلال المساهمين بالإضافة إلى قيام أفراد طبيعيين بتقديم زكاتهم إلى بنك التقوى.
- قيام هيئات بتقديم زكاتهم إلى بنك التقوى.

٨/١/١ : طرق تجميع موارد الزكاة :

يقوم كلا البنكين بخصم الزكاة من المنبع: وذلك بالإضافة إلى مايرد إلى بنك التقوى من موارد خارجية مستقلة.

معايير مصارف الزكاة :

١٠/١/١ : فئات المستحقين للزكاة :

بينت التقارير الدورية أن توزيع الزكاة فى البنكين يكون للمستحقين من المصارف الشرعية الثمانية.

١١/١/١ : أسلوب تحديد المستحق للزكاة :

لم تحدد الوثائق المتاحة لكلا البنكين أسلوب تحديد المستحق للزكاة أو كيفية التعرف عليه.

١٢/١/١ : نسبة المنفق من موارد الزكاة :

لم تظهر الوثائق المتاحة نسبة المنفق من الزكاة .

٢/١ : نشاط القرض الحسن :

أظهرت الوثائق أن بنك التقوى لايقوم بأى نشاط للقرض الحسن .

أما دار المال الإسلامى فقد أورد فى أحد تقاريره تقديم البنك لقروض بدون فوائد لأغراض إنسانية أو خيرية لاتحصل المؤسسة الممولة لها على أى أرباح.

٣/١ : التبرعـــات :

لم نجد فى الوثائق المتاحة مايفيد قيام أى من البنكين بقبول التبرعات أو القيام على توزيعها. إلا فيما ورد ذكره بالنظام الأساسى لبنك التقوى أنه يقبل تنظيم مايرد إليه من هبات وتبرعات ويصرفها فى مصارفها الشرعية.

القسم الثاني :الأنشطة الاجتماعية بجميعها ، وتشتمل علي :

٢/١ : الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات	٥
٢/٢ : التوازن فى تمويل القطاعات الاقتصادية	٥
٢/٣ : الاهتمام بالمعايير الاجتماعية	١٠
٢/٤ : تمويل الصناعات الصغيرة	١٥
٢/٥ : نشر الوعى الثقافى والمصرفى	١٠
المجموع الكلى	٤٥

٢/١ : الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات :

تشير جملة الاستثمارات إلى الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل من ناحية كما تشير إلى إجمالى المشاركات والمرابحات والمضاربات والاستثمارات المباشرة والمتاجرة وغيرها، وبالنسبة لبنكى البهاما لايجوز تطبيق هذا المعيار وذلك لوجودهما فى مجتمع غير إسلامي، وعلى ذلك فإن قيامهما باستثمار أموالهما فى البلدان الإسلامية من خلال الشركات التابعة لهما يعتبر وصفا أفضل من الناحية الاجتماعية والشرعية، لما تقدمه بذلك من خدمات اقتصادية واجتماعية للاقتصاديات المسلمة التى تستثمر أموالها فيها.

٢/٢ : التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية :

أكدت الوثائق المتاحة البنكين أن استثماراتها تتم فى مختلف القطاعات الاقتصادية، وإن لم تظهر نسبة المساهمة فى كل قطاع.

٢/٣ : الأهتمام بالمعايير الاجتماعية :

لم تتح الوثائق الخاصة بكلا البنكين أى بيانات عن :

- مدى التزام البنكين بالأهداف الاجتماعية .
- مدى ضرورة وأهمية المشروعات التى يتم تمويله.
- أهم المعايير التى يتم الاعتماد عليها عند اتخاذ قرار التمويل.

٢/٤ : تمويل الصناعات الصغيرة :

لاتوجد أى إشارة فى الوثائق المتاحة عن قيام أى من البنكين بتمويل الصناعات الصغيرة .

٥/٢ : نشر الوعى الثقافى والمصرفى :

يعتبر نشر الوعى الثقافى والمصرفى الإسلامى من بين الأنشطة الاجتماعية بالغة الأهمية فى إرساء قواعد التعامل المصرفى واتحاد المناخ الإسلامى السليم لعمل البنوك الإسلامية خاصة فى مراحله الأولى .

لقد تحدد لقياس هذا الجانب مؤشران على جانب كبير من الأهمية هما :

- الوعى الثقافى والدور الإعلامى .
- تعدد الحسابات وخاصة الدنيا .

١- بالنسبة لهذا المؤشر لم يرد شيء بالوثائق المتاحة لبنك التقوى أما دار المال الإسلامى فقد بينت تقاريرها أنها تقوم بإصدار نشرات لتنمية الوعى الثقافى المصرفى الإسلامى .

٢- لم يرد شيء فى الوثائق المتاحة تفيد قياس هذا المؤشر .

القسم السادس

التقارير الجزئية والتقرير العام لتقويم الدور الإجمالى للبنوك الإسلامية فى البلاد غير الإسلامية

القسم السادس

التقارير الجزئية والتقرير العام لتقويم الدور الاجتماعي للبنوك الاسلامية فى البلاد غير الإسلامية

أولاً: نتائج تقويم النشاط الاجتماعي للبنوك الإسلامية في البلاد غير الإسلامية :

أولا : فيما يتعلق بنشاط الزكاة :

توضح الدراسة أن نشاط الزكاة هو النشاط الاجتماعى الأساسى فى بنكى جزر البهاما، وإن لم ترد له بيانات تفصيلية فى الوثائق الصادرة عنهما، ويلتزم البنكان فى هذا المجال بالمبادىء الشرعية لفريضة الزكاة بالنسبة لمصارف الزكاة، أما البنوك الإسلامية الثلاث فى أوروبا الغربية فليس هناك ترد تفاصيل خاصة بمصادرها أو مصارفها أو السياسة المتبعة لذلك .

ثانيا : نشاط القرض الحسن :

لم يتم ذكر نشاط القرض الحسن إلا فى دار المال الاسلامى وبنك البركة الدولى المحدود بلندن ولكن دون وجود بيانات تفصيلية.

ثالثا : نشاط التبرعات :

لم يتم نشاط التبرعات إلا فى البركة الدولى المحدود بلندن وبنك التقوى ولكن دون بيانات تفصيلية.

رابعا : النشاط الاجتماعي بتبعيته :

يتركز هذا النشاط فى قيام بنك التقوى المحدود ودار المال الاسلامى باستثمار أموالهما فى الدول الإسلامية التى توجد بها شركات البنكين وبين دول السوق الأوروبية المشتركة والدول الإسلامية، وذلك فى كل القطاعات الاقتصادية وان لم تذكر بيانات تفصيلية عن ذلك.

يقتصر النشاط فى مجال نشر الوعى الثقافى والمصرفى على قيام دار المال الإسلامى بإصدار نشرات وقيام المصرف الإسلامى الدولى بلوكسمبورج بإنشاء مؤسسات تدعم النشاط الاجتماعى .

جدول ترتيب البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية حسب أهميتها النسبية في القيام بالأنشطة الاجتماعية وفق المعايير الاجتماعية الموضوعة

اسم البنـــــك	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بذاتها في ٥٥ درجة	الوزن النسبي للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها في ٤٥ درجة	المجموع من ١٠٠ درجة	الترتيب
بنك البركة الموريتاني الإسلامي	١٥	١٤	٢٩	الأول
بنك موريتانيا الإسلامي للاستثمار والتجارة والتنمية	١٣	٤	١٧	الثاني
بنك البركة - جيبوتي	٩	٤	١٣	الثالث
البنك الإسلامي الماليزي	٦	٧	١٣	الرابع
بنك فيصل الإسلامي - قبرص	١٢	-	١٢	الخامس
بيت التمويل السعودي التونسي	٢	٨	١٠	السادس
المصرف الإسلامي التجاري التعاوني المحدود	-	٧	٧	السابع

ملاحظات على الجدول السابق:

١ ـ الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بذاتها = ٥٥ درجة

وهي تخص كل من :

- نشاط الزكاة = ٤٠
- نشاط القرض الحسن = ١٠
- نشاط التبرعات = ٥

٢ ـ الدرجة الكلية للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها = ٤٥ درجة

وهي تخص كل من :

- الاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات. = ٥
- التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية. = ٥
- الاهتمام بالمعايير الاجتماعية. = ١٠

– تمويل الصناعات الصغيرة. = ١٥

– نشر الوعى الثقافى والمصرفي. = ١٠

٣ ـ المجموع الكلى = ١٠٠ درجة

١ ـ يتضح من هذه الدرجات انخفاض مساهمتها فى النشاط الاجتماعى بشقيه حيث يحصل البنك الأول فى الترتيب على ٣٠٪ من مجموع الدرجات.

٢ – للوقوف على مدى التزام البنوك الإسلامية لمجموعة المعايير التى وضعتها اللجنة الاجتماعية نقوم بتحللها والوقوف على نتائجها فيما يلى :

القسم الأول: الأنشطة الاجتماعية بذاتها وتشتمل علي :

١/١/١ نشاط الزكاة	٤٠
نشاط القرض الحسن	١٠
التبرعات	٥
	٥٥

١ / ١ نشاط الزكـــاة :

المعايير التنظيمية والإدارية لنشاط الزكاة :

١/١/١ – الافصاح عنها في القانون الأساسي: يبين الجدول التالى نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالإفصاح عن نشاط الزكاة فى القانون الأساسى للبنك.

بيـــــــــان	العـدد	النسبة ٪
– مفصح عنها	٢	٢٨
– غير مفصح عنها	٣	٤٤
– غير متاح بيانات	٢	٢٨
إجمالــــــــى	٧	٪١٠٠

من الجدول السابق يتضح أن النسبة العظمى ٤٤٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة لم تفصح عن نشا ط الزكاة فى قوانينها الأساسية وإن كانت تمارسها كما سيتضح بعد ذلك. وان هناك ٢٨٪ من هذه البنوك لم تتح عنها البيانات اللازمة التى توضح مدى الإفصاح عن نشاط الزكاة من عدمه.

٢/١/١ : الإفصاح عن نشاط الزكاة في التقارير السنوية: يوضح الجدول التالى نتائج الدراسة الميدانية فى هذا الصدد.

بيـــــــــان	العـدد	النسبة ٪
- مفصح عنها	٢	٢٨
- غير مفصح عنها	٢	٢٨
- غير متاح بيانات	٣	٤٤
إجمالـــــــى	٧	٪١٠٠

توضح البيانات السابقة أن النسبة العظمي من البنوك الإسلامية محل الدراسة لاتفصح عن نشاط الزكاة فى تقاريرها السنوية أو غير متاح عنها البيانات الكافية للتحليل .

٣/١/١ : الإدارة أو القسم المسئول عنها ومكانته التنظيمية:

يوضح الجدول التالى مدى وجود إدارة أو قسم يهتم بإدارة نشاط الزكاة فى البنك.

إن الجدول السابق يوضح أن ٧٢٪ من البنوك الإسلامية لاتهتم بتنظيم قسم أو إدارة تتولى الاهتمام بنشاط الزكاة. وهذا يدل على أن بعض البنوك قد توكلها لأقسام أخرى أو لاتمارسها على الإطلاق وأن النسبة التقليدية والتى تمثل ٢٨٪ هى التى تخصص لها قسماً مستقلاً لإدارتها والإشراف على نشاطها.

بيـــــــــان	العـدد	النسبة ٪
- يوجد إدارة / صندوق لأعمال الزكاة	٢	٢٨
- لا يوجد	٥	٧٢
إجمالـــــــى	٧	٪١٠٠

٤/١/١ : عدد الأفراد المسئولين وتخصصاتهم :

أوضحت الدراسة الميدانية أن العاملين بإدارات وأقسام وصناديق الزكاة كانت بياناتهم على الوجه التالى :

بيــــــــــــان	العـدد	النسبة ٪
– يوجد إدارة / صندوق لأعمال الزكاة	٢	٢٨
– لا يوجد	٥	٧٢
إجمالــــــــى	٧	١٠٠٪

كما هو واضح من بيانات الجدول السابق فإن بنك واحد فقط هو الذى يتوافر به عدد مناسب للقيام بعبء العمل فى إدارة الزكاة، ومع ذلك فهناك خمسة بنوك لايتوافر عنها أية بيانات قد تفيد فى تحليل هذا العنصر.

٥/١/١ :عدد لجان أو صناديق الزكاة ومدي مناسبتها :

تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن صناديق الزكاة فى غالبية البنوك غير مناسبة وقد تكون غير موجودة على الإطلاق كما هو واضح فى الجدول التالى :

٦/١/١ : دور الرقابة الشرعية:

أوضحت نتائج الدراسات الميدانية أن دور الرقابة الشرعية دور قليل إذ أن ٢٨٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة هى التى تتميز بوجود دور لهيئة الرقابة الشرعية، وماعدا ذلك ليس للرقابة الشرعية دور فى ٤٤٪ من البنوك محل الدراسة أما الـ ٢٨٪ المتبقية فلا تتوافر عنها بيانات ويتضح ذلك من البيانات المدرجة فى الجدول التالى :

بيــــــــــــان	العـدد	النسبة ٪
– مناسبة	٢	٢٨
– غير مناسبة	٤	٥٨
– غير متاح بيانات	١	١٤
إجمالــــــــى	٧	١٠٠٪

معايير موارد الزكـــــاة:

١ /١ /٧ : فئات المزكين :

بيـــــــــــــان	العـدد	النسبة ٪
- لها دور	٢	٢٨
- ليس لها دور	٣	٤٤
- غير متاح بيانات	٢	٢٨
إجمالـــــــــــى	٧	٪١٠٠

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن ٤٢٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة قد أظهرت فئات المزكين الذين تعتمد عليهم فى تمويل نشاط الزكاة لديها وأن ٢٨٪ منهم غير مبين لهذه الفئات وأن ٢٨٪ من هذه البنوك لم تتوافر عنه البيانات الموضحة لهذا العنصر، ولقد تمثلت أهم فئات المزكين فيما يلى :

١ - البنك نفسه.

٢ - الأفراد سواء كانوا مودعين أو أفراد ولا يتعاملون مع البنك.

٣ - المساهمون.

١/١/٨: طرق تجميع موارد الزكاة:

تمثلت أهم الطرق التى تعتمد عليها هذه البنوك محل الدراسة فى تجميع موارد الزكاة لديها فيما يلى :

١ - قيام البنك بخصم مقدار الزكاة من المنبع.

٢ - تقدم الأفراد للبنك بدفع زكواتهم.

٣ - قيام بعض الشركات التابعة للبنك بتقديم زكاتها إلى البنك.

١/١/٩: معايير مصارف الزكاة:

أوضحت الدراسة الميدانية أن ٢٨٪ من البنوك محل الدراسة بينت مصارف الزكاة بها بينما لم يبين ٢٨٪ منها هذه المصارف، أما الـ٤٤٪ الباقية فغير متاح عنها أى بيانات تساعد فى تحديد مدى اهتمامها بتحديد مصارف الزكاة ويوضح الجدول التالى ذلك:

١٠/١/٩: فئات المزكين:

قد حددت البنوك التى أوضحت مصارف الزكاة فئات المستحقين على النحو التالي:

١ – الأفراد المستحقون من الفقراء والعجزة.

بيـــــــــــان	العـدد	النسبة ٪
- مفصح عنها	٢	٢٨
- غير مفصح عنها	٢	٢٨
- غير متاح بيانات	٣	٤٤
إجمالـــــــى	٧	٪١٠٠

٢ – المرضى .

٣ – الحالات الاجتماعية الملحة .

٤ – فى سبيل الله .

٥ – ذو العيال الكثير .

١١/١/٩: أسلوب تحديد المستحق للزكاة:

لم تبين أى من البنوك الإسلامية محل الدراسة ماهو الأسلوب الذى تتبعه فى تحديد المستحق للزكاة .

١ / ٢: نشاط القرض الحسن:

المعايير التنظيمية والإدارية:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن النواحى الإدارية والتنظيمية الخاصة بالقرض الحسن فى البنوك الإسلامية محل الدراسة أن ٥٦٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة لا تهتم بالقرض الحسن فى قوانينها الأساسية وتقاريرها السنوية فلا إدارة أو قسم مسئول عنه.

بيـــــــــــان	العـدد	النسبة ٪
١/٢/١: الإفصاح عنه في القانون الأساسي		
- مفصح عنه	٣	٤٤٪
- غير مفصح عنه	٤	٥٦٪
٢/٢/١: الإفصاح عنه في التقارير السنوية		
- مفصح عنه	٣	٤٤٪
- غير مفصح عنه	٤	٥٦٪
٣/٢/١: المكانة التنظيمية الخاصة به		
- له مكانة تنظيمية مناسبة	٣	٤٤٪
- ليس له مكانة تنظيمية مناسبة	٤	٥٦٪

٤/٢/١ : مصادر تمويل القرض الحسن :

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن مصادر تمويل القرض الحسن فى البنوك الإسلامية التى أفصحت قيامها بهذا النشاط كانت على النحو التالى :

١ - جزء من موارد صندوق الزكاة.

٢ - جزء من أموال البنك.

٣ - تبرعات من أهل الخير.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة البنوك الإسلامية محل التحليل التى أظهرت مصادر تمويل القرض الحسن قد بلغت ٥٦٪ فى حين لم تبين ٤٤٪ من تلك البنوك اهتمامها بإظهار تلك المصادر.

٥/٢/١ : سياسات المصرف عند منح القرض الحسن:

أبدت حوالى ٥٦٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة والتحليل أن سياستها عند منح القروض الحسنة كانت على النحو التالى :

١ - مدة دراسة منح القرض: فيما يتعلق بمدة دراسة منح القرض الحسن تبين أنها تترلوح مابين شهر وثلاثة شهور.

٢ – الضمان: بينت الدراسة أن الضمان المطلوب يختلف فيما بين البنوك وإن كان الغالب أن يكون الضمان المطلوب شخصي أو عيني أو بضمان راتب الشخص المقترض.

٣ – فترة السداد: تبين أن متوسط الفترة اللازمة لسداد قيمة القرض تتراوح مابين سنة حتى ثلاث سنوات يتفاوت الوضع في ذلك حسب قيمة القرض فيما بين البنوك.

٤ – عدم السداد أو المماطلة: في حالة عدم سداد المقترض لقيمة القرض في الوقت المحدد للسداد قد يلجأ البنك إلى الضامنين والضمانات السابق تحديدها.

٥ – حالات منح القروض الحسنة: تمنح القروض الحسنة لحالات معينة من بينها الكوارث والطوارئ والأمراض وحالات أخرى تختلف من بنك إلى آخر.

٦ – جملة الاختصاص: فروع البنوك ليس لها سلطة في منح القروض الحسنة وإنما في معظم الحالات يتم اللجوء إلى المركز الرئيسي في معظم الحالات.

١ / ٣ : التبرعات

أوضحت الدراسة الميدانية أن نشاط التبرعات كانت نتائجه على الوجه الموضح بالجدول التالي:

لم توفر نتائج الدراسات الميدانية المتاحة أية بيانات تفصيلية لنظام التبرعات (مصادرها – ومجالات إنفاقها) إلا في بنك واحد فقط أوضح أن مصدر التبرعات يتمثل في المؤسسة الخيرية التابعة لمجموعة البركة دلة – جدة وأن مجالات الانفاق لتلك التبرعات التي يحصل عليها تذهب إلى المدارس الإسلامية والهيئات الخيرية.

بيان	العدد	النسبة ٪
– بنوك لديها نشاط التبرعات	٢	٢٩
– بنوك ليس لديها نشاط التبرعات	٤	٥٦
– بنوك غير متاح لديها بيانات	١	١٥
إجمالي	٧	٪١٠٠

هذا في حين لم تبين البنوك الأخرى مجالات الإنفاق الخاصة بالتبرعات التي تقبلها.

القسم الثاني: الأنشطة الاجماعية بجميتها. وتشتمل على:

٢/١: الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات	٥
٢/٢: التوازن فى جملة القطاعات الاقتصادية	٥
٢/٣: الاهتمام بالمعايير الاجتماعية	١٠
٢/٤: تمويل الصناعات الصغيرة	١٥
٢/٥: نشر الوعى الثقافى والمصرفى	١٠
	٤٥

٢ / ١: الاستثمار المحلى من جملة الاستثمارات:

تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن الاستثمار المحلى هو الغالب فى البنوك الإسلامية محل الدراسة. ويوضح ذلك الجدول التالى :

بيـــــــان	العـدد	النسبة ٪
– الاستثمار المحلى مناسب	٤	٥٧
– الاستثمار المحلى غير مناسب	١	١٤
– غير متاح بيانات	٢	٢٩
إجمالـــــــى	٧	٪١٠٠

مما سبق يتضح أن البنوك الإسلامية محل الدراسة تميل إلى تغليب الاستثمار المحلى لحاجة البلدان التى توجد فيها لهذا الاستثمار فى حين أن هناك ٢٩٪ من هذه البنوك لايوجد بالنسبة لها أى بيانات تساعد فى بيان مدى مناسبة الاستثمارات فيها.

خامسا: التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية:

أظهرت نتائج الدراسات الميدانية فيما يتعلق بمدى تحقيق البنوك الإسلامية للتوازن فى استثماراتها النتائج التالية:

بيـــــــان	العـدد	النسبة ٪
– بنوك تحقق التوازن	٤	٥٦
– بنوك لا تحقق التوازن	–	–
– غير متاح بيانات	٣	٤٤
إجمالـــــــى	٧	٪١٠٠

مما سبق يتضح أن البنوك الإسلامية محل الدراسة تميل إلى تحقيق التوازن فى استثماراتها المختلفة، وقد أظهرت الدراسة أيضاً أن أهم القطاعات محل الاستثمار فى هذه البنوك كانت على النحو التالى :

١ – التجارة الداخلية والخارجية .

٢ – الصناعات المختلفة .

٣ – الزراعة والصيد البحرى .

٤ – التعامل العقارى .

٥ – مجالات أخرى .

٢ / ٣: الاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

كانت البنوك الإسلامية محل الدراسة فى : مجال الاهتمام بالمعايير الاجتماعية موزعة على النحو التالى :

بيــــــان	العـدد	النسبة ٪
– بنوك متاح عنها بيانات	٣	٤٤
– بنوك غير متاح عنها بيانات	٤	٥٦
اجمالــــــــى	٧	١٠٠

وهكذا فإن البنوك التى استجابت كانت هى النسبة الأقل، ولقد كان ترتيب الأهداف التى تصبو إلى تحقيقها على النحو المبين فى الجدول التالى :

بيــــــان	العـدد	الترتيب
الحفاظ على نمو المصرف	٢	١
توفير الحاجات الأساسية	٥	٢
تحقيق أقصى ربح للمودعين	٧	٣
المشاركة فى خطة التنمية	٨	٤
تحقيق المنافع الاجتماعية	٩	٥
تحقيق أقصى ربح للمساهمين	١١	٦

٢ / ٤ : تمويل الصناعات الصغيرة

لم تظهر نتائج الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية محل الدراسة والتحليل أى اهتمام من قبل تلك البنوك بالصناعات الصغيرة سواء فى أنواعها أو تمويلها أو سياساتها الأخرى .

٢ / ٥ : نشر الوعي الثقافي والدور الإعلامي :

أوضحت نتائج الدراسة أن ٢٨٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة هى التى تهتم بهذا الجانب الحيوى والهام من النشاط الاجتماعي، فى حين أن ٧٢٪ من تلك البنوك لايوجد بها مثل هذا النشاط.

ولقد كانت أهم الأنشطة التى تمارسها تلك البنوك فى هذا الصدد على النحو التالى :

١ – إقامة الندوات والمؤتمرات.

٢ – نشر الكتب الدينية والثقافية.

٣ – إرسال بعثات أو استضافتها من الطلبة على نفقة المصرف.

ثانيا: نتائج تقويم النشاط الاجتماعى للبنوك الإسلامية في الدول الإسلامية :

أظهرت نتائج تفرد تجربة البنوك الإسلامية فى إيران بعد قيام الثورة الإسلامية. حيث وجد أن:

١ – الدولة تقوم بتحصيل الزكاة.

٢ – لا يوجد نشاط للقرض الحسن.

٣ – لم يرد شئ عن قبول أو صرف التبرعات.

أما بالنسبة للأنشطة الاجتماعية بتبعيتها فقد بينت الدراسة أن:

١ – جميع البنوك الإسلامية تقوم باستثماراتها داخل إيران.

٢ – البنك المركزى يقوم بتمويل كل القطاعات الاقتصادية.

٣ – لم يصل الرد على استمارة الاستقصاء للوقوف على مدى الاهتمام بالمعايير الاقتصادية أو تمويل الصناعات الصغيرة أو أساليب نشر الوعى الثقافى والمصرفى .

أما بالنسبة لمجموعة البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية الأخري فقد بينت نتائج الدراسة مايلي :

أولا: بالنسبة لنشاط الزكاة:

أظهرت نتائج الدراسة بالنسبة لنشاط الزكاة مايلي:

١ - أن ربع هذه البنوك تقريبا هو الذى أفصح عن قيامه بنشاط الزكاة سواء فى قوانينها الأساسية أو فى التقارير السنوية.

٢ - أن ربع هذه البنوك تقريبا هو الذى خصص إدارة أو صندوق للقيام بأعمال الزكاة.

٣ - أن ١٤٪ فقط من هذه البنوك هى التى خصصت عدداً مناسباً من الأفراد العاملين فى إدارات أو صناديق الزكاة بها.

٤ - أن ربع البنوك محل الدراسة تقريبا هو الذى حدد عدد لجان أو صناديق الزكاة مناسب للقيام بهذا النشاط بها.

٥ - للرقابة الشرعية دور مناسب فى الإشراف على نشاط الزكاة فى ربع عدد البنوك الإسلامية محل الدراسة.

٦ - أظهرت نتائج الدراسة أن أهم فئات المزكين تتمثل في:

- البنك.
- المساهمين.
- الأفراد (مودعين وغير متعاملين مع البنك).

٧ - تمثلت أهم طرق تجميع موارد الزكاة في:

- الخصم من المنبع.
- تقديم الأفراد لزكواتهم.
- تقديم الشركات لزكواتها.

٨ - أهم مصارف الزكاة هي:

- الفقراء والعجزة.
- في سبيل الله.
- حاجات اجتماعية ملحة.
- ذو العيال الكثير.

ثانيا: بالنسبة لنشاط القرض الحسن

١ – أظهرت نتائج الدراسة أن ٥٦٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة لاتهتم بنشاط القرض الحسن فى قوانينها الأساسية أو تقاريرها السنوية.

٢ – تتمثل مصادر تمويل القرض الحسن فى :

(أ) جزء من موارد الزكاة .

(ب) جزء من أموال البنك .

(جـ) تبرعات من أهل الخير .

٣ – كانت السياسات المتبعة عند منح القرض الحسن كالتالى :

(أ) تتراوح مدة منح القرض الحسن بين شهر وثلاثة شهور .

(ب) يتراوح الضمان المطلوب لمنح القرض الحسن بين سنة وثلاث سنوات .

(جـ) تتراوح مدة سداد قيمة القرض بين سنة وثلاث سنوات .

(د) ليس للفروع سلطة منح القروض الحسنة وأنما يتم اللجوء إلى المركز الرئيسى .

٤ – الحالات التى تمنح فيها القروض الحسنة :

(أ) الكوارث والطوارئ.

(ب) الأمـراض.

ثالثا: بالنسبة للتبرعات :

أظهرت نتائج الدراسة أن ربع البنوك الإسلامية محل الدراسة فقط هى التى تقوم بنشاط التبرعات إلا أن الدراسة لم تبين تفاصيل هذا النشاط.

رابعا: بالنسبة للاستثمار المحلي من جملة الاستثمارات :

أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار المحلى هو الغالب فى البنوك الإسلامية محل الدراسة لحاجة البلدان التى توجد فيها لهذا الاستثمار.

خامساً : بالنسبة للتوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية :

أظهرت نتائج الدراسة أن ٥٦٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة تحقق التوازن فى استثمارتها بين القطاعات المختلفة : التجارة الداخلية والخارجية – الصناعة – الزراعة – والصيد البحرى – العقارات.

سادسا: بالنسبة للاهتمام بالمعايير الاجتماعية :

أوضحت نتائج الدراسة أن درجة اهتمام البنوك الإسلامية بالدول الإسلامية ومراعاتها للمعايير الاجتماعية سواء عند وضع وصياغة أهدافها أو عند التمويل والاستثمار كانت على النحو التالى :

١ – كان ترتيب الأهداف التى تصبو إلى تحقيقها البنوك محل الدراسة كالتالى :

(أ) الحفاظ على نمو المصرف.

(ب) توفير الحاجات الأساسية.

(جـ) تحقيق أقصى ربح للمودعين .

(د) المشاركة فى خطة التنمية.

سابعا: بالنسبة لتمويل الصناعات الصغيرة :

أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية محل الدراسة لاتظهر أى اهتمام بالصناعات الصغيرة سواء فى أنواعها أو تمويلها أو سياستها.

ثامنا: بالنسبة لنشر الوعي الثقافي والدور الإعلامي :

أظهرت نتائج الدراسة أن ٧٢٪ من البنوك محل الدراسة لايوجد بها اهتمام بهذا النشاط. أما بالنسبة للبنوك الأخرى كانت أهم الأنشطة التى تمارسها.

(أ) إقامة الندوات والمؤتمرات.

(ب) نشر الكتب الدينية والثقافية.

(جـ) إرسال بعثات أو استضافتها من الطلبة على نفقة المصرف.

القسم السابع

النتائج العامة والتوصيات لتقويم النشاط الاجتماعى للبنوك الإسلامية

القسم السابع
النتائج العامة والتوصيات لتقويم النشاط الاجتماعى للبنوك الاسلامية

أولاً: النتائج العامة لتقييم النشاط الاجتماعي للبنوك الإسلامية :

من خلال النتائج السابقة والخاصة بكل مجموعة من مجموعات التحليل والدراسة للبنوك الإسلامية يمكننا أن نصل إلى بعض النتائج العامة وذلك على النحو التالى :

١- تم تقسيم البنوك الإسلامية إلى خمس مجموعات حتى يسهل تحليل نشاطها الاجتماعى وذلك كما يلى :

(أ) البنوك الإسلامية فى مصر وتشمل ٤ بنوك و١٠ فروع إسلامية لبنوك ربوية .

(ب) البنوك الإسلامية بمنطقة الخليج العربى وتشمل ١٠ بنوك .

(ج) البنوك الإسلامية فى السودان وتشمل ٥ بنوك .

(د) البنوك الإسلامية فى البلدان الإسلامية وتشمل ٨ بنوك .

(هـ) البنوك الإسلامية فى البلاد غير الإسلامية وتشمل ٥ بنوك .

٢- يوضح الجدول التالى الترتيب الخاص بالبنوك الإسلامية محل التحليل والدراسة وذلك حسب أهميتها النسبية من حيث مدى الالتزام بأبعاد الدورالاجتماعى «بذاته - بتبعيته » :

اسم البنك	الوزن النسبى للأنشطة الاجتماعية ٥٥ درجة	الوزن النسبى للأنشطة الاجتماعية ٤٥ درجة	المجموع ١٠٠ درجة	الترتيب
بنك ناصر الاجتماعى	٤٩	٣٤	٨٣	الأول
بنك فيصل الإسلامى المصرى	٤٦	٣٣	٧٩	الثانى
بنك فيصل الإسلامى السودانى	٣٨	٣٩	٧٧	الثالث
المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية	٤٢	٢٥	٦٧	الرابع
بنك التضامن الإسلامى السودانى	٣٣	٢٥	٥٨	الخامس
البنك الوطنى المصرى	٣٧	١٩	٥٦	السادس
البنك الإسلامى السودانى	٢٨	٢٠	٤٨	السابع
بنك البحرين الإسلامى	٢٣	٢٤	٤٧	الثامن
بنك دبى الإسلامى	٣٣	١٢	٤٥	التاسع
بنك قطر الإسلامى	١٥	٢١	٣٦	العاشر

اسم البنك	أنشطة اجتماعية بذاتها من ٥٥ درجة	أنشطة اجتماعية بتبعيتها من ٤٥ درجة	المجموع	الترتيب
بنك قطر الاسلامي	١٥	٢١	٣٦	العاشر
بنك البركة الموريتاني الإسلامي	١٥	١٤	٢٩	الحادي عشر
بنك فيصل الإسلامي البحرين	١٣	١٤	٢٧	الثاني عشر
بنك التقوى المحدود	١٨	٧	٢٥	الثالث عشر
بنك التنمية التعاوني الإسلامي - السودان	-	٢٤	٢٤	الرابع عشر
دار المال الإسلامي	١٦	٧	٢٣	الخامس عشر
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	١٣	٩	٢٢	السادس عشر
البنك الإسلامي لغرب السودان	٣	١٩	٢٢	السابع عشر
بنك مصر للمعاملات الإسلامية	-	٢٢	٢٢	الثامن عشر
بنك التمويل الكويتي	٦	١٤	٢٠	التاسع عشر
بنك البركة الإسلامي للاستثمار البحرين	٦	١٣	١٩	العشرون
بنك موريتانيا الإسلامي للاستثمار التجارة والتنمية	١٣	٤	١٧	الحادي والعشرون
بنك التمويل المصري السعودي	-	١٧	١٧	الثاني والعشرون
بنك البركة جيبوتي	٩	٤	١٣	الثالث والعشرون
شركة الراجحي المصرفية	٦	٧	١٣	الرابع والعشرون
البنك الإسلامي الماليزي	٦	٧	١٣	الخامس والعشرون
بنك فيصل الإسلامي قبرص	١٢	-	١٢	السادس والعشرون
شركة البركة للاستثمار	-	١١	١١	السابع والعشرون
بيت التمويل السعودي التونسي	٢	٨	١٠	الثامن والعشرون
بنك قناة السويس	-	٩	٩	التاسع والعشرون
بنك التنمية والائتمان الزراعي الدقهلية	-	٨	٨	الثلاثون
الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي	٤	٣	٧	الحادي والثلاثون
المصرف الإسلامي التجاري التعاوني المحدود - بنجلاديش	-	٧	٧	الثاني والثلاثون
بنك النيل للمعاملات الإسلامية	-	٧	٧	الثالث والثلاثون
بنك التجاريين	-	٦	٦	الرابع الثلاثون

٣- أوضحت الدراسة التطبيقية أن ٦٠٪ تقريبا من البنوك الإسلامية بما يمثل ٢٠ بنكا هى التى تمارس نشاط الزكاة، ولقد تمثلت أهم نتائج نشاط الزكاة بها على النحو التالى :

(أ) الجونب الادارية والتنظيمية لنشاط الزكاة :

الجوانب الادارية والتنظيمية	عدد البنوك	النسبة إلى اجمالى البنوك ٪	النسبة إلى ٢٠بنكا ٪
- الإفصاح عنها فى القانون الأساسي	١٢	٣٥	٦٠
- الإفصاح عنها فى التقارير السنوية	١٣	٣٨	٦٥
- الإدارة أو القسم المسئول عنها ومكانته التنظيمية	١٦	٤٧	٨٠
- عدد الأفراد المسئولين عنها وتخصصاتهم	١١	٣٢	٥٥
- عدد لجان أو صناديق الزكاة	٦	١٧	٣٠
- دور الرقابة الشرعية	١٦	٤٧	٨٠

والواضح من الجدول السابق أن نشاط الزكاة على الرغم من كونه النشاط الاجتماعى الأول لايضطلع به إلا ٦٠٪ من البنوك الإسلامية محل الدراسة وقد اتضح أنه حتى بالنسبة للبنوك الإسلامية التى تضطلع بنشاط الزكاة فإنها جميعها لاتفصح عن هذا النشاط فى قوانينها الأساسية أوتقاريرها السنوية، كما أنه لاتعهد بهذا النشاط لأفراد متخصصين فى ذلك، فضلا عن أن معظم هذه البنوك لايوجد لها لجان أو صناديق للزكاة غير المركز الرئيسي، وإلى حد مايظهر اهتمام هذه البنوك بدور الرقابة الشرعية فى الأشراف على نشاط الزكاة.

(ب) موارد نشاط الزكاة :

بيـــان	عدد البنوك	النسبة إلى اجمالى البنوك ٪	النسبة إلى ٢٠بنكا ٪
- المساهمون	١٣	٣٨	٦٥
- المتعاملون مع البنك	٦	١٨	٣٠
- غير المتعاملين مع البنك	١٠	٢٩	٢٠
- البنك نفسه	٧	٢١	٣٥
- عائد حسابات خيرية	١	٣	٥
- أخرى	٢	٦	١٠

من الجدول السابق يتضح أن المساهمين هم المصدر الرئيسى لموارد نشاط الزكاة فى البنوك التى تضطلع بهذا النشاط.

جـ ـ مصارف الزكاة :

بيـــان	عدد البنوك	النسبة إلى اجمالى البنوك ٪	النسبة إلى ٢٠بنكا ٪
- مصارف شرعية	١٢	٣٥	٦٠
- مؤسسات خيرية اسلامية	٥	١٥	٢٥
- مدارس ومعاهد اسلامية	٢	٦	١٠
- عجزه	٣	٩	١٥
- ذوا العيال الكثير	٣	٩	١٥
- أخرى	٢	٦	١٠

ويوضح الجدول السابق أن المصارف الشرعية تعتبر هى المصارف الرئيسية لأموال الزكاة التى تقوم البنوك الإسلامية بتوزيعها حيث تمثل أكثر من نصف هذه المصارف.

(د) أوضحت الدراسة التطبيقية أن عدم قيام البنوك الإسلامية الأربعة عشر الباقية بهذا النشاط يرجع إلي:

– الفتاوى الصادرة والخاصة بعدم اختصاص البنك بهذا النشاط .

– قيام مؤسسات متخصصة بهذا النشاط كما هو الحال بالنسبة لبنوك السودان وبعض بنوك منطقة الخليج .

٤ ـ أوضحت الدراسة التطبيقية أن ٦٥٪ تقريبا من البنوك الإسلامية محل الدراسة هى التى تهتم بنشاط القرض الحسن وذلك بما يمثل اثنين وعشرين بنكا، وفيما يلى أهم النتائج الخاصة بالقرض الحسن.

أ ـ الجوانب الإدارية والتنظيمية :

بيـــان	عدد البنوك	النسبة إلى إجمالى البنوك ٪	النسبة إلى ٢٠بنكا ٪
– الإفصاح عنه في القانون الأساسي	٩	٢٧	٤١
–الإفصاح عنه في التقارير السنوية	١٢	٣٥	٥٥
– المكانة التنظيمية	١٣	٣٨	٥٩

يوضح الجدول السابق أن الإفصاح عن نشاط القرض الحسن يتم بنسبة ضعيفة فيما بين البنوك الإسلامية بصفة عامة، هذا وتمثل مكانته التنظيمية مركزا ضعيفا أيضا بالنسبة لإجمالى البنوك الإسلامية.

(ب) مصادر أموال القرض الحسن :

بيـــان	عدد البنوك	النسبة إلى إجمالى البنوك ٪	النسبة إلى ٢٠ بنكا ٪
- جزء من أموال البنك	١٤	٤١	٦٣
- تبرعات من الأفراد	٤	١٢	١٨
- جزء من موارد البنك	٤	١٢	١٨

ويوضح الجدول السابق أن الجزء الأكبر فى تمويل القرض الحسن يتأتى عن طريق أموال البنك دون الأموال من المصادر الأخرى .

(ج) مصارف القرض الحسن :

بيـــان	عدد البنوك	النسبة إلى اجمالى البنوك ٪	النسبة إلى ٢٠ بنكا ٪
- مصارف فى أغراض اجتماعية	١١	٣٢	٥٠
- مصارف فى أغراض اقتصادية	٢	٦	٩

يوضح الجدول السابق أن استخدامات القروض الحسنة يغلب عليها الجانب الاجتماعى فى مجالاته المختلفة.

(د) تتشابه سياسات البنوك الإسلامية إلى حد كبير فيما يتعلق بمنح القروض الحسنة حيث تتم الدراسة فى مدد متقاربة (حوالى شهرين) كما أن البنوك الإسلامية تتطلب ضمانات شخصية أو عينية أو بضمان المرتبات، ويتم تسوية القرض فى فترة تتراوح بين ١٠ شهور وثلاث سنوات تقريبا.

(هـ) ترجع معظم البنوك على الكفيل فى حالة عدم سداد القرض الحسن ويتبع بعضها أسلوب «نظرة إلى ميسرة» .

٥- بينت الدراسة التطبيقية للنشاط الاجتماعي في البنوك الإسلامية الأربع والثلاثين أن نشاط التبرعات كان قاصرا على ثلاثة عشر بنكا فقط وهى تمثل نسبة ٣٨٪ فقط من أجمالي البنوك محل الدراسة .

مصادر أموال التبرعات	عدد البنوك	النسبة إلى اجمالي البنوك ٪	النسبة إلى ٢٢بنكا ٪
- من مال البنك	٥	١٥	٣٥
- مساهمون	١	٣	٨
- أفراد	٨	٢٤	٦٢
- شركات	٢	٦	١٥
- صدقات جارية	٢	٦	١٥

نخلص من الدراسة التفصيلية لنشاط التبرعات إلى أن :

١- عدد البنوك القائمة بهذا النشاط لاتصل إلى نصف البنوك محل الدراسة .

٢- أهم مصادر أموال التبرعات هو من مال البنك .

٣- مصارف التبرعات هي نفس مجالات الزكاة أو في المجالات التي يحددها المتبرعون.

٦- أوضحت الدراسة التطبيقية للنشاط الاجتماعي بتبعيته في البنوك الإسلامية محل البحث النتائج التالية :

(أ) ان الاستثمار المحلي لموارد البنوك محل الدراسة يصل إلى ١٠٠٪ من جملة الاستثمارات في حالة وجود السوق المحلي المناسب الذي يستوعب هذه الاستثمارات، وفي حالة عدم وجود عملات غير محلية تدفع إلى الاستثمار بالخارج.

أما بالنسبة لبنوك جزر البهاما، وتلك التي توجد في مجتمعات غير إسلامية فإن قيامها بالاستثمار في الاقتصاديات المسلمة من خلال شركاتها يعتبر هو الوضع الأمثل في هذه الحالة.

(ب) يتوقف توزيع البنك الإسلامي لاستثماراته في تمويل القطاعات الاقتصادية إلى طبيعة الاقتصاد القائم فيه، حيث وجد تنوعا في هذا التمويل في الاقتصاديات متعددة القطاعات، بينما اقتصر التمويل على بعض قطاعات بعينها في اقتصاديات مثل دول الخليج.

(ج) أن الأهداف الاقتصادية تحظى باهتمام أكبر من الأهداف الاجتماعية إذ أن الحفاظ على درجة نمو المصرف وتحقيق أقصى ربح المودعين والمساهمين كأهداف قد طغت على تحقيق المنافع الاجتماعية وتوفير الحاجات الأساسية والمشاركة فى خطة التنمية.

(د) تعتمد البنوك الإسلامية محل الدراسة على المعايير الاقتصادية عند اختيارها للمشروعات الاستثمارية حيث تأتى معايير: الضمانات الكافية ومتانة المركز المالى وانخفاض المخاطرة على رأس قائمة المعايير المستخدمة، بينما تأتى المعايير الاجتماعية: خدمة البيئة المحلية وحاجة المجتمع لتنوع المنتجات فى ذيل قائمة المعايير المستخدمة.

(هـ) لم يحظ معيار تمويل الصناعات الصغيرة بإجابات تفصيلية واضحة مما كان سببا فى عدم اعطاء دلالات واضحة عن الاهتمام بالنشاط الاجتماعى بتبعيته فى هذا المجال .

(و) لم تتوافر البيانات الكافية عن الحسابات وفئاتها وخاصة الدنيا منها مما وقف حائلا دون بيان هذا المعيار فى التطبيق العملى .

(ز) أوضحت الدراسة الميدانية اهتماما كبيرا من جانب البنوك الإسلامية محل الدراسة بإقامة الندوات والمؤتمرات ونشر الكتب الدينية والثقافية وإرسال البعثات من الطلبة أواستضافتها على نفقة المصرف، وكذلك القيام ببحوث تطوير الخدمات المصرفية.

٧- يعمل البنك المركزى لجمهورية إيران الإسلامية فى ظل القوانين المصرفية التى صادق عليها مجلس الشورى الإسلامى إلى تركز نشاط الزكاة فى يد الدولة، ومن الواضح أن الاستثمارات كلها محلية وموزعة على كافة القطاعات الاقتصادية، ولا تتوافر بيانات أخرى تسمح بتحليل النشاط الاجتماعى .

٨- يمارس المصرف الإسلامى الدولى بالدانمارك والمصرف الإسلامى الدولى بلوكسمبورج عملهما كمصارف تجارية فى ظل القوانين المصرفية المحلية وبترخيص من البنك المركزى دون أن يحظيا بأى استثناء قانوني، ولهذا فإن موضوع النشاط الاجتماعى غير وارد بالنسبة لهذين المصرفين.

٩- لايوجد القانون الأساسى لبنك البركة الدولى المحدود «لندن» فهو غير متاح وتوجد بعض التقارير التى لاتتيح التقييم الدقيق للدور الاجتماعى لهذا البنك.

١٠- تميزت البنوك الإسلامية التابعة لمجموعة فيصل الإسلامية بارتفاع اهتمامها بجانب النشاط الاجتماعى بذاته وخاصة الزكاة، فقد كانت رائدة فى هذا المجال

على أسس إسلامية صحيحة، فضلا عن عدم تقصيرها فى الالتزام بالمعايير الاجتماعية فى نشاطها المصرفى كله.

١١- لم يظهر نشاط الزكاة فى البنوك التابعة لمجموعة البركة بناءً على فتوى الرقابة الشرعية الخاصة بعدم إلزام البنك كشخصية معنوية بإخراج الزكاة وكذلك عدم الالتزام بخصم الزكاة من المساهمين فى المنبع .

ثانيا: توصيات واقتراحات اللجنة لدعم الدور الاجتماعى للمصارف الإسلامية :

فى ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية لـ٣٢ بنكا إسلاميا و١٠ فروع إسلامية لبنوك تقليدية فى كل أنحاء العالم توصى اللجنة البنوك الإسلامية ببعض التوصيات وتتقدم ببعض الاقتراحات التى يمكن أن تدعم من دورها فى القيام بالدور الاجتماعى المنتظر منها :

أولا : أن قيام البنوك الإسلامية بنشاط الزكاة يتوقف على مدى التزام الدولة بمبادىء الشريعة الإسلامية التى تتضمن أضطلاعها بنشاط الزكاة الذى هو من الأعمال السيادية.

وتظهر أهمية قيام البنوك الإسلامية بهذا النشاط كلما ابتعدت قيادة المجتمع عن الدور السيادى ويقع على عاتق هذه البنوك الأهتمام بتوفير الامكانيات الإدارية والتنظيمية والبشرية والمالية اللازمة للقيام به على وجهه الصحيح.

وتوصى اللجنة بضرورة:

١ - تحفيز الأفراد والجماعات على المشاركة الاجتماعية من خلال إنشاء لجان وصناديق الزكاة والعمل على تنسيق انتشارها الجغرافى والقطاعى بين البنوك الإسلامية بما يؤدى لمضاعفة أموال ونشاط الزكاة.

٢ - التوسع فى تشكيل لجان الزكاة التابعة للبنوك الإسلامية من خلال الدعوة لمختلف الفئات من الجماهير فى مختلف الأماكن والا تعتمد على مجرد وجود صناديق للزكاة داخل إدارة البنك.

٣ - يجب على إدارات وأقسام وصناديق ولجان الزكاة مداومة النزول إلى ميدان المجتمع ومقابلة الأفراد (موردين / مستحقين) فى مقار أعمالهم وسكنهم، وعدم الاعتماد على الجلوس خلف المكاتب وانتظار حضور الأفراد حتى يتحقق التفاعل الحقيقى بين البنك الإسلامى والمجتمع.

ثانيا: أن نشاط القرض الحسن هو من أنواع النشاط الاجتماعي الأصيل الذى على البنوك الإسلامية القيام به وتزداد قدرة هذه البنوك على أداء أفضل لهذا النشاط مع التزام أفراد المجتمع بالسلوك الإسلامى الصحيح فى الالتزام بالأداء.

وتوصي اللجنة بضرورة:

١ - مساعدة وتدعيم الأقليات من خلال تقديم القروض الحسنة أو من خلال أموال الزكاة وذلك لتوفير مصدر مستقر للعمل يجلب لهم دخلا مناسبا.

ثالثا: يعتبر قيام البنوك الإسلامية بدور فى مجال قبول التبرعات والقيام على توزيعها من قبيل التوسع فى أداء دورها الاجتماعي حيث يمكن لمؤسسات المجتمع الإسلامى الخيَرية التكفل بهذا النشاط كاملا.

رابعا: أن الدور الاجتماعى للبنوك الإسلامية فى مجال الأنشطة الاجتماعية بتبعيتها من السمات التى تميزها عن البنوك التقليدية.

وتوصي اللجنة بضرورة:

١ - عدم إغفال الأهداف الاجتماعية وجعلها على قدم المساواة مع الأهداف الاقتصادية، وذلك فضلا عن اهتمامها بالقطاعات الاقتصادية التى توفر الاكتفاء الذاتي للمجتمع.

٢ - العمل على تنويع الاستثمارات من حيث المجالات والآجال من خلال الاهتمام بالاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة بما يساعد على تحقيق العوائد المناسبة للمجتمع على المدى البعيد.

٣ - العمل على تشجيع الصناعات الصغيرة والحرفية وتمويلها، وامدادها بالآلات والمعدات سواء عن طريق المشاركة أو عن طريق المرابحة ومتابعة هذه الصناعات والعمل على مساعدتها فى تسويق منتجاتها محليا وخارجيا من خلال علاقات البنك المختلفة.

خامسا: يقع على عاتق البنوك الإسلامية تخصيص جزء من أموالها وإمكاناتها المالية لرفع الوعى المصرفى والثقافى الإسلامى لأفراد المجتمع بمختلف الوسائل والطرق.

وتوصي اللجنة بضرورة :

١ - تقديم العون الثقافى والتربوى فى المجتمعات المحلية وذلك من خلال الإمداد البشرى للمجتمعات والمؤسسات الاجتماعية وعن طريق تنمية وأعداد برامج لهذه المؤسسات مثل مكافحة التدخين والإدمان ومكافحة الجريمة.

٢ - العمل على إعداد البرامج والمسابقات الدينية والتى تتعلق بالأنشطة الاجتماعية للبنك لتنمية الوعى المصرفى والإسلامي.

٣ - ضرورة العمل على تنمية وتطوير نظم الإيداع من خلال زيادة الوعى المصرفى الإسلامى لزيادة حجم الودائع وزيادة أعداد حساباتها والعمل على اكتساب فئات جديدة من المودعين.

ويمكن فى هذا الصدد:

(أ) البحث عن فئات جديدة من المودعين خاصة صغار السن والشباب.

(ب) حث المودعين الحاليين على زيادة ودائعهم وتعاملاتهم.

(جـ) تقديم مزيج متكامل من الأوعية الادخارية والاستثمارية يساير رغبات فئات المتعاملين المتعددة.

٤ - تدعيم وتقوية مركز البنوك الإسلامية ورسم الصورة الذهنية الطيبة لدى فئات الجمهور المختلفة مما يتطلب ضرورة تحقيق نوع من التعاون بين تلك البنوك فى هذا الصدد.

٥ - التأكيد على أهمية دور البنوك الإسلامية فى الارتقاء بالمستوى العلمى والثقافى للأفراد من خلال:

(أ) إعداد برامج للمحاضرات والندوات والمؤتمرات.

(ب) المساهمة فى إصدار الكتب والمراجع والأبحاث العلمية والثقافية والدينية والمصرفية.

(جـ) تدعيم وتنمية روح الجماعة وتشجيع العلاقات التعاونية بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

٦ - ضرورة قيام البنوك الإسلامية بخطة اعلانية موحدة لتزويد الرأى العام بأسس العمل المصرفى الإسلامى ولابد من وضع برنامج متكامل لربط تلك الخطة بالعلاقات العامة لتهيئة الرأى العام للتفاعل مع البنوك الإسلامية فى أداء دورها الاجتماعى بصورة أكثر فاعلية.

٧ - ضرورة تدعيم التعاون والتكامل بين البنوك الإسلامية بصدد التنسيق لخطة متكاملة هدفها تنمية الوعى وتعميق الروح الدينية وإبراز صور التعامل المصرفى

الإسلامى لكافة الجماهير وأثر ذلك على دورها الاجتماعى بما ينعكس على تنمية المجتمع بصورة شاملة بعد ذلك.

أخيرا: توصى اللجنة أن تفصح البنوك الإسلامية عن تفاصيل نشاط الزكاة والأنشطة الاجتماعية الأخرى فى تقاريرها السنوية أو لوائح أو غيرها مما يشجع البنوك الأخرى على مسايرة ذلك، ويظهر تميز هذه البنوك فى المجال الاجتماعى ويشجع الأفراد على التعامل معها.

اصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً ـ سلسلة إسلامية المعرفة

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- الوجيز في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤتمرات الفكر الإسلامي، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- نحو نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شابرا، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيق المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة)، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، (دار البشير/ عمان الأردن) (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز، الرياض، (١٤١٠هـ/١٩٩١م).
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الغزالي، الطبعة الثانية، (منقحة ومزيدة) (١٤١٢هـ /١٩٩١م).
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبدالله كامل للأبحاث والدراسات/ بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- ابن تيمية وإسلامية المعرفة، للدكتور طه جابر العلواني،الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

ثانياً ـ سلسلة إسلامية الثقافة

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة) (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

ثالثاً ـ سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- حجية السنة، للشيخ عبد الغني عبد الخالق، الطبعة الثالثة، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة (منقحة ومزيدة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- كيف نتعامل مع القرآن: مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- حول تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- المسلمون والبديل الحضاري للأستاذ حيدر الغدير، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- مشكلتان وقراءة فيهما للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، للأستاذ راشد الغنوشي، الطبعة الثالثة.(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

رابعًا ـ سلسلة المنهجية الإسلامية

- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة.(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي.
  الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م).
  الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
  الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والنفسية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- مجلد الأعمال الكاملة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- في المنهج الإسلامي: البحث الأصلي مع المناقشات والتعقيبات، الدكتور محمد عمارة، (١٤١١هـ/١٩٩١م).
- خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل للأستاذ نصر محمد عارف، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

خامساً ـ سلسلة أبحاث علمية

- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- التفكر من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدري، الطبعة الثالثة، (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- العلم والإيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة

الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- روح الحضارة الإسلامية، للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، ضبطها وقدم لها عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، للدكتور عبد المجيد النجار، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

سادساً - سلسلة المحاضرات

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سابعاً - سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- الأسس الإسلامية للعلم، للدكتور محمد معين صديقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راغب النجار، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

ثامناً - سلسلة الرسائل الجامعية

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الريسوني، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثالثة،(١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، للأستاذ محمد محمد إمزيان، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- المقاصد العامة للشريعة: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة،(١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- القرآن والنظر العقلي، للدكتورة فاطمة إسماعيل، الطبعة الثانية،(١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبدالرحمن زيد الزنيدي، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجح الكردي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور،

(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب،(١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).
- الأمثال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- الأمثال في الحديث الشريف، للدكتور محمد جابر الفياض، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، للأستاذ إبراهيم العُقَيْلي، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

تاسعًا ـ سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات

- الكشاف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- الفكر التربوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة ، للأستاذ محي الدين عطية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد ، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- دليل الباحثين إلى التربية الإسلامية في الأردن، للدكتور عبد الرحمن صالح عبدالله، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربية الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، للدكتور عبد الرحمن النقيب، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- الدليل التصنيفي: لموسوعة الحديث النبوي الشريف ورجاله، إشراف الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، (١٤١٤هـ/١٩٩٤).

عاشراً ـ سلسلة تيسير التراث

- كتاب العلم، للإمام النَّسائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية ، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

حادي عشر ـ سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير

- هكذا ظهر جيل صلاح الدين.. وهكذا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة) ، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

ثاني عشر ـ سلسلة المفاهيم والمصطلحات

- الحضارة ـ الثقافة ـ المدنية «دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم» للأستاذ نصر محمد عارف ، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

الموزعون المعتمدون لإصدارات المعهد

المملكة العربية السعودية: الدار العالمية للكتاب الإسلامي ص. ب. 55195 الرياض 11534
هاتف: 465-0818 (1-966) فاكس: 463-3489 (1-966)

المملكة الأردنية الهاشمية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص. ب. 9489 – عمان
هاتف: 639-992 (6-962) فاكس: 611-420 (6-962)

لبنان: المكتب العربي المتحد ص. ب. 135788 بيروت.
هاتف: 807-779 (1-961) 860-184 (1-961) فاكس: 478-1491 (212) C/O

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زنقة المامونية الرباط
هاتف: 723-276 (7-212) فاكس: 200-055 (7-212)

مصر: دار النهار للطبع والنشر والتوزيع، 7 ش الجمهورية عابدين – القاهرة
هاتف: 3406543 (2-20) فاكس: 3409520 (2-20)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة القراءة للجميع ص.ب. 11032، دبي (سوق الحرية المركزي الجديد)
هاتف: 063-901 (4-971) فاكس: 690-084 (4-971)

شمال أمريكا:

– أمانة للنشر
AMANA PUBLICATIONS
10710 Tucker Street Suite B, Beltsville, MD 20705-2223
Tel. (301) 595-5777-(800) 660-1777 Fax: (301) 595-5888

– السعداوي للنشر
SA'DAWI PUBLICATIONS
P.O.Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA
Tel: (703) 751-4800. Fax: (703) 571-4833

– خدمات الكتاب الإسلامي
ISLAMEC BOOK SERVICE
2622 East Main Street, Plainfield, IN 46168 USA
Tel: (317) 839-8150 Fax: (317) 839-2511

بريطانيا:

– المؤسسة الإسلامية
THE ISLAMIC FOUNDATION
Markfield Da'wah Center, Rutby Lane Markfield, Leicester LE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

– خدمات الإعلام الإسلامي
MUSLIM INFORMATION CENTRE
223 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170 Fax: (44-71) 272-3214

فرنسا: مكتبة السلام
LIBRAIRE ESSALAM
135 Bd. de Menilmontant. 75011 Paris
Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

بلجيكا: سيكومبكس
SECOMPEX. Bd. Mourice Lemonnier; 152
1000 Bruxelles Tel: (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

هولندا: رشاد للتصدير
RACHAD EXPORT, Le Van Swinden Str. 108 11
1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

الهند:
GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd
P. O. Box 2725 Jamia Nager New Delhi 100025 India
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104

المَعهَد العَالَميّ لِلفِكر الإِسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانيّة وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.

ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:

- عقد المؤتمرات والندوات العلميّة والفكريّة المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلميّة والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.

وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربيّة وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH

هذا الكتاب

جزء من موسوعة تشتمل على ستة أجزاء تتناول بالتحليل والتقويم والنقد أداء تجربة المصارف الإسلامية كما تم تطبيقها فى العديد من الدول الإسلامية ، وقد اشتملت هذه الموسوعة على الاجزاء التالية :

- المدخل العام للموسوعة الذى بين منهجها وطريقة العمل فيها .
- تقويم عمل هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية .
- تقويم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية .
- تقويم الدور الاقتصادى للمصارف الإسلامية .
- تقويم الجوانب الادارية للمصارف الإسلامية .
- تقويم الجوانب المحاسبية للمصارف الإسلامية .

وهذه الموسوعة قد أنجزت فى حدود زمانية تستلزم المتابعة والتواصل حتى يمكن الاستمرار فى النقد والتقويم بقصد الترشيد وتجاوز مواطن الضعف والقصور لتؤدى المصارف الإسلامية دورها المأمول فى تحقيق النهوض والعمران فى المجتمعات الإسلامية وغيرها .